



المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء  
«مساواة»

العدد الحادي عشر / كانون أول ٢٠١٠

# عين على العدالة

نشرة يصدرها المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»

## على هامش إلغاء الانتخابات المحلية

### «مساواة» تسأل وفتتح فكري يجيب

أثار قرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء الانتخابات المحلية، التي كان مقرراً إجراؤها في ١٧ تموز الماضي، كما أثار البيان الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية بشأن قرار الإلغاء المذكور، والتي أعربت من خلاله عنأملها أن لا

### معالي وزير العدل ... الموضوع يستدعي المعالجة الفورية

وجّهت «مساواة» بتاريخ ١٣/١٠/٢٠١٠، مذكرة إلى معالي وزير العدل، دعته فيها إلى إعمال صلاحياته، وتقدّم طلب إلى المحكمة العليا، المنطّط بها القيام بمهام المحكمة الدستورية العليا حين تشكيلها، لتفصيل

### مخالفة حكم القانون تحول دون تطبيق العدالة

قررت محكمة العدل العليا أثناء نظرها في دعوى إدارية، أقيمت من أحد الموظفين العموميين، تكليف مجلس الوزراء بتزويد المحكمة بصورة عن محضر إحدى جلسات المجلس الأسبوعية، وبناء على ذلك وجّهت المحكمة كتاباً رسمياً بهذا الشأن إلى أمين عام مجلس الوزراء جاء فيه:

### قرارات محاكم تحمل مؤشرات ضعف قضائي خطير

وجّهت «مساواة» مذكرة إلى رئيس وأعضاء دائرة التفتيش القضائي، طالبت من خلالها إجراء التفتيش القضائي، واتخاذ الإجراء القانوني الملائم بشأن عدد من القرارات القضائية المخالفة لحكم القانون، والصادرة في عدد من القضايا.

### آن الأوان لقضاء إداري على درجتين

أثار إصدار قرار محكمة العدل العليا باغلبية ثلاثة قضاة، و المعارضة قضائين، في قضايا فصل عدد كبير من المعلمين/ات، جدلاً قانونياً واسعاً، بالنظر لما رتبه اتجاه الأغلبية من نتائج وأثار سلبية عديدة.

### قرارات النيابة العسكرية أولى بالتطبيق؟

وجّهت «مساواة» بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٠، مذكرة إلى معالي وزير الداخلية، طالبته فيها بالزام جهاز المخابرات العامة، بالتقىد بحكم صادر عن محكمة العدل العليا، يقضى بالإفراج الفوري عن مواطن مدني تم توقيفه على خلاف حكم القانون، جاء فيها:

### قرارات وإجراءات تثير خلافاً داخل منظومة مجلس القضاء الأعلى

علمت «مساواة» بأن خلافاً حاداً وقع بين رئيس دائرة التفتيش القضائي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، في أعقاب تصريحات صحفية، نسبت إلى رئيس المجلس، والتي قال فيها: أنه أطعني رؤساء المحاكم صلاحية تقدير أداء القضاة، الأمر الذي اعتبره رئيس دائرة التفتيش القضائي، إلغاء للصلاحية الأساسية لدائرة، بحيث أصبح لا يبرر لوجودها.

### اجتهاد قضائي هام

أرست محكمة النقض مبدأ قضائي جديد ونوعي، قضى بأن لا وجود قانوني لدعوى بطلان الت bliغات، وبهذا الإجتهاد تكون محكمة النقض قد أرست مبدأ جديداً غير مسبوق للقضاء الفلسطيني، الذي عرف العديد من دعاوى بطلان الت bliغات.

## الافتتاحية

### تنوع في الاختصاص يستدعي الجسم الفوري

لا زال التنازع في الاختصاص بين النيابة العامة، والنيابة العسكرية، وبين القضاء المنجمي، والقضاء العسكري، يتتصدر أجندة الحوار القانوني. وتتصاعد الطلبات المجنحة للإحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا من قبل الأجهزة الأمنية، ودوائر السلطة التنفيذية باتت حقيقة، ما يستدعي قيام أصحاب القرار السياسي والتنفيذي والقضائي بموجيات وظائفهم العامة بوضع حد لهذا التنازع الماس بحقوق المواطن وحرياته، وهيبة القضاة، وأحكام القانون الأساسي.

إننا في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، وأمام تعقد هذه الأزمة، وعدم قدرة القضاء الإداري على حسمها، وعدم انصياع المخاطبين بأحكام محكمة العدل العليا لحجية تلك الأحكام، نرى ضرورة قيام معالي وزير العدل بصفته الوظيفية، وبصفته البهجة الوحيدة التي تملك صلاحية التقدم بطلبات التفصيل إلى المحكمة العليا، المنطّط بها القيام بمهام المحكمة الدستورية العليا حين تشكيلها، بالإسراع في تقديم طلب تفسير للمادة (١٠١) من القانون الأساسي، التي تنص على «تشكل المحاكم العسكرية بقوانين خاصة وليس لهذه المحاكم أي اختصاصات أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري». بوصف هذا الأمر مقتضى قانوني ملح وضروري ولا يحتمل أي تأخير.

### أحكام المحاكم أولى بالتطبيق

أثار رد رئيس مجلس القضاء الأعلى على كتاب وجهه أحد المحامين بصفته وكيل مواطن أعنقل على خلاف حكم القانون، وفقاً لما قضى به حكم محكمة العدل العليا، طالباً فيه تدخل مجلس القضاء الأعلى لضمان تنفيذ الحكم المذكور، الذي رفض أحد الأجهزة الأمنية تنفيذه، وأحال موكله رغم صدور الحكم إلى النيابة العسكرية، التي قررت إخلاء سبيله بالكافلة، أثار ذلك الرد الصادر عن رئيس السلطة القضائية، والمتضمن مطالبة المواطن الموقوف بالتقىد بقرار النيابة العسكرية، ودفع الكفالة لضمان إخلاء سبيله، جدلاً قانونياً واسعاً، لما قدمته من تنازل السلطة القضائية عن صلاحياتها، وقيمة أحكامها، ومبادرتها القضائية، لصالح قرارات تصدر عن النيابة العسكرية، خاصة وأن المستقر عليه قضاء وفقها أن حكم محكمة العدل العليا حكماً نهائياً باتاً، ولمزماً للكافية.

إننا في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، نأمل من شأنه تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وصيانة مبدأ سيادة القانون، والزامية تنفيذ أحكام القضاء.

### آن الأوان لإعادة النظر في التشكيلات القضائية

أثارت التشكيلات القضائية الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى للعام القضائي الجاري، العديد من الاشكالات القانونية، والتزاعات بين السادة القضاة، ما أثر على سير العملية القضائية، وما أعتبر من وجهة نظر العديد من القانونيين، خروجاً على أحكام قانون السلطة القضائية، وتصوّره الواضح. إننا في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة» نأمل من مجلس القضاء الأعلى، إعادة النظر في هذه التشكيلات، وإعادة بنائها، بما ينسجم وحكم القانون، ويحقق الاستقرار في العمل القضائي، ويعزز ثقة جمهور المتقاضين بالقضاء.

### الاستقلال الحقيقي للقاضي

يجمع فقهاء القانون على مقوله «أعطي قاضياً قاضياً، أضعن له حماية لحقوق الإنسان، وتفسيراً، وتطويعاً، للنص القانوني السامي، وتحقيقاً للعدالة، ولا قيمة لنصوص القانون مما كانت عصرية وجميله، إذا افتقدنا لقاضٍ نزيهٔ عادلٌ كفؤٌ جريءٌ». ومن الأمثلة الشامخة للقاضي النزيه، ما قاله قاضٌ بريطاني لأحد المتهمين، إذ قال القاضي الشامخ للمحتمم أثناء النطق بالحكم: «من النادر أن يقف أحمر في قفص الاتهام بتهمة القتل، لا أحد في هذا البلد فوق القانون»، مضيقاً «ساكون مخططاً لو حكمت عليك بحكم أشد، أو أخف، بسبب انتمائكم للعائلة المالكة».

إننا في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، لا يسعنا إلا أن نقف أجيلاً إمام هذا قاضٌ، الذي جسد في حكمه المعنى الحقيقي لاستقلال القضاء، متطلعين إلى منظومة عدالة فلسطينية مماثلة في الأداء.

«مساواة»

التنمية من (٥)

التنمية من (٦)

التنمية من (٧)

التنمية من (٨)

التنمية من (٩)

التنمية من (١٠)

وضع العدالة في عيون الصحافة  
ملف خاص

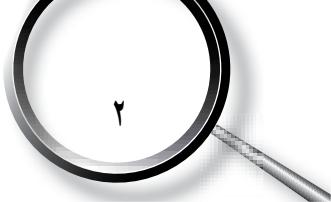
تعديل

قراري يستدعي

إثبات

التدليل

بيان



## قرار يستدعي التعديل

أثار قرار مجلس الوزراء الخاص بسحب سيارات الموظفين العموميين، جدلاً واسعاً ولا يزال، وتعمق النقاش حول قانونية القرار وضروراته، وذلك في أعقاب رفع عدد من المساعدة القضائية دعوى مطالبة بـ«الإلغاء». علمت «مساواة» أن الدعوى لم يتم متابعة إجراءات السير بها من قبل السادة القضاة». وكذلك قامت نقابة الموظفين العموميين برفع دعوى مطالبة.

ودون التأثير على مجريات الدعوى المذكورة، أصدر مركز «مساواة» رأياً قانونياً، بشأن قرار مجلس الوزراء المذكور، استناداً لآراء واجتهادات عدد من فقهاء القانون الإداري والدستوري العربي، حيث طالبـت «مساواة» بوجـبـه بـضـرورـة تعـديـلـ اـنـطـيقـ القرـارـ، ليـشـمـلـ كـافـيـةـ المـوـظـفـينـ العـمـوـمـيـنـ دونـماـ استـثـنـاءـ، تـحـقـيقـاـ لمـبـدـأـ المـساـواـةـ أـمـامـ القـانـونـ. ويـذـكـرـ أنـ «ـمسـاـواـةـ» نـشـرـتـ اـحـتـهـادـهـاـ القـانـونـيـ التـالـيـ فيـ العـدـيدـ مـنـ وـسـائـلـ الـاعـلـامـ.

تلزمن بعدها سلطة القانون، بما يقتضنه من حماية لبيبة القاضي وكرامته ، والتوظيفية القضائية لاتصال باي حال من الاحوال بسلم الامر لطبيعته حسان حماية القاضي وحماية كرامته ، ما يتطلب من اية حكومة الاخذ بعون الاعتبار الموارنة الخاصة بالقضاء، التي تزد كباب مستقل بالموازنة العامة، وتلزم كافة الامثليات التي تعزز وتطور هذه السلطة القضائية، في إطار المصالح العليا للموازنة العامة، والتي يجب ان تتم بالتدقيق والمهنية في الاعداد والصرف .

4- ان "مسؤول" نرى ان نعنة فراغها تتبرعها بقتضي التدخل بشان تنظيم الجهات الفعالية المحصنة بالنظر والتدخل في النزاعات التي تكون السلطة القضائية طرفا فيها، لا يقتضي القانون والمعطق ان لا يصبح القاضي حسما وحاما في ذات الوقت، وبطلاوة في الشعوى التسورية التي تصل بالتنزيلات الثالثة للسلطة القضائية، ما يستدعي مراجعة تشكيل المحكمة التسورية بوصولها المرجع القضائي المختص الى تلك

5- ان "مسؤول" تأمل من مجلس الوزراء التوفر بما يملكه من مصالحات، لتعديل القرار المنكر بما يحسن تطبيقه على كافة الموظفين العموميين دون استثناء، بينما والى غرار بذلك الى مغيرات مالية، ومصلحة عامة تسلمه، وتسهيء في خفض النقاط بما ينالهم والموازنة المتاحة.



تحرير في: 2010-9-29

## الضغوط على القضاة متواصلة

وجهت «مساواة» مذكرة إلى رئيس وأعضاء دائرة التفتيش القضائي، طالبت فيها بإجراء التحقيق، واتخاذ المقتضى القانوني بشأن قرارات، وأعمال قضائية مخالفة لحكم القانون، ونظرًا لأهميتها تنشرها «عين على العدالة»:

Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession

"MUSAWA"



المركز الفلسطيني لاستقلال الادارة والقضاء

"مساواة"

السيدة رئيس دائرة التفتيش القضائي المعترضين —

2010/8/4

### الموضوع: طلب إجراء التفتيش القضائي واتخاذ العقوص القانونية العالقة

المرجع عليه وبعد ...

على المرکز الفلسطيني لاستقلال الادارة والقضاء ان يكون من السهولة سهولة بمحنة التثبت قضائي ورد فيه عبرة ... و هنا تثبت مكالمة هاتفية من رئيس محكمة يطلب معاونه اوراق التثبت بالفع

بروفاً للشروع المذكوره فلن تكون النهاية على الاصل اليائلي المذكور فين الاتهام بغير ادلة تهدى الحكم القضائي الشمول بمحنة التثبت معاً في ملف مستعمل (اسمي مستعملة) وليس بغير المحنة من معاً في شئوى المذكوره من سفن المستعم (سفن الشوارى) و نسبتها من تمويه و الإشاعه به حسب الأصول و يلتذرلم القراء إذا لزم الأمر.

السادة المستعرضين ...

إن ما ورد في سعر النسيط الرسمي ... اتفاق مع هـ الشوارى بن وجيه نظرنا به مطابقاً جيداً، وأصب التحقيق و التفتيش و الدليل الإيجار ... للقوانين الصائم شائعاً بين المحكمة الولائية لم تصد هيلى إجراء قانوني لتسويه لو أدى حكم لو غرر المحكمة معاً بوجود ملف أو إستدعاء، لكنها ثبتت ثوران أن يطلع رئيس المحكمة مع الإحتراز على ثوابت التثبت لم تكتفى لو الحكم العلوي في التثبت.

و يذكر أن نسخة حلت بين رئيس المحكمة العامة وبين قضايا الشوارى بعد ان تقرر بدوره بصلة معاً من

—

برفع قضائي على ...

Palestinian Center for the Independence of  
the Judiciary and the Legal Profession  
**"MUSAWA"**



المركز الفلسطيني لاستقلال المحاكم والقضاء

**"مساواة"**

إنما ألمت هذه الورقة بفربي على الإجراءات التي انتفع بها ممثلة التصنيف واجهة التطرق و التغطية و إنما  
الملخص التالي من الملايين بشأنها.

رويَّنا ذات الشكوى في المحكمة — بالأهمية العالية فراناً بوقف تعيين الحكم المستكورة بعد أن تم وقف تنفيذها  
و فيما ينادي على إيقافها. و قررها المستكورة سفر على استعاء و علبة و دون أن يتم التغطير في  
الاستعاء لسويف. لغير التحقق من توافق شروطه الفنية و دون أن يخدم المستكورة لغير ذلك أو لصالح المحكمة  
لأية بيانات تزويره و دون أن يدخل في مكملة لسويف و زوجته. إن مثل هذه الأمور يحثّ من وعدها نظرنا بشغف فهم  
و إنكم المسؤولون بالغونه التغطية و التطرق لتصكين حسب الأصول و إنما الإجراءات الملاينة بشأنها.

مرفق مع هذه الشكوى نسخة عن الشكوى المنسوبة إلى سفير سلوفاكيا و نسخة عن مصدر الدعوى موضوع  
الشكوى المستكورة.



العنوان - الشارع: شارع المحكمة، مقابل مدخل المحاكم، العنوان:  
Al-Bireeb-Al-Balad's-the court str. In front of (Omar's the Amman flower shop)  
電話: 069970 2 2424870 - فاكس: 069970 2 2424866  
E-mail: [info@musawa.ps](mailto:info@musawa.ps) • [www.musawa.ps](http://www.musawa.ps)

## تشكيلات قضائية مخالفة لحكم القانون

اعتماد مجلس القضاء الأعلى لإجراء تشكيلات قضائية سنوية يبدأ العمل بها مطلع العام القضائي، وبالنظر إلى ما أثارته التشكيلات القضائية الأخيرة، من ردود فعل، وبيانات في الرأي، حتى داخل الأسرة القضائية ذاتها، وبهدف استناد التشكيلات إلى معايير موضوعية، وجهت «مساواة»، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٠، المذكورة التالية إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى المحترمين:

Palestinian Center for the Independence of  
the Judiciary and the Legal Profession  
"MSAWA"



المركز الفلسطيني لاستقلال اليمانة والقضاء  
"مساواة"

الملائكة عزيز من أسماء ملائكة الله تعالى المذكورة في القرآن

٢٠١٠-٩-٣

### الموضوع: التشكيلات القضائية

الملائكة عزيز من أسماء ملائكة الله تعالى المذكورة في القرآن

وانت على قبور حملتكم هذه و في إطار تضمن انت ملائكة العزف لا يختلف التشكيلات القضائية الجديدة  
بلائحة في العزف التشكيلي لاستقلال العدالة والقضاء "مساواة" تأمل و مطلع العام تقديم ملائكة العزف ملائكة و  
إجلال ملائكة وملائكة و شفاعة و مهبة و المقصبة لدى التشكيلات القضائية و غيرها، ما يزيد و يذهب على  
القى العزف و ملائكة الشفاعة المقدمة على النهاية ملائكة العزف في التشكيلات القضائية ملائكة العزم  
القضائي العزم، ما يشكل في تلك المقدمة و يبحث عن إثبات فساداً يحمل دون الحصول البريء في القى العزم و يدخل  
في إطار القوى في وصول الموقوفات العدالة ما يجري تحت مظلة إطار العدالة في هيلها.

الملائكة عزيز من أسماء ملائكة الله تعالى المذكورة في القرآن

إنما في المركز الفلسطيني لاستقلال العدالة والقضاء، تمسوا بعمركم و نعمر و مطلع إلى قبور ملائكة العزف  
يأخذكم ملائكة (الفتح) ، (الرقة) ، (الخصام) ، (الغزو) ، (النكارة) ، (النهاية) ، (البرهون) و  
الشفاعة و الشفاعة، على تطبيق حكم القانون على ٩٥٪ المخالفات التي تعرضا على القضاء و تظهر ما من ٩٥٪  
العزف و إجحافها من ملائكة الشخصنة و غيره، و العزف و الإلزامات ما يذكر من جرائم ملائكة الشخصنة بالقضاء  
و يوم قبول الشخصي بعدم الاستئثار به، يشكل ملائكة لسان القاضي ، و الذي يدور و يجري في إطاره أن العزف و يذهب  
القضاء مساعدة له و مهبة له، شفاعة، و  
يخرج العزم و إثبات فساد المخالفات و المفسدة التي قد تمارس بحق النساء، ملائكة العزم العدالة بالآباء،

Palestinian Center for the Independence of  
the Judiciary and the Legal Profession  
**"MUSAWA"**



مركز الفلسطيني لاستقلال العدالة والمحنة  
**"مساواة"**

السادة المستشارين ...

إننا نعلم أن توقيع ملحقتنا هذه، يعنى الاختبار و دخول الشهادات المعنوية المساعدة على المحكى الإيجابية  
المذكورة أعلاه، فلت رفعت تكفل من بهذه المهمة شخصي الكبير.

السادة المستشارين ...

إن التحقيق في هذه ملحقات شخصي مساعدة على معاشر الاختبار و الشهادة و الشخص و الخبرة من شأنه أن يوفر  
الإنسان الموصى بهم بمزيد انتشاره المهنية بسرعة و يوفر الفرصة لإيجاده ما يناسب أو ينفع سمات  
بدلاً من تلك على.

إنما في المركز الفلسطيني لاستقلال العدالة و المحكمة المدنية عزيز في شهادات قضايا توفر فيها المعاشر  
المذكورة أعلاه وسائل موثوقة لزمة الشهادة و الدليل في فلسطين.

كذا نعلم أن يكتب مستشاركم التوقيع على ملحقتنا هذه وفقاً لهذا و أن يأخذ بالاعتبار ما تكتبه من معاشر  
و الدليل.



العنوان: - المدخل رقم ٢٥٣ - مقابل مدخل المحكمة المدنية  
Al Shireh-Al Balad - in the court area. In front of (about) ٢٥٣ - near the entrance to the court.  
٠٩٩٧٩ ٢ ٣٤٣٤٨٦٧٩ - فاكس: ٠٩٩٧٩ ٢ ٣٤٣٤٨٦٦٦ - ٠٩٩٧٩ ٢ ٣٤٣٤٨٦٦٦  
musawa@msawa.ps - msawa.ps

كما طالبت «مساواة» مجلس القضاء الأعلى، بإعادة النظر في التشكيلاط القضائية للعام القضائي الجاري، بالنظر لانطواها على تطبيق غير سليم للقانون، مشيرة على وجه الخصوص بضرورة الالتزام بحكم القانون، الذي يقضي بتوحيد الرئاسة للمكتب الفني والنقضي القضائي، وعدم جواز انتداب قاضي أعلى درجة للعمل في محكمة أدنى درجة.

جاء ذلك في مذكرة وجهتها «مساواة» إلى رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٠، جاء فيها:



المحكمة العليا واصناف معايير التعيين الأعلى للمفتشين  
المحكمة العليا واصناف معايير التعيين الأعلى للمفتشين  
Building an independent and just Palestine - مساواة

## السيدة زوجين واستثناء معايير التعيين الأعلى للمفتشين

### الموضوع: التشكيلاط القضائي

الإدارية طاولة درجة ٢٠٠٣:

بدأتنا بذكر بأن تشكيلاط المحكمة هو من المعايير معايير التعيين الأعلى للمفتشين، ومع انتشاره وظهوره بعدم الصالحة أو التكميل في تطبيقها، إلا أنها يصنفها مركبة سباق مختلط من أجل تعزيز معايير القانون والآرادات والأداء منظومة العدالة ورقابتها بحسب ما يليه القانون وموارده، على الكلفة واستثمار في ما يليه «مساواة» من تأثيرات فلوريبة متزوجة بروتون المفتشين، بالأساسية القصد، أو ليها مهام، وبعد انتشارها الشديدة أيام ودون استثناء، في ظل التشكيلاط المطرد على آخر إمكانتها بطيء خلاف حكم القانون وإنعكاس المحكمة على القضية، لا وسطاء الأحكام السادس ٢٢ و ٢٤ من قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٣ الضريبي المعمول، فإن التشكيلاط يجب أن يقتصر على محدثات، أو أنها المحرر، وتلكها الأحكام المؤقتة، والتالي إن يتم الإشكال من محكمة التي درجت إلى محكمة أعلى درجة أو إلى محكمة معايير المحكمة المذكورة منها، وربما أحد هؤلاء الأحكام من محكمة أعلى إلى محكمة أعلى.

السيدة المفترضين، وإن كانت التشكيلاط القضائية قد انتهكت وطالعة محكمة بداية من قبل الشخص من محكمة الاستئناف، التي أثبت إليها رئيس محكمة بداية ما ذكر بالمرجع، فإن اتفاق قضائية بشأن قانونية تشكيلاط معايير المحكمة المذكورة، والتي يدورها ما يجري إلى انتهاء آخر إمدادات المفتشين، وربما إن المكتب الفني المصل في الحالات التي تتجاوز إلى العدالة، على خلاف حكم القانون، الآخر الذي يواجهها في التأزير عن صحة هذا التشكيلاط، وفلوريبة، وبهذه لائحة المحكمة المذكورة منها، وربما إلى النظر في هذا التشكيلاط، وهذا الأحكام القانون وإنعكاس المحكمة العليا.

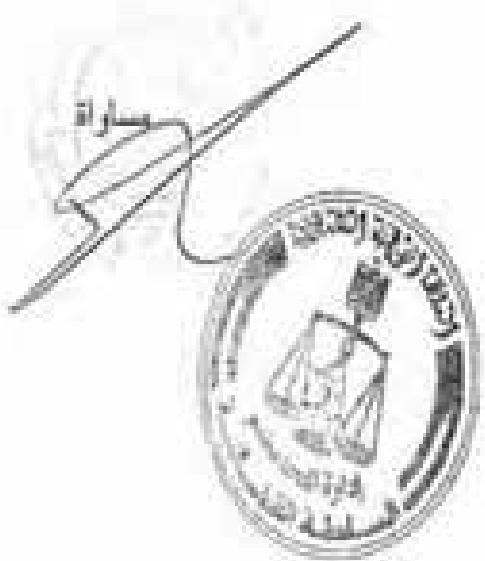
السيدة المفترضين، ومن جهة أخرى فإن التشكيلاط المذكور قد انتهكت تشكيلاط المكتب الفني، والمكتب الفني التشكيلاط على خلاف حكم القانون ظاهر وطالع المكتب الفني الشخص، وبالتالي وطالع معايير التشكيلاط الشخصي الشخصي، على خلاف حكم ومبرر اعن السيدة المذكورة من قانون السلطة القضائية، والتي تنص في هذتها الأحكام (بشكلها المعمول) (نفذا ذاته تشكيلاط على المفتشين على المفتشين العمل بمحبس القضاء الأعلى، توقيف من رئيس المكتب الفني سالف)، وأسلم وبروجر هذا الشخص ووجه ببرئته رئيس المكتب الفني لطالعها ذاتها



التشكيك الشخصي حكمها وقلونا ، وعلى ضوء المبادئ الدستورية التي تتعصى بطلان أي لائحة أو نظام، أو قرار، أو إجراء، ينقض وحكم القانون، فللتتأمل من مجلسكم الموقر إعادة النظر في التشكيلات القضائية المعطلة من هذه الزاوية أيضاً التحجاًنا وتقينا بحكم القانون وحسب الأصل.

مع الاحترام

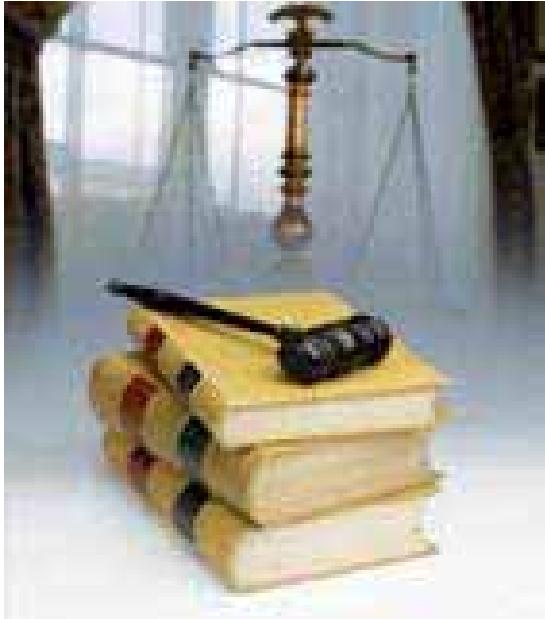
تحرير في: 2010-9-22



تم الاستلام بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٢  
بالرقم

وعلمت «مساواة» بان التشكيلات القضائية للعام القضائي الحالي، أثارت ولا تزال تثير تباينًا في الآراء، أدى إلى ارباك في عمل العديد من المحاكم، ومنها محكمة بداية جنوب، التي حال الخلاف بين القضاة بشأنها دون امكانية تشكيل هيئةتين قضائيتين لها، كما أدت إلى إثارة خلافات بين القضاة في عدد من المحاكم الأخرى. تأمل «مساواة» إعادة النظر في التشكيلات القضائية، بحيث يتم اعتماد المعايير الواردة في مذكرتها، والالتزام بحكم القانون، ما يحقق استقراراً في العمل القضائي، ويعزز حسن سير العمل فيه، ويتمكنه من مواجهة العديد من المواقف، التي من شأنها أن تمس بثقة جمهور المتلقين في نجاعة أدائه. تأسف «مساواة» لعدم تلقيها أي رد على مذكراتها، وبقاء حالة مخالفة القانون قائمة.

## قرار حكيم



تعرض أحد المحامين المتدربين للإعتقال استناداً إلى قرار صادر عن رئيس هيئة القضاء العسكري، مما أدى إلى توقيفه واحتجازه مدة تزيد على ستة أشهر، فأصدر مجلس نقابة المحامين قراراً بتمديد مدة تدريبه، وذلك بإضافة مدة التوقيف المذكورة إلى مدة التدريب.

تقدّم المحامي المتدرب باعتراض خطى إلى المجلس، مؤكداً أن توقيفه عن التدريب كان لأسباب خارجة عن إرادته، تتمثل باعتقاله اعتقالاً إدارياً دون أن تتم إحالته إلى النيابة، أو محامكته، أو إدانته باي تهمة تذكر، طالباً من مجلس النقابة العدول عن قراره، واحتساب مدة التدريب من مدة التدريب حسب القانون والأصول.

استجاب مجلس نقابة المحامين للاعتراض، ورجع عن قراره المطعون فيه، وانضم المحامي المتدرب إلى قائمة المحامين الأساتذة المزاولين، مستنداً إلى قرار المجلس الحكيم.

وتشيد «مساواة» ب موقف المجلس على اعتبار أن الاحتجاز السياسي، أو الاعتقال الإداري، أمر محظور قانوناً، ولا ينهض سبباً لإضافة مدة الاعتقال إلى مدة التدريب القانوني، وأن من أهم أهداف نقابة المحامين الدفاع عن مصالح المحامين، وحقوقهم، وسيادة القانون، وأن عدم إجازة الاعتقال السياسي، أو الإداري، أو التعاطي مع تنفيذهما يتدرج تحت مظلة هذه الأهداف.

## قرارات فردية تعلو القانون

خاص واسع، ذي مساحة أكبر بكثير من مساحة مكاتب زملائه، وعندما قامت إدارة المحاكم بإعادة تقسيم المكتب بما يتناسب مع مكاتب القضاة الآخرين، قام وبقرار فردي منه بالاستعانة بحرفيين مختصين من غير المتعاقدين مع مجلس القضاة، وعلى حسابه الشخصي، وأعاد تشييد مكتبه الخاص، وفقاً لرأيه الذاتي. بحثت «مساواة» هذا الأمر مع رئيس مجلس القضاة الأعلى، وطالبت بمعالجته، إلا أن طلبها لم يستجب له بعد، إذ فرض القاضي المذكور إرادته على الجميع.

علمت «مساواة» بأن رئيس محكمة بداية يصر على مرافقته شرطي له في حله وترحاله. خاطبته «مساواة» دائرة التقاضي الجنائي، وأمين عام مجلس القضاة الأعلى، مطالبة بحمل القاضي المذكور على العدول عن قراره لعدم قانونيته، ولعدم الحاجة إليه، ولتأثيره السلبي على هيبة القضاء، وثقة جمهور المتقاضين به.

وعلمت «مساواة» بأن قاضياً يشغل مرجعاً قضائياً متقدماً، خصّ نفسه بمكتب

## ما الغاية؟؟

علمت «مساواة» أنه تم تحويل حساب الأمانات التابع لدوائر التنفيذ من البنك المودعة فيها إلى بنك آخر، ما أثار جدلاً واسعاً بشأن مبررات هذا الإجراء والأسباب الكامنة وراءه، خاصة وأن البنك الذي كانت مودعة فيها تلك الأمانات، تملك فروعاً أكثر من البنك الذي أُحيلت إليه، ما الحق ضرراً بالمتقاضين.

القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاة الأعلى رئيس إدارة المحاكم علق على هذا الموضوع قائلاً: إن البنك الذي أحيل إليه حساب الأمانات يمتلك فروعاً في كافة من الضفة الغربية المتوجة بها دوائر التنفيذ، بإستثناء مدينة طولكرم، والتي يتمنى أن يستقبل فرعه فيها مراجعيه خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة أسابيع.

وأضاف أن الأسباب الداعية لهذا التحويل تتصل بطبيعة التسهيلات والفوائد التي تمنحها البنوك على هذه الحسابات، وأشار إلى أنه تم استدراج عروض من جميع البنوك المودعة فيها حساب الأمانات، إلى جانب البنك الذي أحيل إليه الحساب المذكور، وتمت احالة تلك العروض إلى لجنة تابعة للدائرة المالية في مجلس القضاة الأعلى، والتي اعتمدت عرض البنك الحال إليه ذلك الحساب كونه تقدم بأفضل العروض، وكل ذلك موفق لدى المجلس حسب الأصول.

## إنجازات

- قضاء ووكاء نيابة عامة سابقون، ومحامون يبدون استعدادهم للتطوع بالعمل لدى مكتب «مساواة» في غزة.
- المحاكم في غزة تسمح للإعلاميين بحضور جلسات المحاكمة، بناءً على طلب «مساواة».
- تلاقت «مساواة» شكرًا خاصًا من أحد أعضاء مجلس نقابة المحامين في غزة، على نجاحها في الإفراج عنه، على إثر قيام نيابة غزة، بتوقيفه سداً لشكوى تقدم بها زملائه أعضاء مجلس نقابة المحامين في غزة، موضوعها الشتم والتحقير.

## أحكام تدخل التاريخ

أصدر القاضي دييفد بين رئيس محكمة «أولد بيلى» بوسط لندن، حكماً يقضى بالسجن مدى الحياة على أحد أحفاد العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، إثر إدانته بقتل خادم له.

وقال القاضي للأمير أثناء النطق بالحكم: «من النادر أن يقف أمير في قفص الاتهام بتهمة القتل، لا أحد في هذا البلد فوق القانون».

وأضاف القاضي قائلاً: «ساكون مخطئاً لو حكمت عليه بحكم أشد أو أخف بسبب انتقامك للعائلة المالكة في السعودية».

«مساواة» ترى في هذا الحكم ما يستحق أن يُسجل في ذاكرة التاريخ، وما يعبر عن الإستقلال الحقيقي للقاضي الذي يستحق إشغال الوظيفة القضائية.

## ثقة نعتز بها

تلقى «مساواة» طلباً رسمياً من السادة ديوان قاضي القضاة، لإسهامه في تنظيم برنامج تدريبي لقضاة المحاكم الشرعية، وموظفيها. تشكر «مساواة» القائم بأعمال قاضي قضاة فلسطين سماحة الشيخ يوسف إدعيس، على ثقته، وستعمل ما بوسعها للإجابة على طلب.



الرکون للخیار الأسل

ووجه مركز «مساواة»، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠، مذكرة تين إلى مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل، طالب فيها بالوقوف على الآسياب الكامنة وراء استقالة القاضي داود درعاوي، الواردة في مذكرة ايضاحية، رفعها القاضي المذكور إلى رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، وعلى الإجراءات المتتخذة بشأنها، وقد أشارت المذكرة إلى الأحكام القانونية الناظمة لاستقالة القاضي، وما تضمنته مذكرة القاضي المستقيل من تجاوز لتلك الأحكام. وتتشر «عن على العدالة» مذكرة «مساواة» بعنوان الحرفي:



علمت «مساواة» أن إستقالة القاضي داود درعاوي، وقاض آخر زميل له، أصبحت أمراً واقعاً.

## آن الأوان لوضع حد للتدور في وضع العدالة

في منتصف شهر أيار الماضي، أصدرت «مساواة» تقرير الرقابة الأول على وضع العدالة في فلسطين «المرصد القانوني»، الذي استهدف بيان المتغير في وضع العدالة السائد حتى نهاية عام ٢٠٠٧ مقارنة مع وضع العدالة خلال العامين ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨، وقد تضمن التقرير ما يشير إلى تعرض القضاة إلى ضغوط مختلفة. وفي آخر شهر تموز الماضي، أصدر مجلس القضاء الأعلى، دراسة استطلاعية حول النظام القضائي في فلسطين «استطلاع مقارن بين وضع النظام القضائي في نيسان ٢٠٠٩ ووضع النظام القضائي في نيسان ٢٠١٠». تمثل الدراسة الاستطلاعية الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى إلى حد بعيد في نتائجها، النتائج التي توصل إليها المرصد القانوني الصادر عن «مساواة». وعلى إثر إصدار الدراسة الاستطلاعية، وجهت «مساواة» مذكرة إلى فخامة الرئيس، دعته من خلالها إلى الوقوف الجدي على نتائجها، والدروس المستفادة منها، واتخاذ القرار السياسي المعيّن بإنارة تضمن إعادة الاعتبار للقضاء، والنيابة على السواء، ما من شأنه التغلب على المعوقات الأساسية، التي تحول دون قيامهما بدورهما، ورسالتهم، بكفاءة، وحياد، ونزاهة، دون أي تأثير.

وبالنظر لأهمية المذكورة، فإن «عين على العدالة» تنشرها حرفياً:



المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء وتحقيق العدالة  
Building an Independent and Just Palestine - MSAWA

بيان رئيس هيئة التشريعية لسلطة التحرير الفلسطينية : رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية  
السيد محمود عباس "أبو مازن" المنظر

### العنوان: وضع العدالة في فلسطين

الجهة طيبة وبعد... .

يدليون السرير في الفلسطينيين، الاستقلال السياسي والقضائي «مساواة» يطلق صافع ذات شفاعة في إبراء الأسلامية بدول النظام السياسي في الفلسطينيين وإنجازه بين الاستقلال عرضي في إنسان من العاملين السياسيين واستقلال عرضي في إنسان من العاملين السياسيين (وذلك من منظور السلطة القائمة) وأصحابه من مجلس القضاء الأعلى، أو غير تغير تغير سور القدس.

ويكتفي السرير في التأثير في مرحلة المعرفة الذين ينتمون لها (الطبقة) وهذه المعرفة لهم أهداف التسلوية والتسلوية على الصالحة من ١٥٣ في حتى ١٥٣ من القراءة المذكورة والتي يهدى

أولاً : التأثير من المعرفة من أصحابه بمعنى القضاء الأعلى ، المأمورات شفاعة القراءة أن نسبة العدد الذين ينتمون لهم ينتمون من المعرفة من أصحابه ممثلين في القضاء الأعلى ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي مثلك ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي ، وفي الشفاعة نسبة العدد الذين ينتمون إلى القضاء والقانون مع ذلك العجمي ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي مثلك ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي .

ثانياً : التأثير من المعرفة من أصحابه السادس التشخيص المأمورات شفاعة القراءة من أصحابه المأمورات شفاعة القراءة في شفاعة نسبة العدد الذين ينتمون لهم ينتمون من المعرفة من أصحابه السادس التشخيص إلى ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي مثلك ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي .

ثالثاً : التأثير من المعرفة من القضاة الأعلى شفاعة القراءة في شفاعة نسبة العدد الذين ينتمون لهم ينتمون من المعرفة من القضاة الأعلى ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي مثلك ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي ، كما في المعرفة نسبة العدد الذين ينتمون إلى القضاة والقانون مع ذلك العجمي ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي مثلك ٩٤.٦ في الاستقلال العجمي .

**رابعاً : التعرض للضغوط من المستفيدين في القطاع الخاص :**  
ارتفعت نسبة النساء اللذين يعتقدون أنهم يتعرضن للضغط من المستفيدين من القطاع الخاص إلى ٦٢٧% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦١٩% في الاستطلاع القبلي . كما ارتفعت نسبة النساء اللذين يعتقدون أن النساء يتعرضن مع هذه الضغوط إلى ٦٧٥% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٦٥% في الاستطلاع القبلي .

**خامساً : التعرض للضغط من الأقارب والمعارف والأصدقاء :**  
ارتفعت نسبة النساء اللذين يعتقدون أنهم يتعرضن للضغط من الأقارب والمعارف والأصدقاء إلى ٦٥٧% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٤٥% في الاستطلاع القبلي .

**سادساً : التعرض للضغط من الأجهزة الإلكترونية :**  
ارتفعت نسبة النساء اللذين يعتقدون أنهم يتعرضن للضغط من الأجهزة الإلكترونية إلى ٦٥٤% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٣٥% في الاستطلاع القبلي .

**سابعاً : التعرض للضغط من المحامين خارج إجراءات الضرر :**  
ارتفعت نسبة النساء اللذين يعتقدون أنهم يتعرضن للضغط من المحامين خارج إجراءات الضرر إلى ٦٣٣% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٢١% في الاستطلاع القبلي .

#### قائمة الرئيسية :

**ستة للراية غالباً قد أظهرت الناتج المطلق النهائية :**

**أولاً : انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون بأن إستراتيجية تطوير النساء المعدة من قبل موظفن النساء الآمنى متزوجى إلى تطوير النساء إلى ٦٧٥% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٨١% في الاستطلاع القبلي .**

**ثانياً : دور مجلس النساء الآمنى :**  
انخفضت درجة رضا النساء عن أداء مجلس النساء الآمنى إلى ٦٥٥% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٦٥% في الاستطلاع القبلي .

**ثالثاً : التفاوض الثنائي :**  
انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون أن التفاوض الثنائي يعزز استقلال النساء إلى ٦٧٦% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٨٩% في الاستطلاع القبلي .

**رابعاً : معايير التقييم القضائي :**  
انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون أن هذه المعايير تحسن التقادم السليم لاصل النساء إلى ٦٦٤% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٨٩% في الاستطلاع القبلي .

**خامساً : التمييز بين النساء :**  
انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون بعدم وجود تمييز بين النساء في التعدين إلى ٦٢٠% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٤١% في الاستطلاع القبلي . كما انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون بعدم وجود تمييز بين النساء في التربية إلى ٦٢٣% في الاستطلاع البعدى مقابل ٦٣٦% في الاستطلاع القبلي . كما انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون بعدم وجود تمييز بين النساء في

الانتخابات إلى ٢٠% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٥٦% في الاستطلاع القبلي ، كما انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون بعدم وجود تغيير بين النساء في إيهام النساء إلى ٣٤% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٥٨% في الاستطلاع القبلي ، كما انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون بعدم وجود تغيير في التعامل مع النساء إلى ١٨% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٤٦% في الاستطلاع القبلي . كما انخفضت نسبة النساء اللذين يعتقدون بعدم وجود تغيير في الإنتخاب للدورات التشريعية إلى ٧% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٥٧% في الاستطلاع القبلي .

**سادساً : رأى النساء بالمحاربين :**  
انخفضت درجة رأى النساء بالمحاربين الذين يترفعون اسم المحارب إلى ٦٥٥% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧١% في الاستطلاع القبلي ، وارتفعت نسبة النساء اللذين لا يترفعون بالمحاربين إطلاقاً إلى ١٤% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧% في الاستطلاع القبلي .

### 第七章 الرأي العام من زراعة الجمهور

#### **فخامة الرئيس :**

لقد اختلفت آراء النساء إلى حد معهود مع آراء الجمهور إذ وفقاً لنتائج القراءة غالباً انخفضت نسبة رأى الجمهور الفلسطيني في حالة النظام السياسي إلى ٥٥٣% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٦٢% في الاستطلاع القبلي ، كما انخفضت نسبة من يعتقدون أن النساء جزءاً من الجمهور إلى ٤٤% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٥٢% في الاستطلاع القبلي ، كما انخفضت درجة رأى الجمهور بأجراءات التحقيق التي تولتها القيادة في ٦٦٣% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٦٧% في الاستطلاع القبلي . كما انخفضت نسبة موافقة الجمهور الفلسطيني على التجوء إلى النساء للحصول على حقوقهم إلى ٦٦٣% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧١% في الاستطلاع القبلي ، كما انخفضت نسبة الجمهور الذي يعتقد بغيرهن النساء لضمانه الأعلى إلى ٦٣% مقابل ٦١% فقط يعتقدن بأن النساء لا يتراعون لضمانه الأعلى كما أشارت النتائج إلى أن ٦٧% من الجمهور يعتقدون بأن النساء يتغاضرن عن هذه الضيوف ، كما انخفضت نسبة الجمهور الذين يعتقدون أن النساء يتراعن لضمانه الأعلى إلى ٦٥٩% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٥٣% في الاستطلاع القبلي ، كما انخفضت نسبة الجمهور الذي يعتقد بالنساء التجوء بالغاربوس مع هذه الضيوف إلى ٦٧٨% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧٢% في الاستطلاع القبلي .

كما ارتفعت نسبة النساء اللذين يعتقدون بأن الأحكام المحتسبة لم تكون عادلة إلى ٦٢١% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦١٦% في الاستطلاع القبلي ، كما انخفضت نسبة من شعروا بوجود تغيير ملحوظ أثناء سير المحاكمة إلى ٦٣٨% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٢٤% في الاستطلاع القبلي . والانخفاض نسبة شعور الجمهور بالأمان داخل قاعات المحاكمة إلى ٦٧٨% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٨٨% في الاستطلاع القبلي ، وكذا الأمر بالنسبة إلى توفر السبع داخل قاعات المحاكمة يشكل جيداً الذي يعتقدن إلى ٦٦١% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧٥% في الاستطلاع القبلي وتوفر الزرنيجاً يشكل جيداً الذي يعتقدن إلى ٦٦٩% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧٥% في الاستطلاع القبلي ، وتوفر الطاقة يشكل جيداً الذي يعتقدن إلى ٦٦٤% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧٥% في الاستطلاع القبلي ، وتوفر التهوية يشكل جيداً الذي يعتقدن إلى ٦٦٥% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧٧% في الاستطلاع القبلي . والانخفاض نسبة بشأن توفر الزرنيجاً إلى ٦٥٠% في الاستطلاع البعدني مقابل ٦٧٤% في الاستطلاع القبلي ، كما

النقطت نسبة المتصور الذين يعترضون بالاعتراف بالموثقين الشرعيين إلى ٩٦,٢% في الاستطلاع البعدى، مقابل ٩٥,٧% في الاستطلاع قبلى .  
كما النقطت نسبة المتصور الذين يعتقدون بوجاهة الموثقين الشرعيين إلى ٩٥,٣% في الاستطلاع البعدى مقابل ٩٤,٦% في الاستطلاع قبلى . والنقطت نسبة المتصور الذى لا يشعر بوجاهة مسوقة فى النساء إلى ٩٤,٢% فى الاستطلاع البعدى مقابل ٩٤,٣% فى الاستطلاع قبلى .

### بيان الرئيس مع المرسدة القانونية

لقد توصلت لنتائج هذه القراءة إلى حد بعيد مع نتائج المرسدة القانونية المسابقة عن مرتكب "سرقة" في شهر أيلول السادس والتي مثل نتائجها مقارنة بين نتائج سبع أيام لنتائج العدالة العام ٢٠٠٧ ونهاية تعليمي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

#### **الذمة الرئيس :**

إن النتائج هذه القراءة الرسمية والمسابقة من مطلوب النساء الأهلى حتى تكون النساء يمثلن النساء النساء التشريعى والتى ينبع منها الراهن ما يكتفى بالتشريعى التورى والعامى والذى لا يمثل التشريعى التورى التصريح والمعنى هىكلة وبناء اهم والذى سلطة فى نتائجها السليسى .

#### **الخطابة الرئيس :**

إن مرتكب سرقة والذى يفتى وجادله لها أن إليه وضع العدالة بعد الافتتاح مهدى إلى سلطاته توجيهات الكلية المساعدة من التأثيريين التشريعى والتى ينبع إلى التشكيل مجلس النساء أعلى التشريعى أو لهذا أو هىكلة وطنية متوجه لها بالقراره والمحىء والذى لا ينبع من سلطاته سلطاته سرقة مذهبى الأداء كل من يشغل وظيفة فى النساء، والذى لا ينبع هىكلتها كون سلطاته إيه أمور النساء لا يقتصر بالظاهر الشخصى فغير على تحفظ العدالة .

#### **الخطابة الرئيس :**

هذا أمل وآلة بوفرك العدوى على نتائج هذه القراءة واقترب من الاستفادة منها ، ولكننا أمل بالقضاء على إرثكم السليسى السحر عن إرثكم لي بهذه بروفة العدالة والذى في نتائج .

"وإليها ما فقل الاعتراف والذى "



تحريها في | 2010-08-09

\* لسلطة المعنى مستشار الخطابة الرئيس للشؤون القانونية المحترم .

وفي تطور لاحق، نشرت «صحيفة القدس» مقالتين هامتين لنقيب المحامين، تتعلقان بوضع العدالة في فلسطين، وضرورة مواجهة المعوقات التي تحول دون قيام النظام القضائي في فلسطين بموجبات صلاحياته، وسلطاته على الوجه الأمثل . كما دعت نقابة المحامين مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، للبحث في المعوقات التي تواجه قطاع العدالة، وأليات التحرك المشترك، للاسهام في اصلاح منظومة العدالة في فلسطين .

كما التقى مجلس نقابة المحامين لهذا الغرض مع مجلس القضاء الأعلى، الذي بدوره التقى مع «مساواة». وشهد مكتب الرئاسة تحركاً مماثلاً إذ باشر المستشار القانوني لفخامة الرئيس بتنظيم لقاء حواري، بين كل من رئيس مجلس القضاء الأعلى، ووزير العدل، والنائب العام، للبحث في الإشكاليات التي تعيق ممارسة كل منهم لصلاحياته، وفقاً لاحكام القانون، وذلك في اطار تعزيز الحوار المجتمعي، بشان وضع العدالة في فلسطين، والسبل الكفيلة باصلاحه وتطويره .

تأمل «مساواة» النجاح لهذا الحراك المجتمعي، وتلتقي انتبه القائمين عليه إلى أن مؤسسات المجتمع المدني، هم شركاء العدل في فلسطين إلى جانب الأطر الرسمية. تأمل «مساواة» أن تتنظر الأطر الرسمية إلى مؤسسات المجتمع المدني كشريك في التخطيط، والتنفيذ، وتحمل المسؤولية. وتدعى «مساواة» إلى تنظيم حوار صريح بين كافة الشركاء، للوصول إلى خطة وطنية شاملة، قادرة على تحقيق اصلاح جذري، وبناء متين لقطاع العدالة في فلسطين .

## موقف جريء ومُقدّر

تلقى «مساواة» نسخة عن مذكرة، قدمها المحامي غسان مساد إلى رئيس النيابة العسكرية، مبرأً انسحابه من تمثيل موكليه في ملف تحقيقي، شرعت النيابة العسكرية في إجرائه. استند الإنسحاب إلى عدم تجاوب النيابة العسكرية مع طلبات المحامي مساد، ما أشعره بالسجد بحقوقه القانونية المحفوظة، بموجب قانون نقابة المحامين. وأشار المحامي مساد إلى أن النيابة العسكرية مسّت بحق الدفاع، وهو حق مقدس، ولم تتّخذ جانب الحياد، حيث حرمته من تصوير ملف الدعوى، وأعاقت التقاضي بموكليه، إلى جانب رفضها لكافّة طلباته الأخرى. وجّهت المذكرة إلى رئاسة مجلس القضاء الأعلى، ووزير الداخلية، ونقابة المحامين، والهيئات المستقلة لحقوق الإنسان، ومركز «مساواة». وبالنّظر لأهميّة المذكرة من الزاوية القانونية، فإن «عين على العدالة» تنشرها كما وردت إليها:

السيد رئيس الهيئة العسكرية المختصة

السيد عازم: العلّامي هشام محمد مساد كعبي

ال الموضوع : الأصلاب من الشك العظيلي رقم ٩٦٢٠١٩

حيث أني لا أكرس التلويّة من القويبة العسكرية طليعي إن طلبي اللذجت به لهم وجهت أني  
السر يبان علىي الشك العظيلي وحالياً أطالبون تقديرة العصافير تقديرة القويه العسكرية حيث  
حرضوني من تصوير الملف وجعلوها لم تدرك خطأ على مالي، فطلبوا أن لأن حق الدفاع  
غير حق مقدس لا يجوز لأحد أن يطلب، ولكن حبروري أن التقى العسكرية لا تتنازل على  
العدالة في هذه القضية، وإنما تصرّفوا في الملف على مصالحهم، وفيه  
الشكلي عليهم من قبل العصافير في القضية أصلاب مسلكي أو ملايين إن أصلاب مسوكين  
بذلك الطريقة، وإنما أنا أكون م Hasan طهروان لأنني إن بعض أدوات التقى العسكرية  
هي أدوات إثبات القويه من مسائل ودور مفاسد ملائكة الأصول والصحيح أن  
بعض تقواه ليس له أي دور في معرفة الله في ديننا الإسلامي، ولكن في مواجهة العصافير  
وهي مخالف لتصويم فلذات العصافير لهم الأسلوب بالتحكيم بالمساعي من هذا  
المطلب وأعتبره وكافي لكن لم يكن .

٢٠١٩/٣/٣

مع الاحترام

- لستة رئيس مجلس القضاء الأعلى
- لستة القضاة العظام
- لستة الهيئة المستقلة لم حقوق الإنسان
- لستة وزير الداخلية لاستقالة العدالة والقضاء مساد
- لستة المكتب العام للقضاء



وفي وقت لاحق وجه المحامي مساد الرسالة التالية الى «مساواة»، موضحا فيها ان المشكلة قد حلّت، وإن كانت تشير الى ضرورة تحديد دقيق لصلاحيات القضاء العسكري، واجراءات التقاضي امامه، وفقا لتشريع متوافق والقانون، وضامناً لحقوق الدفاع.

### الصداقة العبرية للسلطوي لاستقلال المحكمة والقضاء

نهاية وبيط :

لأخطاء الكتاب المرسل لكم بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦٦٩ من موسوعة القدس - ٢٠١٠/٦/٦٩٩ التهيبة العسكرية -  
جنون فلاني اورد ان اتفاكم بين الله ونقابات لها بالضبط على التهيبة العسكرية من اهم الاهداف  
القضائية احلاه والتي كان العذيبون فيها انتهاء مقطوعون حيث انها من المفترضين والصيحة بالذرا  
ف اكثر من مائتين بحجب القضية - عذ.

المشكلة التي ان التهيبة العسكرية لم تدرك ابدا هروبي على المدني العام العسكري يوسف الزريبي رغم  
تكرار طلب لرفع الحصيلة المزدوجة هذه كذا ان التهيبة العسكرية رفضت السماح لها باصرار العطف  
وذلك رفضت افلاته حيث العذيبون الذين يفترض ان يكونوا مثلكم .

انا ويتوجه من الله ربكم سلام ومرحبا بالسلطوي واليهى السلطة لحقوق الانسان وبعدها  
الاقوى في السلطة السلطوي استطاع ان يفرض مطبق القانون وقوته وذلك من خلال تحويل  
القضية ٢٠١٠/٦/٦٦٩ اليها جنون العذيبة على المدني العام العسكري والاخرين والتي جاء اسمها  
بعد هذه طلاق وكتاب كان لها اكبر الضرر بعد العذلة كما اتفاقيا قدمتنا لهم بطلب لاتصالب من  
الطف وكتاب مخصوص به يعرى تصرفات التهيبة العسكرية وقد كان له تبرير ايجابا في حل المشكلة لا  
انه وبعد التفكير طلب الاصلب بالخصوص المثار اليه بذلك اتصالات تحدثت فيها وحرارة المدني  
العام العسكري الاصلب من رطلبه على اهلة وكاثلي وسواريل على اصرار العطف والله سواريل  
على افلاته السبيل ... الا ان الامرور رسمنا لها ان شتم بهدا حنة واتم الضبط على المدني العام طلاق  
والله الايجارات التي تتهاقنا قلوبنا حنة ان يعترض بما محصل وقد تم ذلك مع العلم اننا اكنا ان نرفض  
الاكثر من موافتها قبل ان يتم استقلال المدني العسكري وفقا لاصول وافتقر ومتى معه والتعقب  
معهم حسب الاصول .

ان العذلة قد حلّت وخطفت هنا وفقا للاهذاف الذي نشر في جريدة القدس العدد ١٤٤٦ بتاريخ  
٢٠١٠/٦/٦٧١ الصدمة الثالثة والتي يوجه انتزف المدني العام العسكري يكتب وكتب الاخرين والد  
تم التخلص من العذيبة من المدني العام ومن معه والتي يواكل لكم وكتاب المؤسسات التي تجلس بجهة  
القضيون ان القضاء العسكري هو القضاء يحسب ان يخشى كوبه غير متوفل والقوانين وغير مطبق  
القوانين وفهم بالجهون تحريك القبور بطرق مطرطة .

مسائى : ان ما تم في هذه القضية للهذا لم يروا ان تكون واقعيا المؤسسة المشتكى بها وهو  
الصلفين بها والتي الفر يكتي م فهو في مسأله وان هذا الاسم اسم تكرر يحمل معه وسمعا من  
اللذين على تعطيل اللذين يختلف ملها اهل العذلة اي فرار .

٦٣٢

مع الاعتراض

المحامي / حسان مسك

عضو مجلس الاداره



## معوقات تم تسويتها

مع بداية العام القضائي، تلت «مساواة» العديد من الشكاوى من المحامين ومراجعى المحاكم، تتعلق بعدد من المعوقات، التي واجهتهم أثناء أو بسبب مراجعتهم للمحاكم ودوائر التنفيذ، وتلخص أبرز تلك المعوقات، في عدم توفر الحمامات لاستخدام المحامين، ومراجعى المحاكم والنيابة العامة في رام الله، وعدم تزويد المحامين بضيوف الجلسات، ومنعهم من الدخول لمبنى المحكمة من قبل الشرطة، أثناء نقل الموقوفين من المحكمة وإليها، وتعطيل العمل باقلام المحاكم، ودوائر التنفيذ في بداية كل شهر... وقد وجهت «مساواة»، إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، مذكرة خطية، بتاريخ ٣/١٠/٢٠١٠، تناولت فيها تفاصيل تلك المعوقات، وفقاً وسندًا للشكوى التي وردت إليها:

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان  
MSAWA

السادة رئيس وأعضاء مجلس القضاء الاعلى المحترمين  
نسمة طيبة وبعد،

تلقت «مساواة» العديد من شكاوى المحامين ومرجعى المحاكم تتعلق بالمعوقات التالية،

أولاً: عدم توفر الخدمات لاستخدام المحامين ومرجعى المحاكم

في ظرفية زيارة رام الله ومتكلمة صلاح رام الله ومتكلمة زيارة رام الله، وذلك تكون كلية المحامات مغلقة أيام استئناف المحامين أو المرجعى، وليس بظاهر العدالة، ويحمل مسؤولية بالغة المحامين المحاكم والمحامين ما يمتنع على المحاكم التزويج الإسرار الفاسحة والسرير مثرورة، فتح المحاكم المذكورة أيام استئناف المحامين والرجوع، خاصة وإن هناك تفصيع حمل مجلس السادة القضاة وموظفي المحاكم، ولما يعيدهم على المحاكم التزويج والمحامين

ثانياً: التباطؤ الشخصي بمجردات القاضي «خطبة وشكوى المحكمة»

آخر العديد من الشكاوى هي إسهاماتهم لعدم تزويدتهم وتحديث الجلسات من قبل جهة تأثير من القضايا والمحاكم، على الرغم من استئناف المحاكم «الجزء الثاني»، والشروع في التصويت من دون التمهيد لغير في عهدة السلطة، وينتظر على تزويد في الوقت والجهد، ويزرع من التأثر في المحاكم، ويمكن ذلك فرقة التأثير من القضايا بهاته على التكملة وجدة، ملخص هي الإيمان القسري لكتلة المحاكم والقضاة بضروره التزويج فرقة التأثير منع هي صياغة جلسات المحاكمة حسب الأصول، وهي الجهة التي تقوم بذلك، خاصة وطبع رحمة غير مزورة، والتذلل وقتاً مزوراً، وأسفًا أهداه لبيت ضرورة على السادة القضاة وموظفي المحاكم

ثالثاً: دفع المحامين عن القبور لمجلس المحكمة من قبل الشرطة أثناء اصطدام الموقوفين في المحاكم

أدنى العدالة من المحامين إسلامهم من اصطدامهم إلى الرفوف لعلم براثن المحاكم الرئيسية التي تقع ب المختلفة الشارع العام لفترات طويلة، وذلك استناداً إلى تعليمات شرطة المحاكم، وذلك إنما نقل الموقوفين من وإلى المحاكم، ما أدى في كثير من الحالات إلى تأخير وصول المحامين إلى مكاتب المحكمة في غرف القضاة، الإسرار الذي الذي ينوره إلى شطب عدد من المدعويين، أو تزويدها، علىزيد من طول اجراءات المحاكمة.

Al-Bireh - Al-Bireh - P.O. Box 100  
or visit our website: www.pcchr.org  
Tel: +970-2424877 / 2424879  
Fax: +970-2424880

السبعين - شارع المسالمة  
 مقابل مدخل قاعة المحاكم  
نابلس - 2424879 / 2424877  
fax: 2424880

E-mail: msaawa@pcchr.org / Website: www.msaawa.ps

ويتحقق صرراً بمحاجة المتقاضين، وعلاقتهم بوكالائهم المحامين، ما يستدعي التسبيب الفوري مع ملدوتين شرطة المحاكم، بحيث يمكن المحامي من الدخول الفوري الى مبنى المحكمة دونها للغير.

#### رابعاً: تعطيل العمل بالقائم المحاكم بداية كل شهر بدءاً من العام الجديد

إن هذا التعطيل في الواقع الامر يمثل اعجاز لائحة موظفي الاقام (واما سبب قانوني، ويؤدي الى اعجزة الوصول الى العدالة، فـ تعطيل وتلغي العدالة من الطلبات التي قد تتم باصابة عاجلة، او تلك التي قد يلاقي تلغيها من القائم المحاكم الى ضياع حقوق المتقاضين، ما ينتهى الى الإعذار الفوري لاذلام المحاكم بضرورة استقبال المرجعين يومياً ودون استثناء، سهلاً وان اعداد المحاكم من مطلب عمل رئيس القيم فقط او رئيس قسم واحد مساعده، ولا يستدعي بالطبع ورقة حصل كلية موظفي القائم).

#### خامساً: تعطيل العمل في دورات التقاضي وتحصيص أيام ينعقد العراججه فيها الا في دخليو مختلفة

اعتبر العدالة من المخالفين عن استيفائهم تعطيل العمل في دورات التقاضي في بداية كل شهر، بدءاً من العام الجديد، وكذا حصر المرجعات في الدخليو التزامية دون مواعداً يوم الخميس من كل أسبوع، ما يلغي الطلب من دولارات التقاضي التوقف عن تعطيل العمل بدءاً من اعداد الدخليو، وكذا عدم قصر المرجعات أيام الخميس على الدخليو التزامية بعدها فقط منها وان توفر التقاضي تلزم المرجعات فيها بالاستعمال في العديد من الطلبات المتعددة بلا عواري التقاضية.

الآن في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاكم والقضاء «مساواة» نأمل من محكمكم التوفيق من جهة حل مثل هذه الاشكاليات، ما يعزز ثقة الجمهور بالقضاء، ويتوفر مظهراً لإلتزام العدالة، وبما يحظى جمهور المتقاضين في الوصول الى حقوقهم، ويعزز من كرامة وعيبة المحامي، ويوفر العمل من التوفت والعمل والجهد، موكدين حق ان حل مثل هذه الاشكاليات ليس بحاجة الى مزيد من الوقت، المطلوب من جهة استجوابكم لستركتنا هذه حسب الاصول.

مع الاحترام



تحرير في: 2010-10-3

لم تلتقي «مساواة» رداً خطياً على مذكرة المجلس، الذي نشر على موقعه الالكتروني، ان ما ورد في مذكرة «مساواة»، تم تناوله، وبحثه، في اجتماع عقد بين المجلس، ونقابة المحامين، وتمت تسويته، وإن ما نشره المجلس تم في اعقاب قيام «مساواة» بنشر مذكرة المذكورة في وسائل الاعلام، بعد ما يزيد على أسبوعين من تسليمها للمجلس.

«مساواة» ترحب بتسوية المعوقات، وتأمل عدم العودة اليها، سندًا لحقيقة ان مثل هذه المعوقات يجب ان لا تحدث ابداً.

تمامات

## تمة مالي ووزير العدل ... الموضوع يستدعي المعالجة الفورية

نص المادة (١٠١) من القانون الأساسي، التي تحدد اختصاص القضاء العسكري، جاء فيها:



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والبيئة "مسيرة"  
Building for Inclusion and Just Palestine - Misriha

مالي ووزير العدل اللذين على خلاف المفهوم

الموضوع : طلب تفسير المادة (١٠١) من القانون الأساسي العدل والمقدمة لمحكمة العدالة

السبعين لسنة ١٩٦٣

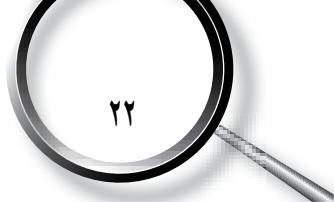
شكراً بمحبكم بمنتهى تناقضها اليام بتاريخ ٢٣-٣-٢٠١٠، و الشكارة بتلتها اليام لكم يطلب التفسير  
المسماة العليا بالسلط بها القراء بموجب المسماة المساوية لغير تشكيلاها، اعاليات العصر السنة (١٠١) من  
القانون الأساسي العمل سنة ٢٠٠٣ هجري المطهول عرقي، تنص في مفرديها الكلية على (الاستاذ المحكم  
المسكري بطرفين خالصة ، وليس لهما المحكم فيه الشخصين أو ولاية خارج نطاق الشأن الصافي)، حيث  
يام تفسير معنى ونطاق ومتغيرات هذه الشأن الصافي ، وجعلها المحكم لدى غير شفوي معمم وشامل  
القواعديين متغيرات متغيرة المسارية ، مما استدلى بهم الفرق الآزلي من المدون ٣٥ من المدون  
المسماة المسارية العليا رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ هجري المطهول.

مالي الوزير

إن الكلية المسارية والمحاكم العسكرية ودورها السلطة التشريعية والإعلانية لا يزيد على اليوم فهو  
يختصان واحدة مواعظهن دونها العصا، العسكرية، وبهذا إن تكون المفريات التورى لسنة ٧٩ - ذكرى  
غير ولعب الأدوار من يومها نذكر - ينبعهم تلك الصلاحيه ، وإن تلك المفريات من وحدها نظرهم لا ينتهي  
مع المحكم السنة (١٠١) من القانون الأساسي، في حين أن مسماة العمل تشتمل من جهاتها الشرع الجوهريها  
العصاى على اليوم على الكلاء مسماة الإيمان والمسكري في توقيف ومدحمة السنين، الآخر  
الذي يجعل من العصر العصر (١٠١) على المفهوم المطلوب تفسيره من قبل المحكم العليا بالسلط بها  
صلاحيات المحكمية المساوية لغير تشكيلاها أمر في غاية الأهمية، ويترسم بالضرورة الكلمة التي لا تعدل  
التفهوم ، حتى لا يزداد الهراء في تاريخ الأحكام من الكلية العسكرية و الكلية العدالة وبين العصا  
العسكرية الاستثنائي والقضاء النظامي (الطباطي، العادي)، بوسطة البروجمة الفضالية ذات  
الأشخاص هي التفسير والفصل في النازل عادل و غير العادل ، إلا ما استثنى منها بعض ، فالوائح صريح  
وحتى الإيجاب نطاق انتساب صلاحيات الكلية العدالة والقضاء العادي، وعلى الأيمان القانون الأساسي

مالي الوزير  
٢٠١٠/١٠/٢٥

العنوان - المبنى - التاريخ - البريد - رقم الهاتف - الموقع الإلكتروني  
Al-Bab Al-Badr - The court - In front of Shabraq American University  
Phone: 00970 2 2424870 - Fax: 00970 2 2424866  
[www.albabalbadr.org](http://www.albabalbadr.org) - [www.albabalbadr.com](http://www.albabalbadr.com)



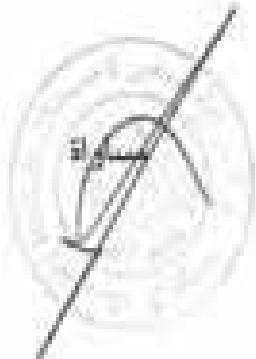
ونهاد قيمته ، وحتى بسو حكم القانون الأساسي على الكلمة، ويفعل باب الاجتهاد الشخصي الذي يمس بحقوق الإنسان وحرماته المحمية دستوريا .

على الوزير :

النا في العريض الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" التظربنا طويلا فلماكم براجحكم الذي يقع في صفهم اختصاصكم، بصفتكم الجهة الرسمية الوحيدة التي تملك صلاحية التقدم بطلب التفسير المنكرو، وفقا لاحكام قانون المحكمة الدستورية العليا ، لذا فلنا نأمل منكم اخذ مطلبنا هذا بالجدية والسرعه، حيث لحكم القانون وتجسيدها لعدنا سيدة القانون، وضمنا لحقوق الإنسان الأساسية  
كذلك امل استجابتكم المزمعة لمطلبنا حسب الاسواع.

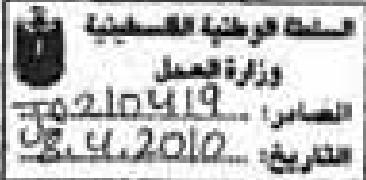
مع الاحترام

تحرير: 2010-10-12



## عين على العدالة

ويذكر أنه سبق «مساواة» وأن رفعت إلى معالي الوزير مذكرة مماثلة بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٠، وتلقت عليها الرد التالي:

<b>Palestinian National Authority</b> <b>Ministry of Justice</b> <b>Office of Minister</b>		<b>المملكة العربية الفلسطينية</b> <b>وزارة العدل</b> <b>مكتب الوزير</b>
(الاشارة رقم.) ٢٠١٠ / نيسان /		تحيية طيبة وبعد
حضرة السيدة المراقبة المركزية لاستقلال المحكمة والقضاء (مساواة) المحترمين		
<b>مكتب رئيس مجلس إدارة</b> <b>وزيرة العدل</b> الصادرة: ٢٠١٠/٣/٢٥ المديرية: ٤٢٦٥٤١٩		الموضوع: طلب تفسير المادة (١٠١) من القانون الأساسي المعدل
تهديكم وزارة العدل أطيب تحيتها، وبالإشارة إلى كلامكم بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ بخصوص طلب تفسير المادة (١٠١) من القانون الأساسي المعدل ينادي على طلب المحامي كريم حمودة، تشكركم على اهتمامكم ونقوم حالياً بدراسة طلبكم بهاته، ومن ثم ننапسكم بإطلاعكم والتذكرة معلم قبل تنفيذ أي إجراءات.		
ونفضل طفولكم بالكلام الأخضراء		
 د. حني حشيش وزير العدل		مسند: ملحوظة الاخ الوكيل: حمله الله
		

وأجرت «مساواة» حوار مع معالي الوزير بشأن أهمية الطلب، إلا أنها لم تلتقط بعض ما يشير إلى قيام معالي الوزير بتقديم الطلب حسب الأصول القانونية. تأمل «مساواة» سرعة الاستجابة لطلبهما، بالنظر إلى أهمية وضرورته، وبالنظر إلى كون وزير العدل، هو الجهة الوحيدة صاحبة صلاحية التقدم بمثل هذا الطلب.

### تمة مخالفة لحكم القانون تحول دون تطبيق العدالة



السلطة الوطنية للتحقيق  
التحقيق  
المختصة

الرقم: ١٧٣٦  
التاريخ: ٢٠١٩/٩/٣

السيد أمين عبد مجلس الوزراء - المحترم  
العربية للتوكيل وبيعت  
الموسيقى - رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٩

يرجى النظر في مذكرة المحكمة الجنائية العاملة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣ في  
ادعى المدعي العام والطفل من المحكمة الجنائية عبد الله عاصي محمد والشريف يوسف  
برئاسة المحامي العام الأول، إبراهيم عاصي.

نرجوا المحكمة بسرعة من سفير المحكمة الأمريكية رقم ١٢ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣ وذلك  
ذلك موعد الجلسة التي لها يوم الاثنين ٢٠١٩/٣/١٥.

فوجئنا بالإيجاز بأننا نلزم تقديم مذكرة هنا الفار



مذكرة الإيجاز

اللافت للانتباه رد أمين عام مجلس الوزراء على قرار محكمة العدل العليا، والذي تلقاه رئيس مجلس القضاء الأعلى، حيث ورد فيه حرفياً ما يلي: «... نعلمكم بأسفنا الشديد لعدم تحكمنا من تزويد المحكمة الموقرة -محكمة العدل العليا- بصورة عن كامل محضر الجلسة المذكورة، وذلك لسرية مداولات ومحاضر جلسات مجلس الوزراء وفقاً للنظام الداخلي للمجلس...». هذا النص في النظام المذكور مشوب بشبهة عدم الدستورية. وبالنظر لأنهاية الرد من الناحية القانونية، وما قد يثيره من جدل قانوني واسع، وما قد ينطوي عليه من مخالفة لحكم القانون، ومساس باستقلال القضاء، فإن «عين على العدالة» تنشره حرفياً:

Palestinian National Authority  
Council of Ministers  
Cabinet Secretary



السلطة الوطنية الفلسطينية  
مجلس الوزراء  
السلطة التنفيذية

الجلدة رقم ٣٧٦ (٢٠١٩)

الجلدة رقم ٣٧٦ (٢٠١٩)

سعادة المستشار رئيس الديوان ممثلة في  
رئيس مجلس القضاء الأعلى / رئيس المحكمة العليا

الموضوع: تزويد محكمة العدل العليا بمحضر جلسة مجلس الوزراء رقم (١٨)

الجهة المصدرة:

فيحكم الأصلية السلطة الوطنية الفلسطينية رئيس مجلس الوزراء وبيان (عزم)  
رقم (٢٠١٩/٢٤) بتاريخ قرار المحكمة العليا التي تنظر المعني رقم (٢٠٠٨/MOH/٢٠٠٨)  
عن محضر جلسة مجلس الوزراء رقم (١٨) الصادقة بتاريخ ٢٩/٠٣/٢٠١٧، الحكم بالغداة فيه بعد  
تحكيم من تزويد المحكمة الموقرة بمذكرة عن ذلك محضر المحكمة العليا؛ وذلك تطبيقاً لسريان  
دعاوى ذات صفات مجلس الوزراء وفقاً للظاهر الدائمي للسلطات.

لذا يرجو من المحكمة الموقرة تزويدها بالبيان المذكور في المعرض وتحميه العذر، المطلوب من  
المحضر التزويد المحكمة به والأسباب الناجمة إلى ذلك، ليتمكنوا بذلك الاعتراض على تزويد  
المحكمة الموقرة بمذكرة المحكمة العليا برقم (٢٠١٩/٢٤).

ونحن نشكركم على تفهمكم وتقديركم لجهودكم.



تود «مساواة» التأكيد بأن لا أحد فوق القانون، ولا أحد فوق القضاء، ولأنه مطلقاً عن القضاء، ولا إخفاء للمعلومات عنه، وذلك سند الأحكام القانون الأساسية الفلسطيني،  
مذكرة بنص المادة (٢٣٠) منه، التي تنص بوضوح لا يقبل التفسير أو الجدل بأنه: «يُحظر النص في القوانين على تحصين أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء». ومشيرة  
إلى ما استقرت عليه المبادئ الدستورية والقضائية، وما تضمنته رزمة التشريعات القضائية الفلسطينية من صلاحيات وسلطات للقضاء، تلزم الكافة بتقديم كل ما  
لديهم و/أو ما يحوزونه من مستندات تساعد المحكمة في الوصول للحقيقة، وتطبيق القانون على الواقع الماثل أمامها، بما يجسد تطبيقاً سليماً للقانون موصلاً للعدالة.

## تممة قرارات محاكم تحمل مؤشرات ضعف قضائي خطير

وبالتغطية لأهمية المذكورة من الزاوية القانونية، فإن «عين على العدالة» تنشر نصها الحرفي:



المركز الفلسطيني لاستقلال العدالة والقضاء "الساقي"  
Building an independent and just Palestine - معاشر العدالة

النقد والرسوخ والقضاء والقانون المدني والقضاء الاداري والقانون الجنائي

البعض يرجح طلب المحكمة الجنائية والقضاء الاداري والقانون الجنائي

السنة طيبة ويعتبر

على المركز الفلسطيني لاستقلال العدالة والقضاء "الساقي" صدوره عن هيئة قضائية ابتدأها 2010-3-29 في الدعوى رقم 2010-3-29 وتقاضي الشخص في محنته الثانية وانتهت عدوان على "..." وبعد الإبلاغ على القاتل العصامي عن جريمة التحرير، الموظف قضى بمقتضاه مثلاً على المحكمة المقرب وبحل محله طلب العودة المتوجهة للجهة الموقعة عليه واتهامه بـ"..."

و على ذلك أصدره وحيث يرجح الشخص وانت علوان فخر سائبان في تلك الدعوى طلب ما يزيد على المليون مليون دينار  
يوم العاشر من شهر فبراير لعام الميلاد 2010 واتهم في 2010-3-29

السنة العاجز عن

أن ما ذكره في مسطور النصيحة الرسمية المرافق مع هذه الشكوى من وجوبه يظهر أن مثل ذلك هو ما يدعوه رئيس التحقيق والقاضي

فيها بحسب "الساقي" على أساس من مخطوطة 13-12-2009 في الدعوى العازية رقم 2009-12-13، حيث يذكر في مخطوطة علوان العاجز بمقدمة من الوكيل الذي أطلق العنان لحكم العقوبة واستئصالها من القلم بالرخص القانوني المخاطب، وأشعلها على هذا الإصلاح وفي الصفحة الثالثة من المخطوطة العاجز وورده ما يلى: "وقد أشارت المحكمة إلى مخطوطة العاجز في هذه المخطوطة بحسب الأصول، وإنما هي التي تحقق العدالة التي أرادها من الأحكام العقوبة في حق العاجز، التي أشارت المحكمة إلى ذلك في المخطوطة العاجز، حيث يذكر في مخطوطة العاجز "غير إثبات تلك الأحكام" من تأثير المخطوطة التي أشارت المحكمة إلى ذلك في 2009-12-13.

أن ما ذكره في مخطوطة العاجز في مخطوطة العاجز "المترافق مع هذه الشكوى" غير يصدق التحقيق العاجز والمخطوطة

والمحكمة "الساقي" التي مخطوطة العاجز بتاريخ 15-6-2010 في الدعوى العازية رقم 2009-12-13، وهي "المقدم مصادر سلسلة العاجز العاجز في تاريخ 9-11-2010".

أن ما ذكره في مخطوطة العاجز التي أشارت المحكمة إلى مخطوطة العاجز "المقدم مصادر سلسلة العاجز العاجز"

ومخطوطة "الساقي" التي يذكر في مخطوطة العاجز رقم 2009-12-13 والتي تحسن لائحة جرمية مقتلة من الجهة العاجزة في الدعوى العاجز ومهن على مخطوطة العاجز وورده في مخطوطة العاجز علواً كما أن علوان فخر العاجز علوان من جريمة العدالة العاجز، الموظف العاجز "الساق" يكتبه "الساق" عن علوان.

إن ما ذكره في اللائحة المعرفية المنشورة والمعروض على مجلس الشعب والتغطية والتغطيات والتغطيات التي ينتسب لها الأصول

#### الصلة بالمخالفين

لذا في المذكر المنشور لبيان المنشطة والقضاء، حيث لا تزوجه اليكم بطلب اجراء التحقيق والتغطية التي تنتسب الى المنشطة الا بناء على معايير وآليات المختصين بالتحقيق، حيث ان شيكنا هذه الاشتراطات من المختصين بالقضاء او بالجهات ذات الصلة باقليم ما تناولت تغطية الآراء غير معلنة مواعظ العدل، ان وحدة تلك وادعى بذلك، وروابط الصلاحيات المعرفة لكم تكون وحدها الاصول

لأنها موافقة بما المنشورة من اجراءات ينتسب من التغطيات الاذنية حسب الاصول ونفع واقت صنان.

والمفروض هنا فائق الاحترام والتغطية

العنوان: 2010-6-23



المرفق

1-صورة عن خطبة سنة 29-3-2010 في الدوحة المنشورة رقم 2010/843

2-صورة عن خطبة سنة 13-12-2009 في الدوحة المنشورة رقم 2009

3-صورة عن خطبة سنة 15-6-2010 في الدوحة المنشورة رقم 2008/1/2961

الصورة عن اللائحة المعرفية في دعوى العجل رقم 2007/178

رسالة الى سعادة رئيس مجلس القضاء الاعلى رئيس المحكمة العليا المختص بفرع القضاء العسكري

رسالة الى ممثلة المحكمة الاعلى لسمعة المحكمة العسكرية



وبالنظر لخطورة القرارات موضوع المذكورة، فإن «عين على العدالة» تنشر تفاصيل اثنين منها على التوالي:

### مابين

### قرار

بعد الاطلاع على الملف التحقيقي الخاص بالنيابة العامة رقم ٢٠١٠/٨٤٣ الخاص بالعنده حيث ثبت أنه اتى بإجراءات تم في الملف هو مساعي إثارة المفسكي بتاريخ ٧/٦/٢٠١٠ وبعد الاطلاع على الكتاب الصادر عن حركة التحرير الوطني فتح منطقة عنتا فان المحكمة أقرر رفض طلب التبرئة تمديد توقيف العنده وإخلاء سبيله بكفالة عدلية بقيمة ١٠٠٠٠ لـ يندر التي حملها لحضوره سالم النهائية العلامة أو المحكمة المختصة إذا اتطلب الأمر ذلك وافهم في ٢٠١٠/٢/٢٩

القاضي

بـ  
الله  
الله  
الله  
الله

ويُذكر أن كتاب حركة فتح في منطقة عنتا تضمن:



سلطة الرقابة الفلسطينية  
في سلطة الضفة الغربية

بيان رقم

تاريخ القضية: ٢٠٠٩/١٢/١٣ وقت البتة: ١٥:٥٠:٠٠

العنوان: في المحكمة: ٢٠٠٩ / ٢٠١٩

المتهم: احمد عطوي

الجنس: ذكر

### المضبوط

حضر معاون النيابة العامة السيد [ ] و بموجبه ثبت من المطلوب

حضر النائب بالذات

معاون النيابة قال: أقسم بسم الله

الله ثم قال: لا فرض الأدلة بالفداء وليس لدى شهود داعم

معاون النيابة قال: على ضوء بينة النيابة العامة التي أدلى بها الشاهد بما ألم به وبياناته عتب الأصول

والقانون

المتهم قال: أقسم بسم المحكمة التي أدخلتني إلى هنا أقسم بما ألم به

حضر المحامات العامة بالحكم الثاني

### الحكم

فوفقاً لآية العدالة العامة للمتهم.

على مسافة ترتفع بين بين المركبات خلالها المدة ٢٦٧، وفيها مرتكبة جنحة مخالفة مادة ٢٣٢ وقيادة من كثرة بروتينة تأمين غير سارية المفعول خلالها المدة ٢٧٣ وبمحبها من المخمور

الفلسطيني رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩

الإجراءات الجنائية المخوازية لها وبداية ٢٠٠٩/١٢/١٣ ثابت على المتهم التهم المنسنة إليه وهي عدم

السليمة على مسافة ترتفع بين بين المركبات خلالها المدة ٢٤١ وقيادة من كثرة بروتينة مخالفة مادة ٢٣٣

وتحت المركبة خلالها المدة ٢٧٣ وقيادة من كثرة بروتينة تأمين غير سارية المفعول خلالها المدة ٢٧٣ وبمحبها من المخمور

وتحت المركبة ورخيص الإمستك لأجل القصاص بضروره التزوير بطاقة مسافرية وسارية حيث أنه كان

متضرر بوجهه على مركبة وبها يستقر طرية المحكمة عندما قام الشخص بالقيادة عليه بضروره الإمساك

إلى معاون النيابة وقال له لما ما يمكن منه معاونة بذلك سقط النيابة العامة على إثار

وبعد العناشرة في إجراءات المحكمة إلا أن المتهم الذي أطلقه من المحكمة ووجهه كالهما غير

لأنه للظاهري وقال له بالحرف الواحد [تو بده نعمل يعني] وأدانت المتهم خلالها [التي] عصبي متوج

لوقت ولما هابط في الترطلة وكان كل ذلك تحت شهادة الطasser على المتهم بضروره الإمساك وقدم

بياناً للross في المحكمة وبعد انتهاء المادى لسرير الترطلة بتزيف المتهم من أجل تبرئه النيابة العامة

ثورة العظام للظاهري [الشوف من فيه الزامي] وهذا قاتل الترطلة وكانت المتهم إلى بخاره معندة

من أجل تبرئه إلى النيابة العامة وقد قررت المحكمة ذات آئلة تزيف المتهم لغير النياه إجراءات

المحاكمة وبداية ٢٠٠٩/١٢/١٣ لم يتم استحضار المتهم رغم توقيعه في المحكمة السابقة من قبل المحكمة

وعليه قررت المحكمة ذات [اقرر المحكمة بداية ولكن المتهم على ذمة هذه القضية مقرر توقيعه على

نهاية إجراءات المحكمة لصالحه في بداية ٢٠٠٩/١٢/١٣ من العمل الشهاده تزيف المتهم على مسافة العجم

والآن يحال ترطلة المحكمة المسروقة عن اتصال المؤلف من سرير الأسلحة والتأهل في

المحكمة لـ المتهم غير موجود في العجل العجل في مذكرة التزيف المحكمة من الشخص في هذه ظروف

الضرر



ما بعد

الجرم بصفته منفي وقام بذلك الجلسة الأولى بتحقيقه الفاضي إلا أن قرار الفاضي بتوقيمه لم ينفذ حسب الأصول والقانون وهذا واضح من خلال الكتب المرسل إلى مخبر مركز الإصلاح والتأهيل إلى [القرار](#) والشرح عليه أن المتهم المذكور لم يتم إبعاده إلى المركز، ورغم محاولة الفاضي متبعه الموضوع من الجهات المختصة في أكثر من جلسة إلا أن الموضوع لم ينفع حسب الأصول حتى حضر المتهم إلى المحكمة من ثانية نفسه بجلسة ٢٠٠٩/١٢/٣ وبلا توقيف رغم أنه موضوع وللنهاية المحكمة بين حكمها في هذه الحالة لم ينفذ حسب الأصول والقانون ولكن تحافظ المحكمة على انتهاكها من الإهارات المذكورة في هذا الملف تقرر المحكمة اعلان براءة المتهم من التهم المسندة إليه وهي عدم المحافظة على سلامة توقيف ابن بن العزكيات خلالها المادة ٤٨٦ وقيادة مركبة بريخة مركبة منهية الصلاحية خلالها المادة ١٣ وقيادة مركبة بريخة تأمين غير سارية المفعول خلالها المادة ٧٣ وجتمعاً من قانون العبور للطريقين رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ حكما حضوريا قابلاً لاستئناف صدر وعليه على باسم الشعب العبرى الفلسطينيين وأهله في ٢٠٠٩/١٢/٣

الناس



## عين على العدالة

ونظراً لأهمية اللائحة الجوابية الصادرة عن النيابة العامة، والمتضمنة في مذكرة «مساواة»، فإن «عين على العدالة» تنشرها:



## تمة آن الأوان لقضاء إداري على درجتين

وأعمالاً لما في التعليق على الحكم القضائي، أصدرت «مساواة» بياناً، أوضحت من خلاله ملاحظاتها على حكم محكمة العدل العليا المذكور، جاء فيه:

“سالوة” وبعد دراسة ذكرية معينة لحكم الأعليّة تبيّن ملاحظاتها التالية مزكّة في ذات الوقت على أن تطبيقها على حكم الأعليّة لا يستهان بهل نفس الشخص بالحد وعقره في الوقت ذاته بإن الحكام للقضاء تتخل عن حقائقه، وإن لم يكن منها بالضرورة، وإن الحكام للقضاء التهكمي واحدة النقاوة والاحترام:

1. إن الفصل في قضايا المطعنات استغرق وقتاً طويلاً، وشهد إجراءات إدارية متيرة للجدل، نتالت في تغيير مواعيدهم في رسالة وخطوبة الهيئات القضائية لمحكمة العدل العليا، الأمر الذي أدى إلى تأخيل صدور الحكم في الدعاوى المذكورة لأكثر من خمس سنوات، إلى أن تذهب التشكيل القضائي لهيئة محكمة العدل العليا التي أحيلت إليها الدعاوى في نهاية الأمر إلى هيئة من خمسة أعضاء، ما يشير إلى الناخ الإداري الذي صدر حكم الأعليّة في ظله.

2. حكم الأعليّة جاء متالحا مع الواقع الطعن الذي اصطب على قرارات قسم المطعنات المسألة عن وزارة التربية والتعليم، ولم تتعلق بقرارات تعليمهم، لي حين أن الحكم ليس برد الدعاوى لعدم الاختصاص استفاداً لما تبيّنه قرارات الطعن، الأمر المثير للدهشة حيث إن محكمة العدل العليا، وهي محكمة مشروعة، لها أن تقضي برد الإدعاء أو القضاء بقوله الدعاوى وإلغاء قرارات القسم.

3. إن حكم الأعليّة يكتسي بأن قرارات تعين المطعنات هي قرارات أولية أو تمهدية لـ إعادتها بخلاف احتجاج القضاء الإداري الذي اعتبر أن قرار تعين المطعون المرفوف على شرطه فالخ هو قرار إداري كافٍ ونهائي، وفي حال تحقق الشرط الفاسد فإن للإدارة الحق في سحب القرار، وهذا ما أكدته المحكمة الإدارية المصرية، ولقها، القانون الإداري ولبس مقتبلهم لقضية الطعن.

4. إن حكم الأعليّة القاضي بأن مسوغات تعين المطعنات لم تكتمل، مخالف الواقع والتالي، والميئات والمستندات التقديمة في الدعاوى، ومخالف السبب الذي يحيط عليه قرارات القسم، والذي لم يتطرق إليه حكم الأعليّة لا من قريب ولا بعيد، ولا علاقه له بمسوغات التعين (وهي: الشهادات الأكاديمية، شهادات البلايد، حكم المحكومية بمحنة أو جححة مثابة بالشرف وتقرير مبني وفقاً لما ينص عليه مراجعة ثلثون الخدمة المدنية)، وإنما استندت قرارات القسم وبكلمات واضحة لا لبس فيها إلى عدم موالقة الجهات الأمنية على التعين، ولم يعلج حكم الأعليّة قلوبه هذا السبب الذي يختلف الحكام القابون الأساسي، وتلقيون المسابقات، وتلقيون الأم الواقني، ويختلف أيضاً الحكام مساعدة العدل العليا الإدارية (التي أشار حكم الأعليّة لبعضها) والتي تست باله لا يشترط موافقه المسابقات العاملة لدعائين التعين

## عين على العدالة

٦. إن حكم الأخطاء خالف قيادات النقطة في الدعوى، ومن سماتها كاتب رئيس ديوان التربويين الذي أشار إليه في القرارات الفصل ذلك الكتاب الذي نص يذكر ويدعو على أن ديوان بما في ذلك بقراراته القى من مسوغات لتعين الأسلحة، الأمر الذي يافت توفر كلية السرقة الأساسية، ولذلكها على علاجها اذurf إيجابية حكم الأخطاء.

٧. إن حكم الأخطاء خالف أيضاً حكم قانون الذي أصلى العمل لديوان المعلمين بلا مطربي على قرار تعيين معلم لكتبة يوماً، الأمر الذي لم يذكر بالطبعين/ات المسؤولين/ات شغليه ديوان هذا التعيين، ولم يتم التعيين بلا مطربي على قرارات تعينهم معلم العناقلية المتاحة له.

٨. إن حكم الأخطاء انتهى إلى نظام المدرسة الابتدائية التي شفط ملائكتها بها عن القانون

الابتدائية ليست ذات صلة بموضوع الدعوى، وخاصة ذلك الاستثناء بالحكم الصادر عن محكمة العمل العليا الابتدائية شأن ملائكتها، فإنه من المعلوم أن تعين معلم العناقلية هو رجل من الرجال، فقرار التعيين، في حين أن نظر معلم عمل المعلم هو إجراء تنظيمي تقرير، مسؤولية التربية والتظام العين الطبية، التبرير في ذاته، وهو إجراء لا يحق للوزير التعيين، وليس رجلاً من الرجال، ومع ذلك فإن قرارات التطبيقية ذات السلطة بالطبعين/ات المسؤولين/ات فيه ذكر واضح لبيان عمل المعلم وأولئك الملائكت النقطة في الدعوى.

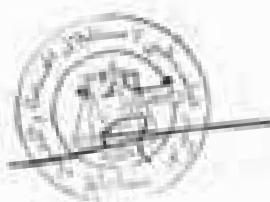
٩. حيث أن هناك دعوى مسلطة لغيرها عنها (ملائكة) تضرر قبل فيها على «مساروا» دليل من قضية محكمة العمل العليا الوقوف تالية حد سيرات ابتهاج الأخطاء والسلطنة، بينما ويتعلّق في المطلب فيه.

١٠. إن «مساروا» يترافق التشكيل على هذا الحكم من قبل ضرر النساء القانون الإداري، ونشاهد بذلك في سلسلة المعاذن والكتاب، وماذا أحدث عليه سلسلة

١١. إن «مساروا» الذي ضرورة دعوا الهيئة العامة لموظفو الإناث ديوان السلطنة ليرسلت الناطع على ذلك الملاحة لرواية فتح فتوى على هذا الحكم، والخط الإجراءات القائمية للسلطنة للعاملين

١٢. إن حكم الأخطاء يصل إلى الواقع مما لم يأتيا به لا يوجد أي جهة قضائية تنظر فيه (يسأله، دعوى ملائكة العناقل)، لأن النساء الإداري الفلسطينيين هو على درجة واحدة، الأمر الذي يدعوه ملائكة العناقل لإعادة النظر في نظام النساء الإداري الفلسطينيات، وذليل لـ «مساروا» أن ملائكتها هما سيرات.

تحرير في 22/7/2010



وكانت «مساواة» قد نشرت في العدد ١٥ من مجلتها «العدالة والقانون»، ستة تعليقات على الحكم المذكور، أعدها نخبة من الفقهاء، وخبراء القانون الإداري، في كل من مصر والأردن، من ضمنهم قضاة وأساتذة قانون، أجمعوا على اخلاق محكمة العدل العليا في التطبيق السليم لأحكام القانون، ومخالفة حكم الأخطاء لصحيح أحكام ومبادئ «القضاء الإداري». تأمل «مساواة» الوقوف على آراء الفقهاء بامتعان، وإحاله الدعوى المرفوعة من المعلمين/ات، التي لا تزال موضوع نظر من قبل محكمة العدل العليا، إلى هيئة عامة من أجل إرساء مبدأ قضائي ينسجم وصحيح القانون. كما تأمل من المرجع الإداري، الذي هو مصدر قرارات الفصل الخاصة بالمعلمين والمعلمات، الذين صدر في دعاويمهم أحكام قضائية، الرجوع عن قراره، بما ينسجم ومبادئ «الدستورية والإدارية واجبة الاتباع». وتثني «مساواة» في هذا المجال إلى المخاطر الكامنة وراء بقاء القضاء الإداري الفلسطيني على درجة واحدة، وتأمل من أصحاب القرار التشريعي، والسياسي، والإداري، والقضائي، إعادة النظر في التشريع، بما يجعل من القضاء الإداري على درجتين، وفقاً لما هو معمول به في معظم الأنظمة القضائية العربية والدولية.

## تتمة قرارات النيابة العسكرية أولى بالتطبيق؟!



المركز الفلسطيني لاستقلال، الحرية والdemocracy  
Building an independent and free Palestine - AIFP

معالي وزير الداخلية الدكتور سعد جعفر عانيا بالخصوص

الموضوع: التقرير رقم ٢٠١٩-٩-٢٣ عن التحقيق في ملابسات

بيان مني بحق لي (A.I.N.D.P.) وتابع التحقيق لدى مجلس القضاء الأعلى بوجبة سريج

النية طيبة ويعتبر

ذلك التقرير الشكلي الاستثنائي للتحقيق والقضاء أسوأ ما بتاريخ ٢٥-٩-٢٠١٩ شهوراً ماضية من  
المحامي الاستاذ ناجي ابوغصّي - رام الله بصفته وكفلاً عن المراقبة التقني التقرير الدكتور العلاء  
وذلك تكليفه بتاريخ ٢٠١٩-٩-٢٣ شهوراً ماضية من ذلك التقرير المذكور، كفلاً عن  
مهام المخبرات قام بدوره وابتداها التقرير كائن عن اجهزة من المجلس في مختصته ليـ يوم ٨-١٠-  
٢٠١٩، ولا زال يحتفظ على الاصل اورده في تقريره الى الهيئة العدالة خلال هذه الفترة المذكورة  
فالرجاء

وروقة الشكليين الدكتورين الذين تلقوا التقرير بروبطة ملتبسة الى محكمة العدل العليا مادامت يترافق تقرير  
والتي يترافقها استمرت حكماً لها، يطلب مطابق اجهزة التقرير، والمذكرة، والافراج عنها عن المراقب  
الدكتور، وذلك بتاريخ ٣٠-٩-٢٠١٩.

معالي الوزير ...

على كل مسؤول حمل مسؤولية العدل العليا، وهي السرچع القضائي المستحسن، والذكيها تعجز دوائية برائحة  
الفساد، وخدمتها تقييمها في تحويل الكفالة، يتعذر رفعها لاعتراض الكفالة الانفس، والذكور  
السلطة القضائية " جزئياً" يطالب عليها الكفالة بطربيات الشخص العزل من الوظيفة، لستة التي قررها  
السلطة الوطنية بالتعريف.

معالي الوزير ...

إن الواقع يمهد للتطورات عن كلها احكام مسافة العدل العليا ياتي بشكل ظاهر، لا منهي الكفالة السادس  
والمرخص من كافة الجهات الرسمية ذات الصلاحيه والقرار، بما يحمل دون استثنى هذه الظاهرة العدالة  
الذكور، والتي تدل متى يعبر عن العدالة لاعتراض الكفالة الانفس، والذكورين الكفالة، وما يتحقق بحقوق

الآنسن مما يسكنه من معاييركم التدخل القسري لازمام جهاز المخابرات العامة بالتفيد بحكم محكمة العدل العليا، والافراج الفوري عن المواطن المذكور.

مع الاحترام

تعزيزاً لي: 2010-9-27



المرفقات:

حرباً عن الشكوى المقدمة من العامل محمد الهريشي "مساوية"

حرباً عن الشكوى المقدمة من العوائل حسن الخطيب السلاوي

حرباً عن حكم المحكمة العدل العليا

*(Handwritten signature)*

العلم والاتصال والدة المتهم القتولي -

لستة إلى المستشار القتولي المقدمة الرئيس - معاشر الوزير من تعزيز المحظوظ



*(Handwritten signature)*

وكانت «مساوية» قد تلقت طلباً من والد المواطن المذكور، للتدخل لغايات تنفيذ حكم محكمة العدل العليا القاضي بالافراج عن ولده جاء فيه:

التاريخ: 2010/9/23

السادة المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء - مساواة، المحترمين

تحية طيبة وبعد:

**الموضوع: مطاثبة بالتدخل للإفراج عن ولدی محمد المعتقل لدى جهاز المخابرات خلافاً لقرار  
محكمة العدل العليا**

لـ السيد حسن إبراهيم حسن خطيب، سكان رام الله، بيتونيا، هاتف رقم 0598044482

أفيد بذلك بعد منتصف يوم 2010/8/10 قام جهاز المخابرات بالاتصال بيـتني دون مذكرة تذكير أو اعتقال، وقاموا باعتقال ابني محمد، ولم يقرروا بعرفته على القضاة المدني أو النيابة المدنية، فقـدما برفع شکوى لدى محكمة العدل العليا التي قضت يوم 2010/8/30 بعدم مشروعية الاحتجاز وطالبت المخابرات بالإفراج الفوري عن ولدي، ولما توجهنا إلى المخابرات وطالبناهم بتنفيذ القرار رفضوا، ومارـوا لغاية الآن بفرضـون تنفيـذ القرـار.

وـنتيـجة لـذلك قـام ولدي بالإضرـاب عن الطعام مـنـذ يوم الأـحد 2010/9/19، من أجل الإفراج عنه، وما زـال لـغاـية الأن مـضرـباً عـنـ الطـعـام، كما انـهم منـعواـهـاـ منـ زـيـارتـهـ لـلاـطمـئـنانـ عـلـىـ صـحتـهـ فـلـرجـوـ منـ حـضـرـتـكـمـ التـنـخـلـ مـنـ أـجـلـ الإـفـرـاجـ عـنـ ولـدـيـ مـحـمـدـ،ـ وـالـحـفـظـ عـلـىـ صـحتـهـ وـحيـاتـهـ التـيـ يـاكـتـ فيـ خـطـبـ.

ونـقـلـواـ عـلـىـ ذـالـقـ الـاحـتـرامـ

والـدـ المـعـتـقلـ حـسـنـ إـبـرـاهـيمـ حـسـنـ خـطـيـبـ

**حسنـ خطـيـبـ**

\* مرفق نسخة عن قرار المحكمة العليا

ويـذكرـ أنهـ وـفـيـ اـعـقـابـ صـدـورـ قـرـارـ مـحـكـمـةـ العـدـلـ الـعـلـيـاـ،ـ أـحـيلـ الـمـوـاـطـنـ المـذـكـورـ إـلـىـ الـنـيـابـةـ الـعـسـكـرـيـةـ،ـ التـيـ قـرـرتـ أـخـلـاءـ سـيـلـهـ بـكـفـالـةـ،ـ إـلـاـ أـنـهـ تـمـسـكـ بـحـكـمـ

محـكـمـةـ العـدـلـ الـعـلـيـاـ،ـ وـتـوجـهـ بـوـاسـطـةـ مـحـاـمـيـهـ إـلـىـ مـجـلـسـ الـقـضـاءـ الـأـعـلـىـ،ـ بـمـذـكـرـةـ خـطـيـةـ،ـ طـالـبـاـ فـيـهاـ تـدـخـلـ الـجـلـسـ لـضـمانـ تـنـفـيـذـ حـكـمـ مـحـكـمـةـ العـدـلـ الـعـلـيـاـ.

ولأهمية قرار محكمة العدل العليا تنشره «عين على العدالة».

موقع عدلي على  
الإنترنت

المحكمة الوطنية الفلسطينية  
المحكمة الفلسطينية  
محكمة العدل العليا

القرار

الصادر عن محكمة العدل العليا المتعددة في رام الله المسؤولية بإجراء المعاكمة وإصدار الحكم باسم الشعب العربي الفلسطيني

الهيئة العاملة : برئاسة نائب رئيس المحكمة العليا السيد القاضي محمود حماد  
وبحضور السيدين القاضيين / عبد الله غزالان ومهند الخطاطور  
المساعد / - محمد بن علي ابراهيم حسن عذبي / بمحضرها  
وكيله الشخصي محمد التهريقي / ورام الله

المساعد لدىهم - ١) رئيس هيئة القضاء العسكري بالمحكمة الوطنية لموظفيه / ورام الله  
٢) القطب العام العسكري بالمحكمة الوطنية لموظفيه / ورام الله  
٣) مدير عام المطاراتات العامة في رام الله بالمحكمة الوطنية لموظفيه / ورام الله

الإيجاز

بتاريخ ٢٠١٤/٦/١ ، ألقتم السباعي برأسملة وكيله بهذه الدعوى للطعن في قرار توقيفه  
بسند المسبق في مأخذ على أن القرار المطعون فيه مدحى القانون  
في ملائمة ٢٠١٤/٦/١ ، أثقلوا المدعى عليه الدافع وقدموا له التقرير والكتاب المقدّم  
قرار توقيفه مما ورد في الأئمة المطلب ويدان المدعى مطر قرار توقيفه بإذنهم الموسوعة  
الستعرى ببيان الأسباب التي جعلت القرار المطعون به  
بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٧ ، ألقتم رئيس الهيئة العامة للأئمة جوابية الدعوى فيما تضمنه من القرار  
المطعون فيه جاء متفقاً مع الأصول والقانون مكتسباً بالنتيجة ردة الدعوى  
في ملائمة ٢٠١٤/٦/٢٧ ، أثقلوا رئيس الهيئة العامة للأئمة جوابية القرار (١) ودرجوا  
القرار



موري عدل على

رقم ٩٠٠٠٢٠٢٠٢٠٢٠

### المقدمة

يختلف في لازق المخالف والبيئة المكانة فيها أربون إن المستعين شخصي و هو موفوظ من قبل هيئة العامة العسكرية ولم يتم عرضه على هيئة العادة بذلك مدة اربعين وعشرون ساعة حصل بالمحاكم (السنة ٣١) من القرن الأربعين الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ التي تختص بغيرها بالمخالف في الجرم والتصرف فيها وفقاً لاتخاله (٥٥) من ذات القرن.

وحيث أن الاخير يخرج عن نطاق الشخصي ولاية المحكمة العسكرية عليه الاختام الصادرة (٦١٠١) من القانون الأساسي التي نصت على تنمية المحاكم العسكرية بقوانين خمسة وليس بهذه المحكمة أي شخصي أو ولاية خارج القضاء العسكري وبالتالي فإن قرار الهيئة العسكرية بتوفيق المستعين بشكل عصا للناظمة كما أنه يصن جزءاً من الشخصية الشائعة التي كان لها تأثير على الأسلوب في التقاضي (١٩٠١) وذلك فإن قرار توفيق المستعين يكون قراراً متعيناً كما هو في ظل ذلك انتهاء محكمتنا.

### لهم الافتخار

ولما تم بهذه تغريد إلغاء قرار دعوى الجرائم توفيق المستعين محمد حسن قيس أفهم حسن مطهبي من بيتهما وألا يراجع عنه قراراً من مكان توفيقه ما لم يكن موفوظاً على ذات قضية المخالفة.

قراراً صدر وكتب هنا ولهذه التاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠

الحمد  
لله رب العالمين

مكتوب  
مطر  
٢٠١٠

## عين على العدالة

وأجاب مجلس القضاء الأعلى بدوره على مذكرة المحامي بالرد التالي:

Palestinian National Authority  
Justice Authority  
Chief Justice Office



السلطة الوطنية الفلسطينية  
السلطة القضائية  
مستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى



الاستاذ السامي محمد العريفاوي المختار

تحية طيبة وبعد...

تودعوننا أقررت العدالة في محكمة العدل العليا في القضية رقم 2010/583  
والملخصة أدناه في القرار رقم محمد بن محمد بن العريفاوي المختار  
تملككم السلطة القضائية أطيب التحيات، وعلماً على كلامكم بمخصوص الموضوع المطروح برجلي  
اللهم يا عزوف العنكبوت أعاد الله نعم الراجح هذه بمرrip تكالا، لا إله إلا الله رب العالمين

مع فائق الاحترام والتقدير،



سنة الميلاد ٢٠١٠

بيانات مجلس القضاء الأعلى لرقم مكتوب ٢٠١٠/٥٨٣  
العنوان: شارع الملك عبد الله الثاني، عمارة مجلس القضاء الأعلى،

وأجاب محامي المواطن المذكور على رد رئيس مجلس القضاء الأعلى بالرد التالي:

<p style="text-align: center;">بسم الله الرحمن الرحيم</p> <p style="text-align: center;"><b>المحامي</b></p> <p style="text-align: center;"><b>محمد البرهانى</b></p>	<p style="text-align: center;">ADVOCATE</p> <p style="text-align: center;">Mohammad Alhureine</p>
<p style="text-align: center;">وليس مختص القضاة الآخرين وليس المحكمة العليا الخاص فريد الجلال الفريم</p>	
<p style="text-align: center;">شنبة واعتراض</p>	
<p style="text-align: center;"><u><b>الموضوع : كذايكم رقم ١٧/١١٤٦ اعتصم قرار محكمة العدل العليا رقم ٢٠١٥/٥٨٣</b></u></p>	
<p style="text-align: center;">مع الاختلاف ... فإن قرار محكمة العدل العليا رقم ٢٠١٥/٥٨٣ غير ملائم على فيه أن يطرط وينص على الاعتراض التحريضي من مكتبه توقفه، ولم يحصل من القرار إلى إثارة إلى التحريض كفتاة عذبة في ما ينادي وإن ما ينذر لإنزاله من التزوير من فهو كفتاة عذبة هو من بات البعدة المصرية لا الخارجية</p>	
<p style="text-align: center;">هذا مع الاعتراض</p>	
<p style="text-align: center;">وكيل المدعي</p>	<p style="text-align: right;">٢٠١٥/١٥/٥</p>
<p style="text-align: center;">التوقيع</p>	
<p style="text-align: center;">- العالى ووزير العدل - عدنان سعيد العليم</p>	
<p style="text-align: center;">- النيابة العامة عطيفى مهاسن طهرين</p>	
<p style="text-align: center;">- نوابة الحق طهرين</p>	
<p style="text-align: center;">- نوابة مساعدة طهرين</p>	
<p style="text-align: center;">برقم طلب-الموضوع-العنوان: البراءة الزهراء، عائلة رقم ٢٤٢٣٠١٩ - ٠٢-٢٨٤٩</p>	

وعلمت «مساواة» بأن النيابة العسكرية أحالت المواطن المذكور إلى المحكمة العسكرية، التي أدانته بتهمة التحريض، وقضت بحبسه لمدة ٦ أشهر. ترى «مساواة» ضرورة ملحة لتقييد الأجهزة الأمنية، والنيابة العسكرية، والمحاكم العسكرية، بمحاكمات العسكرية، باحكام القانون الأساسي، التي تحصر اختصاصها بالنظر والفصل في القضايا الخاصة بمحاكمة العسكريين فقط، وتأمل تمسك القضاء النظامي بوصفة القضاء الطبيعي، بصلاحياته، واختصاصاته، وسلطاته، وقيمة أحکامه، وتتساءل أمام هذه الواقع: من هو الأولى بالتطبيق، أحکام محكمة العدل العليا، أم قرارات النيابة العسكرية؟!

## جهاز الشرطة يرفض إعادة أحد عناصره لعمله... رغم قرار محكمة العدل العليا بوجوب إعادةه

تلقي مركز «مساواة» بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٥، شكوى من مواطن كان يعمل شرطياً، كان قد فصل من وظيفته، فلجا إلى محكمة العدل العليا طاعناً بقرار فصله، حيث استجيب لدعواه، وأمرت محكمة العدل العليا بإعادته إلى وظيفته، إلا أن جهاز الشرطة لم يمتثل لقرار المحكمة النهائي والآيات. فوجئت «مساواة» مذكرة إلى معالي وزير الداخلية، طالبته فيها بإصدار الأمر لجهاز الشرطة، وكافة الأشخاص ذوي العلاقة، بضرورة تنفيذ حكم محكمة العدل العليا، وإعادة المواطن إلى عمله، جاء فيها:



تأسف «مساواة» لعدم الرد على مذكوريها، وتأمل سرعة الاستجابة لمضمونها، وتشير إلى أن ظاهرة عدم احترام قرارات محكمة العدل العليا، لم يهد منحصرًا في عدم تنفيذ تلك الأحكام من قبل الأجهزة الأمنية لداعي أمنية، بل تجاوز ذلك إلى عدم تنفيذ قرارات ذات صلة بحقوق الموظفين، رغم أن عدداً منهم يعمل بالأجهزة الأمنية ذاتها، كحال المواطن المذكور. ومن ناحية أخرى، رفض جهاز المخابرات العامة الإمتثال لقرار صادر عن محكمة العدل العليا، يقضى باخلاء سبيل المواطن أحمد شعبان أبو كويك من رام الله، رغم قيام النائب العام الاستاذ أحمد المغنى بتوجيهه كتاب إلى رئيس جهاز المخابرات العامة، داعياً إياه الإيعاز من يلزم لدى الجهاز المذكور بضرورة تنفيذ قرار محكمة العدل العليا، هذا نصه:



## «مساواة» عضوا في المجلس الاستشاري لقطاع العدالة

تلقى «مساواة» طلبا من معالي وزير العدل لمشاركة في عضوية المجلس الاستشاري لقطاع العدالة، «مساواة»، رحبت بهذا الطلب، ووجهت كتابا إلى وزير العدل يفيد موافقها، وقبولها عضوية المجلس المذكور.



المركز الفلسطيني المستقل للعدالة والمساواة - مساواة  
Building an independent and just Palestine - MUSAWA

معالي وزير العدل ، على مثمن المحترم

### العنوان: المجلس الاستشاري لقطاع العدالة

الجمعية العامة رقم ٢٠١٠/٤/٤

علينا نعلن موافقتنا النظرية على قبول عضوية المجلس الاستشاري لقطاع العدالة فله يسعدنا ان تؤكد هذه الموافقة خطاباً وتأهلاً لرسالتكم المرجعية الى "مساواة" بتاريخ 2010/4/1  
كما اأمل ان تسمح عضويتنا في تحقيق اهدافنا المشتركة في بناء دولة العدالة والقانون، متطلعين مشاركتكم  
في الاجتماع الاول للمجلس حسب الاموال.

واليقروا هنا بذلك الاحترام والتقدير

تحريرها في: 2010/4/4



## ليتوقف فوراً تنفيذ أحكام الإعدام

Palestinian Center for the Independence of  
the Judiciary and the Legal Profession  
"MUSAWA"



المركز الفلسطيني لاستقلال العدالة والقضاء  
"مساواه"

### مذكرة موقف

2010/4/15

علت مسؤولية كل إلتفتات الحكم بالإعدام بحق مواطنين مباح لها اليوم التسعين العراق 2010/4/15، وذلك دون اتخاذ أي إجراء من الجهات المختصة الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني والدينية أو إلقاء هذه المسؤولية على جهة المحكمة العسكرية بالقانونية وتعارض مع فكرة التدرج الإسلامي الطوبية، وبذلك ياعتذر ما نسبت لوزارة العدالة السابقة لغرضها العقيم العاطل، إذ يمكن لسحب القرار التشريع والقضائي والتكتيقي لبيانها بعقوبة الاعدام الذي يحل في هذه الأقرب إلى العقاب المزدوج، وذلك التأكيد من ملائمة أن الحكم القاضي بالعقوبة هو العدالة وليس بمتطلبات العدالة ومتطلبات فهو لا يفت عن العدالة أن تعيى مثل هذا حكم، ويفيد أكثر اجتماعياً عليه خطورة إذا ما أدى به العقوبي على مبدأ العدالة المترافق، إضافة إلى أن تطبيق عقوبة الإعدام بذلك مسكنة رئيس السلطة الوطنية القضائية الآخر الذي لم يتوفر، ولا يحوز غيره عدم توفره للاقتداء السياسي، والذي يجب إلاإيجعل نون المفزع بخالدة كذلك الاعترافات القولية الروابط المتعلقة بين العدالة.

مسؤولة تعدد مسكنها التأكيد على التأثير والتزوير على حقوق الإنسان من تطبيق عقوبة الإعدام، واستثنائها لأسباب الفرار بالمخالف للأخوات والسميات التشريعية والقضائية للجريمة المخلة بحكم العدالة بعقوبة الإعدام أو تفهيمها، على أن عقوبة الإعدام ثابتة تثبيتها من عام 1968 ولم يتم إلغاء الأمر الشخصي بالعطايا.

مسؤولة شهراً كافية بمؤسسات المجتمع المدني بحقوق الإنسان وفضح تورطه والعاملة في ظل ظروف خارجية على الشاهرين السريع لبعث المجتمع الجبائية على بعد خطوة الإعدام وتحت الاعترافات القولية المذكورة أعلاه كافية الدوافع للتزوير على تفهيم هذه العقوبة لذاك، الآخر الشيبة المترقبة على استمرار فرضها وتحتها مذلة في ظل العدالة المترفة تدار على الأسلوبين من الشرقي الوطن



الصورة - الشارع شارع السنكاك، مدخل مجلس المحكمة العليا

Al-Sankak-Al-Balad's the court at: In front of (Sharq Al-Azhar Government)

مكتب: ٠٠٩٧٠ ٢ ٣٤٣٤٨٧٦ - مكتب: ٠٠٩٧٠ ٢ ٣٤٣٤٦٦٦

[info@musawa.ps](mailto:info@musawa.ps) - [www.musawa.ps](http://www.musawa.ps)

حوار ساخن مع مجلس القضاء الأعلى

علمت «مساواة»، بأن رئيس مجلس القضاء الأعلى، قرر تعين ضابط من الأمان الوقائي برتبة رائد في دائرة العلاقات العامة في مجلس القضاء الأعلى، وأن الضابط المذكور قد استسلم وظيفته فعلياً. وكذا علمت «مساواة»، أن رئيس إحدى الجامعات، وجّه مذكرة إلى فخامة الرئيس، تتضمن رفض الجامعة المذكورة الانصياع لحكم صادر عن محكمة العدل العليا، وانتقاداً لاذعاً لقضاء المحكمة العليا مصدري الحكم، وأن فخامة الرئيس أحال المذكرة المذكورة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، الذي تباطأ بالرد على ما ورد في المذكرة، وفقاً لما يضمن حجية الحكم القضائي، وهيبة ومكانة القضاة، الذين استدعاهم وناقشهم في اجتيازهم القضائي.

«مساواة» بدورها، تواصلت مع مجلس القضاء الأعلى رئيساً وأميناً عاماً، مطالبةً بالعدول عن قرار تعين الضابط المذكور، وهذا توجيه رد على مذكرة رئيس الجامعة المعنية حسب الأصول. وقرر رئيس مجلس القضاء الأعلى العدول عن قرار تعين الضابط، ووجه مذكرة رداً على مذكرة رئيس الجامعة.

ووعلٰى اثر ذلك توجهت «مساواة» بمذكرة شكر وتقدير إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، وأمن عام المجلس رئيس إدارة المحاكم، جاء فيها:



ورداً على مذكرة الشكر، تلقت «مساواة» الرد التالي من رئيس مجلس القضاء الأعلى:



ترك «مساواة» أمر التعقيب لقطنة القانونيين، وتحرص على علاقة ايجابية وبناءة مع كافة القائمين على أركان العدالة.

## تميّز في الأداء

تلقى موظفو دائرة التبليغات في محكمة جنح كتاب شكر وتقدير، بالنظر لتميزهم بالقيام بالمهام المنوطة بدائرة التبليغات، من رئيس دائرة التفتيش القضائي السابق. ونظراً لما ينطوي عليه الكتاب من تقدير لأداء الموظفين، وتنمية لقدراتهم، وتعزيزاً لتجربتهم، وتميّزهم، فإن «عين على العدالة» تنشره:



**تمة على هامش إلغاء الانتخابات المحلية «مساواة» تسأل وفتحي فكري يجيب**

يكون لقرار التجليل الى موعد لاحق «قرار الالغاء» أي اثر على الارث الديمقرطي في فلسطين، جدلاً قانونياً لا يزال دائرياً في الاوساط القانونية والسياسية على السواء.  
ووجهت «مساواة» الى السادة رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية المذكورة التالية:



"Al-Quds" clearly stated that it would build an independent and just Palestine - Museum.

لیے اپنے راستے پر کوئی فریبی نہیں

www.ijerpi.org | 2020 | Volume 10 | Issue 1

— 14 —

٤- وفق قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٧، يحظر تجارة وتصدير وسائل النقل المائية في الجل ميناء سقسطة، وبذلك، يمتنع على قطاعي تجارة وتصدير بحري ميناء سقسطة بيعها لغيره من غير الحصول على موافقة من رئيس مجلس الوزراء، وذلك لمنع تهريب الأسلحة في تلك الاتجاهات في تلك

من وظيفة المعلم من دون المعرفة، على قدر التحديد يزيدون بمقدار المعرفة بـ 10% من المعلمون مطابق المعلمون

وهو الذي تسمى حرفيًا على "نحو المعلمة حيثية المعرفة" بالخصوصية الأكاديمية والوظيفية للأمرين والمعلم" وهذا المعلم الذي

يقارب 1 من تأثير المعلم مطابق معاشر المعلمات السابقة رقم 10 لسنة 2005 والتي تسمى حرفيًا على "نحو المعلم من المعلمون بما يعطى

الخلفية المعرفية منه". نشير أيضًا إلى الاختلافات المعرفية بين المعلم الذي يهتم بدوره الأكاديمي والمعلم الذي يهتم بدوره في من

التحفيز الذهني والطبعي والذاتي من الأفراد المعلمات المدرسية في التعليم والتعلم ولكن سوء تحويل ذلك ، ينافي بذاته الأكاديميات

النفسانية ملخص

وقد اكتسبت هذه المدرسة مكانتها الائتمانية والعمل على تطبيق احكامها القانونية  
وتحقيق مصالح طبقات اجتماعية غير غنية بحقوقها وسمو ملوكها.

— 20 —

## بيان العذر عن:

باعتباره التصريحات التالية أعلاه، وبما في مضمونها على قرار تحويل الاختلافات، ويعتبر المصالحة بمقدوره، فلذا أود مع كل الأذن أن أجبره على:

١- أن يستلمه ويشكله مجلس الوزراء بغير غيره من مواد توجيه الاختلافات، والتي يدخله بين السلطات والصالح العام  
غير اخراجها إلى القضاء في لجنة الاختلافات الفرعية

٢- أن يقرر بذلك تحويل الاختلافات إلى مخارج تحت سلطة مصالحة لجنة الاختلافات الفرعية بمصر

٣- أن يقرر الذي يصر من مجلس الوزراء بتحويل الاختلافات ويعذر بذلك ويطرد من مجلسه كل من لم يجد الاختلافات المزعجة  
ذلك من قرار تحويل الاختلافات وذلك من على لجنة الاختلافات الفرعية والمصالحة بمجلس الوزراء بهدف إزالتها

٤- أن يقرر بصدر عن مجلس الوزراء دون حكم من المحكمة الموقرة ويوجهه إلى مجلس الوزراء بمصر في مدة لا تتجاوز ستة أشهر  
التي يطلبها الآخر الذي يدخل من مجلس الوزراء مصالحة لجنة الاختلافات الفرعية بمجلسه ويعذر على إدخاله على مصالحة لجنة الاختلافات الفرعية

٥- أن يتعذر موقف المحكمة الموقرة على مجلس الوزراء بمصر بما يترتب على ذلك من مصالحة لجنة الاختلافات بمجلسه  
لشبهاً للطعن بالكتاب بمحكمة الموقرة دون موافقة الآخر الذي لا ينتبه لمحكم الموقرة، وبهذا الحكم يحكم المحكمة الموقرة في مواجهة

٦- أن يعتذر مجلس الوزراء مع الأذن لـإشك مصالحة القائل من مصالحتها بمصالحة الآخرين التي يدخلها في المصالحة مصالحة بخلاف المأمور  
مصالحة لم يتمكنها إياها بمصالحة على مصالحة الموقرة بمصالحة الآخرين وعذرها لطعن المدعى وبيانه

## بيان العذر عن:

اعلم يا كاهن ذلك ما فعل من المحكمة الموقرة بغيره مصالحة مصالحة على مدى التزامه بقرار تحويل الاختلافات، والصالح العام  
الذى يطلبها الكتاب، قبل المأمور على الموقر هذه، وأقسم على الله أن أغيره الاختلافات بحسب الآسنر والكتاب بما من ذلك أهدى الآخر  
في قرار التحويل موقف المحكمة الموقرة على إشعاره قبل المأمور الذي يطلب، بما يحصل عليه لجنة مصالحة لجنة الاختلافات بمجلسه  
في قراره الاختلافات بحسب الآسنر والكتاب بما في ذلك المأمور من مجلس الوزراء الآن بعد ذلك يعدل عن قرار التحويل  
ذلك لم يحيطه على صعيد "قرار" من المحكمة مصالحة أو لایلة العذر في هذا القرار.

"أسلاماً" وصلها هنا رقابة لها مسافة على الاختلافات مصالحة من قبل المحكمة الموقرة داخل من المحكمة الموقرة، براضا مثلك يا داد  
وهو كتابها ينزله عليها وفقاً لكتابه والكتاب.

مع فائق الاحترام والتقدير

تم توقيعه في: 2020-6-24



الوزير

وطنية، لا يحول دون الغاء قرار الإدارة غير المشروع بمنع الاحتفال قبل ساعات من موعد الذكرى، علماً بأن النظرة المتعهقة تفيد أن الطعن ينصب على إجراء الانتخابات بغض الطرف عن مواعدها. فقد سبق التنوية إلى أن القرار الصادر من مجلس الوزراء في جوهره إلغاء لانتخابات لا مجرد تأجيلها.

### السؤال الثالث

**هل يمكن لمجلس الوزراء أن يسحب قرار تأجيل الانتخابات المحلية إلى أجل غير مسمى؟**

**الإجابة:**  
بدايةً لا بد من التذكرة بأن قرار تأجيل الانتخابات المحلية لأجل غير مسمى أقرب إلى الغائبة. ونظراً لما يمثله ذلك القرار من إهانة للعديد من الحقوق الدستورية، فإن عدم مشروعيته يتعدى من الجسامنة للدرجة التي تورده موارد الانعدام لا البطلان فحسب. والقرار المنعدم وفقاً لما استقر عليه الفقه والقضاء يجوز سحبه في أي وقت، باعتباره عقبة مادية في سبيل ممارسة أصحاب الشأن لحقوقهم وحرياتهم.

### السؤال الرابع

**إذا تبين أن قرار تأجيل الانتخابات غير مشروع، هل يمكن للمحكمة أن تلزم الإدارة بإجراء الانتخابات في تاريخ معين؟**

**الإجابة:**  
القاعدة أن سلطة القاضي تقف عند اصدار الحكم بإلغاء القرار المخالف للقانون، دون أن تتباوز ذلك إلى أمر الإدارية بغلق شيء أو الامتناع عنه احتراماً لما في الفصل بين السلطات، إلا أن مقتضى تنفيذ حكم إلغاء قرار تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى هو إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، فالقاعدة إن حرية الإدارية في اختيار الوقت مقدمةً بعدم تخطي الوقت المعقول؛ وإذا حدث وصدر قرار على خلاف ذلك فيمكن أن يكون محلاً للطعن.

### السؤال الخامس

**هل يجوز لمجلس الوزراء سحب قرار إجراء الانتخابات؟**

**الإجابة:**  
تناولت الإجابة عن هذا السؤال من زاويتين:  
الأولى: أن قرار إجراء الانتخابات تم تنفيذ المخصوص القانون الأساسي.  
والثانية: أنه لا يجوز سحب قرار الإعلان عن الانتخابات، الذي يقع تحت مظلة القرارات التي لا يطولها السحب بوصفها قرارات مشروعة، أما القرارات التي يطولها السحب فهي القرارات غير المشروعة، مع التذكير بقيد أن القرارات غير المشروعة، لا يجوز سحبها في أي وقت، حيث يتعين سحبها خلال مدة الطعن بالألغاء.

ولدى مطالعة صدور قرار إجراء الانتخابات بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٠، وسحبه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠، يتبين أن السحب قد مثل سحبًا بالفرض الساقط، فهو أمر مخالف لاحكام القانون، كما أن السحب إن كان جائزًا بالفرض الساقط، فهو مقيد بآن يتم خلال مدة الطعن بالإلغاء، التي هي ٦٠ يوماً من تاريخ صدوره، وحيث أن السحب قد تم بعد تخطي الميعاد المقرر، فوات الميعاد، فإن السحب والحاله هذه يقع في دائرة مخالفة حكم القانون.

من جهة أخرى علمت «مساواة» أن عدداً من القوائم الانتخابية تقدمت بدعوى لدى محكمة العدل العليا، طاعنة بقرار مجلس الوزراء، وأن المحكمة لم تصدر حكمها بالدعوى حتى كتابة هذه السطور. وينتظر أن يصدر القرار هذا اليوم ٢٠١٠/١٣/٢٠، وتأمل «مساواة» أن يتماثل حكم محكمة العدل العليا مع اجتهادها الذي يستند إلى رأي القبيه فتحى فكري. وتوّك «مساواة» أن بيان رأيها القانوني، وتوجيهه أسلنته للدكتور القبيه فتحى فكري، يقع في إطار تعريف الحوار القانوني، ولا يستهدف بحال التأثير على مجردات الدعوى المذكورة، التي تبقى صلاحية النظر والفصل فيها لمحكمة العدل العليا، والتي لا يجوز التأثير عليها باي حال من الأحوال.

ولغايات تحقيق الحوار والوقف على صحيح حكم القانون، توجهت «مساواة» إلى القبيه الدستوري والإداري الاستاذ الدكتور فتحى فكري، رئيس قسم القانون العام، وأستاذ القانون الدستوري والإداري في كلية الحقوق، بجامعة القاهرة، بالأستلة التالية:

### السؤال الأول

**هل يعد تأجيل إجراء الانتخابات المحلية من قبل أعمال السيادة؟**

**الإجابة:**

بدايةً، لا بد من إيضاح أن نظرية أعمال السيادة من ابتداع مجلس الدولة الفرنسي، والتعرف على أصول النظرية يعين بالتأكيد على فهمها، والتعرف على أبعادها. وعمل السيادة لا يخضع للرقابة القضائية بمختلف صورها: الإلغاء - التعويض - فحص المشروعية. وهذه النتيجة الخطيرة تدفع للتساؤل عن معيار إساغ وصف السيادة على العمل، وبالتالي تسليبه من الرقابة القضائية بكافة أشكالها.

في البداية اعتمد القضاء الفرنسي معيار الباعث السياسي، إلا أنه تبين أن إتباع هذا المعيار يجعل تطبيق النظرية مرهون بارادة السلطة التنفيذية، إذ يكفيها أن تلقي بورقة الباعث السياسي لترتفع الرقابة القضائية.

وفي محاولة لإيجاد معيار موضوعي، ثوّي بالتفrage في أعمال السلطة التنفيذية بين أعمال الحكومة، وأعمال الإدارية، فأولى وحدتها هي التي تدرج في إطار أعمال السيادة.

إلا أن فشل محاولات التفرقة بين ما هو حكومي وما هو إداري، أدى إلى هجر المعيار، وإزاء صعوبة الاتفاق على معيار لتمييز أعمال السيادة، قنع بإعداد قائمة لتلك الأعمال تشتمل على طائفتين:

الأولى: ما يتصل بعلاقة الحكومة بالبرلمان، كدعوة البرلمان لانعقاد، وفض أدوار انعقاده، وحل الهيئة التشريعية، واقتراح مشروع قانون، أو عرض مشروع قانون على الاستفتاء الشعبي... الخ.

الثانية: ما يتعلق بالعلاقات الدولية كالمعاهدات، وأعمال الحرب، وقطع العلاقات الدبلوماسية... الخ.

والدول التي نقلت أعمال السيادة عن فرنسا، ومنها مصر، مال القضاء فيها لفكرة القائمة.

ويتصفح مما سبق أن القرارات الإدارية التي لا تتعلق بسلطة أخرى بخلاف السلطة التنفيذية، لا تدرج في إطار أعمال السيادة، حتى أن مجلس الدولة الفرنسي قضى عام ١٩٥٣، بأن إعلان حالة الحصار (تقابل حالة الطوارئ، أو الأحكام العرفية) لا يعد من قبل أعمال السيادة.

ولما كان قرار تأجيل الانتخابات المحلية إلى أجل غير مسمى، هو في حقيقته إلغاء لتلك الانتخابات، وللحق الدستوري للمواطن في تشكيل الأجهزة الالكترونية لإناء دورها المرسوم في النصوص الدستورية، وفي الوقت ذاته لا يتصل بسلطة أخرى، وخصوصاً السلطة التشريعية، فإنه لا ينطوي تحت لواء أعمال السيادة، مما يجعله عرضة للطعن والخوض للرقابة القضائية.

### السؤال الثاني

**هل المصلحة في دعوى الإلغاء تظل قائمة حتى لو انقضى موعد إجراء الانتخابات أثناء نظر الدعوى؟**

**الإجابة:**

القاعدة المستقرة أن المصلحة في دعوى الإلغاء يتعين قيامها لحظة الطعن، واستمرار لها لحين الفصل فيه. إلا أن تلك القاعدة لا ينفي أن تحمل على معناها الحرفي، وإنما جردنها دعوى الإلغاء من فائدتها.

والأخر أن التمسك بالحرفيية في هذا الصدد، يضع بين يدي الإدارة ناصية الأمر. فحينما يرتبط القرار بمدة يكتفى الإداره أن تلغى القرار قبل نهاية المدة بقليل، مما يفرض الدعوى حال التمسك بحرفيية مبدأ استمرار المصلحة، لأنها ستزول قبل الحكم بكل تأكيد.

ونظراً إلى أن القاعدة هي عدم استفادة المخطئ من جرريته، فإن فوات المدة لا يؤدى بصورة تلقائية إلى عدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة.

وتطبقاً لذلك، قضى مجلس الدولة المصري، بأن فوات يوم الاحتفال بذكرى

## «ملف خاص»

## وضع العدالة في عيون الصحافة

نظمت «مساواة» بالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية، دوره تدريبية للاعلاميين الفلسطينيين، تناولت مبادئ وآليات وضورات الرقابة الإعلامية على أداء أركان العدالة، استفاد من الدورة (٣٨) اعلامي /ة يعملون في وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة. وكتاباً لهذه الدورة التي عقدت في كل من بيت لحم وغزة، قام عدد من المستفيدين منها بنشر تقارير وتحقيقات صحفية تتصل بعدد من القضايا ذات الصلة بأداء أركان العدالة، ووضع العدالة في فلسطين. «عين على العدالة» تخصص هذا الملف لنشر بعض التقارير والتحقيقات التي أعدت من قبل خريجي الدورة:

عدت مرة أخرى إلى ذلك الموظف في القلم، قلت له: «ليش بتضيع وقتني عالفضاضي، أنا بحكيك الحضور مسروح فيه وما بدو اذن، انت من وين طالعلي بقصة الاذن؟» رد قائلاً: «اطلعني على الطابق السادس، واطلبي من رئيس المحكمة ان يعطيك اذن للحضور، ثم احضرني اي جلسة تريدين. بيبي وبين نفسي كنت اضحك، قلت بنفسي «لاحق العيار لباب الدار، لنشوف وين بدهنا نوصل مع هذا الموظف».

بينما أنا في طريقى لرئيس المحكمة، قابلت أحدهم على الدرج، قال لي: ماذا حدث معك، هل حصلت على اذن؟، قلت له أنا لست بحاجة لاذن، لكن انت بحاجة البعض المعرفة بما هو مسروح وما هو منسوج، واريد ان اثبت لكم ذلك ليس الا، نظر الي باستغراب، وقال: انا اعمل هنا منذ عشر سنوات، وقابلت الكثير من الناس، لكن لم يسبق وان حضر صحفي جلسات المحكمة، الا اذا حضر مواطن ولم يعرف بأنه صحفي. أخيراً وصلت لكتب رئيس المحكمة، الامر سلس جداً ان نصل لرئيس المحكمة، تفاجأت بذلك، لكن لم اجد، وهذا متوقع حسب العادة التي تسير عليها مؤسساتنا. الا انه جاء قاضي، فأخبرته بما اري، قال: «ومين منعنك تحضري؟، احنا اصلاً بندور عليكم، ويتمك انتو؟ ليش ما بتيجوا وبتحضروا وبتكتبوا؟ انتو مرحب فيكم في الجلسات العلنية، وما في حد يقدر يمنعكم، وشرح لي ما هو منسوج بالقانون، شكرته وذهبت لذاك الموظف في القلم، وقلت له، ساحضر الان، واخبرني احد القضاة انه يمكنني الحضور، فهل اقتتنعت الان؟ قال: الان تفضلني من هنا، وأحضرني اي جلسة».

## داخل الجلسة...

كانت الجلسة التي حضرتها لفتاة تبلغ الثلاثين من عمرها، وهي قد تنازلت في الجلسة عن ادعاء رفعته ضد مديره في مركز ثقافي، طلبت منه طباعة بحث لها، الا ان المركز اخذ البلاغ كامل لقاء البحث، لكنه لم يسلمها البحث بالوقت المحدد، مما اصبح وجود البحث وعدمه واحد بالنسبة لها. المدعية اسقطت حقها بعد ان شرحت الموضوع وسمع القاضي لها وللمدعى عليها، والثانية كانت امراة كثيرة الكلام دفعت القاضي ليصرخ باعلى صوته لإسكاتها، اعتقد انه كان يجب ان يعطي لهذه المرأة بعض التعليمات قبل بدء الجلسة، فهي لم تكن تراعي هيبة الجلسة ولا القاضي، القاضي ايضاً لم يكن كما تخيلته، فهو انسان عادي يتذكر مثلكم حين يضايقه شيء، كما حدث حين ثرثرت هذه المرأة واعتلت صوتها معتقدة انها تدافع عن نفسها في جلسة عادية، وكانتها تجلس مع الجيران.

والقاضي ايضاً كان يتكلم بمصطلحات صعبة، جعلت المدعية والمدعى عليها يتلعنمان، لدرجة ان المدعية كانت تقول انها طبيعية وهي ربة منزل...تساءلت بداخلي لماذا لا يكون هناك تفسير لبعض المصطلحات حين طرح الاستئلة على احدهم في الجلسة؟؟

الجزء الثاني:  
إلى محكمة جرائم الفساد...

تابعت خطواتي نحو محكمة مكافحة جرائم الفساد كمحكمة مختصة بالقضايا التي عزّمت على متابعة احدى جلساتها، وهي محكمة حديثة اعلن افتتاحها نهاية هذا العام.

ما وجدته في هذه المحكمة كان مختلفاً تماماً، فالزائر يشعر بآجواء من الهدوء والنظام الذي لم اشهده في محكمة بداية رام الله، حين وقفت بباب احدهم سائله اين تعقد جلسات المحكمة، قال وهو يتتابع عمله: «انت محامية؟»  
—«انا صحفية»  
فترك قلمه ونظر الى بشكل مباشر، وسألني بغرابة، «ليش بده؟!

—«بدي احضر جلسة»..

## أين الصحافة الفلسطينية من السلك القضائي؟

## تحقيق الإعلامية: حسناء الرنتيري

## الجزء الأول:

هي خطواتي الأولى بمحكمة بداية رام الله، تلك المرة الأولى التي اطرق فيها أبواب المحكمة، وليس كمواطنة إنما كصحفية، لذلك اخترت أن أخصص هذا الجزء من التحقيق لأسرد وصفاً لخطواتي الأولى على أبواب محكمة بداية رام الله. في طريقى نحو متابعة قضية تتعلق بمحاكمة تاجر أو أي شخصية اتهمت بالفساد، فقد طالبت في تحقيق سابق لي، أن يكون هناك إعلان لاسماء التجار الفاسدين، وأن لا يتم التحكم على محاكماتهم، بهذا الصدد طرقت أبواب المحكمة بحثاً عن قضية ذات صلة، ورغم ان القضية يجب ان تكون في محكمة مكافحة الفساد الجديدة التي أنشأت مؤخراً، الا انني طرقت أبواب محكمة بداية رام الله، لأقف على الإجراءات بشكل عام، وأردت معرفة فيما اذا كان المتهم العادي يعامل بنفس معاملة التاجر أو الشخص المتهم بالفساد.

## باب المحكمة...

رأيتها يصطفون للتقدير، وفقت خلفهم وأرددت الدخول، سالني الحراس «وين رايحة؟، اجيته للمحكمة، وين لازم اروح، وين جلسات المحكمة؟؟»، نظر الى والي الدفتر بيدي وقال: «ليش بده المحكمة، قضدي وسكت...». قلت له: «انا صحفية واريد حضور جلسة محكمة»، طبعاً انا اعرف انه يمكنني الحضور دون طلب اذن، لكن اردت رؤية ردة فعله كونه استجهن ابني احمل دفتر وقام، ثم اوقفني وأخذ ينطعث بالكلام، يقول مرة اذهبى للطابق الاول.. لا الثاني ... القلم، واطلبي اذن منه للحضور.

لماذا اذن؟، لست ادرى، الا انني ساقوم بما يطلب مني، قلت له: القلم في الطابق الثاني، كونه لم يحدد تماماً لراتباه ولا اعرف ماذان، فقال نعم، ذهبت للقلم ورأيت جموع الناس تجلس متطرفة، توقعت ان تكون جلسات المحكمة في هذا المكان، لكنني لا ارى تلك المنصة والقضاء والمتهم المحتجز بين القضايان كما شاهدت في المسلسلات العربية والمصرية تحدیداً، فتوجهت للقلم وسائل موظفاً هناك، فأنهني بالتوجه الرئيس القلم، انه من البوابة الأخرى، فقلت، فقال لي نفس الشخص الذي وجدته في القلم، ثم وجدته في مكتب رئيس القلم اللذان يفصل بينهما حاجظ جبس فقط كما اعتذر - قال اذهبى للطابق السادس، واطلبي من الموظفة ليانا ان ترشدك الى ماذان يمكن ان تفعلى، قلت له: ماذان كل هذا التعقيد وبالأساس لا يوجد قانون يمنعني من حضور جلسات المحكمة اذا كانت علنية، نظر الى باستهجان وقال: انت ستحضررين كصحفية وليس كمواطنة، ليش كذلك؟ قلت له نعم، قال اذن لا يجوز لك الحضور دون اخذ اذن.

## جهل واضح بما هو مسروح وما هو منسوج؟؟

استطاع ان ادخل جلسة المحكمة ولا يمكنه اتفافي، الا انني أصررت على مواصلة اتباع تعليماتهم حتى اعرف اين سينتهي بي المطاف، شعرت في هذه اللحظة انه لم يمر عليهم أبداً ان طرق ابوابهم صحيبي من قبل، الا اذا حضر مواطن.. والا ما كان الوضع بهذه الدرجة من التاهم والجهل بما يجوز. صعدت لتلك الوظيفة، المكاتب مغلقة، ليس هناك اي صوت، الا ضوضاء في الجهة المقابلة مطفأة، اخذت اسير واسمع خطى اقدامي ليس الا، حتى جاء شاب الى المطبخ فنظر الى دون ان يسألني اي شيء، وذهب.. فسألته اين مكتب الموظفة ليانا؟ قال هنا، قلت: المكتب مغلق، قال: لا اعرف.

## تقرير حول زيارة المحاكم

تقرير اعلامي: محمد أبو شرخ

كان من الواضح منذ اللحظة الأولى أن عدم موائمة المكان الذي يعتبر مجمع للمحاكم لهذه المهمة الكبيرة هو أمر أساسي يعيق عمل الجهاز القضائي بكل مكوناته، ويمكن تلخيص تأثيرات عدم وجود مكان مناسب في الأمور التالية: عدم توفر قاعات محاكمة مناسبة ومؤهلة، فالقاعات الموجودة صغيرة جداً ولا تحتوي على الحد الأدنى من متطلبات السلامة أو الأمان أو الراحة، ولا يتوفّر بها أماكن للإعلاميين. كذلك لاماكن المخصصة لاحتجاز المتهمين صغيرة للغاية ولا تفصلهم عن المتخاصمين ولا يوفر لهم الأمان.

لا تتوفر في القاعات أو خارجها أماكن مناسبة للمحامين، كما لا توجد أماكن انتظار خارج القاعات للمحامين أو المتخاصمين، كذلك فإن الطرق «المرات» داخل المحاكم ضيقة جداً ما يؤدي إلى احتكاك كبير بين المتخاصمين. إضافة إلى أنه لا يوجد مكان مناسب لدائرة تنفيذ الأحكام التي تقتضي بالراجعين، عدا عن أن الطريقة التي تدار بها طريقة تقليدية لا تحقق سرعة الانجاز.

بناء على ما سبق يجب الضغط من قبل كافة المؤسسات والجهات المعنية، لتوفير أماكن مناسبة لهذا المرفق الحساس والهام الذي يتوقف عليه إقامة العدل في المجتمع الذي هو أساس استقراره.

## القضاء الفلسطيني والاعلام

تقرير اعلامي: خالد معالي

أوروبا الحديثة والتي نهضت بعد طول حروب، خاصة الحرب العالمية الأولى والثانية، خلصت بوجوب وقف الاختباب، وانشاء الاتحاد الأوروبي، والذي خاض ميلاداً عسيراً بعد موافقة أكثرية الدول الأوروبية عليه، ولكن نظرية على نظام الحكم في الدول الأوروبية التي صوتت على القرار: تربينا أنها تقوم على السلطات الثلاث «التشريعية والقضائية والتنفيذية»، وهو ما تقوم عليه غالبية الدول العربية وكذلك السلطة الفلسطينية.

وتعتبر السلطة القضائية ذات أهمية واضحة، تتكامل مع السلطات الأخرى ولا يمكن الاستغناء عن أحدها، حيث تكمن أهمية القضاء الفلسطيني في تقوية جهاز العدالة الفلسطيني وتمكنه من لعب دور فاعل في عمليات البناء بشكل عام والعدل للمجتمع الفلسطيني، إضافة إلى ثنيت مبدأ الكرامة الإنسانية ضمن النظام القانوني، ودعم سيادة القانون وحق الفلسطينيين في اللجوء إلى نظام قضائي عادل، عبر دعم السلطة القضائية، وتعزيز استقلال القضاء، الذي هو صيانته للسلطة القضائية.

فالكرامة الإنسانية هي مطلب وواجب القضاء الفلسطيني، فبات من الضروري دعم وتعزيز مصداقية القضاء حتى يكون المدافع عن الكرامة الإنسانية والكفيل بتحقيق العدالة للمجتمع الفلسطيني.

في السابق عانى النظام القضائي الفلسطيني تاريخياً، من هيمنة الاحتلال وتدخله بسبب تلازمه مع الواقع العاشر حيث لعب دوراً ملماوساً في قولته بحسب مصالحه على أكثر من صعيد.

وقد بدأت التشكيلات القضائية منذ إنشاء السلطة الوطنية، ومع تشكيل أول مجلس قضاء أعلى بتاريخ ٢٠٠٠ / ٦ / ١ في العام ١٩٩٤ أخذ القضاء يتظاهر شيئاً فشيئاً.

ويؤخذ على القوانين الفلسطينية قدمها، التي قارب عمرها على الأربع عشر عاماً، وطيلة هذه الفترة لم يتم تحديث وتطوير بعض القوانين غير الفلسطينية المعمول بها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة بكافة جوانب حياة الشعب الفلسطيني، مما أبقى الكثير من القوانين الأردنية والمصرية وتلك القوانين من عهد الانتداب البريطاني، ومن المرحلة العثمانية سارية المفعول.

فمثلاً في مناطق السلطة الوطنية لا زالت الأحوال الشخصية في مناطق السلطة الوطنية الأردنية تم تعديله مرات عدة في الأردن ليواكب التطورات في المجتمع الأردني، بينما لدينا لا زال هذا القانون نافذ على حاله.

وكذلك في موضوع الأحوال الشخصية، يفقد القضاء الفلسطيني لقانون أحوال شخصية فلسطيني، ولا زالت الأحوال الشخصية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تدار بموجب قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة ١٩٧٦).

وان كان القضاء الفلسطيني يوجد فيه ثغرات؛ إلا أنه يوجد أيضاً قصور من قبل الإعلاميين في توسيع الاهتمام بعمل الجهاز القضائي والمشاكل التي يعانيها، ومن شأن اهتمام بهذا أن يشكل رأي عام ضاغط باتجاه قوانين فلسطينية عصرية تلبى احتياجات

المجتمع وتحقق العدالة للجميع وتقلل السليبيات في المجتمع في مختلف التواхи. ويلاحظ أن المواطن الفلسطيني لديه وهي عالي جداً باهية القضاء، وضرورة ان يطبق القانون على الجميع دون استثناء، وهذا منوط بدور الإعلاميين والكتاب لبارزه واظهار دور القضاء الإيجابي كونه ركيزة اساسية في الدول المتحضرة، والتي تنشد الحرية والتطور والازدهار.

- شعرت انه لا يرغب بذلك من خلال نبرة صوته، وتابع استفساراته وكانت هذه محطة الاستجواب الاولى، ثم اسمعني سمعوني المعنونات التي سئمت من سمعها، وهي «منع التصوير...منع تسجيل الاسماء»، وقال: «الجلسة تعقد في الطابق الثالث»

بصير ولا يتصير؟؟؟

توجهت للقاعة، ووضعت قدمي ببابها فحضر رجل الأمن واعد نفس الاستئلة، راودني شعور اني متهم واخضع لاستجواب من الكل، كالعادة ايضاً سمعت نفس السمعونية، وجلست بانتظار البدء بالجلسة، وحين أمد يدي للحقيقة لأخرج قلماً او ما شابه يحضر احدهم ليذكرني بالملعونات، يظن اني سأخرج كاميرا، حتى التسجيل كان ممنوعاً، لدرجة ان القاضي نفسه حين اخبره المشاركون بالجلسة اني صحيفي امرني بعدم التسجيل او التصوير، «ما في حد بركن على حد بهالبلد». كنت الوحيدة بالقاعة، الكراسي تصفق فارغة، والقاعة تضج بالهدوء القاتل، لدرجة انه اذا همس احدهم فانه سيبعد مشاركاً وليس هاماً. حضر القاضي، الكل نهى واحد المشاركون في الجلسة نظر الى تحديداً ليرى ان كنت سأتفق ام لا؟ شعرت اني مراقبة من الكل، من الأمن الذي وقف بجانبي وكان يقرأ كل كلمة اكتبه، ومن المشاركون في الجلسة، والشهود، الكل كان يجدلو كان يامكانه فحص هوبيتي؟ لم يكن الامر لهذه الدرجة من التعقيد في محكمة بداية رام الله، يبدو ان المتهمين هنا اثروا أمراً، فالكل يحرص على حماية اسمائهم من النشر.

### هل يغتر القانون على الفاسدين؟

تأكيد الجميع بين فيهم القاضي على حظر التسجيل او التصوير ذكرني بما قاله وزير الاقتصاد السابق د. كمال حسونة حين سأله: لماذا لا يتم الاعلان عن التجار الفاسدين؟ حينها قال ان هذه مسؤولية النائب العام واحتقاره، وبين سأله النائب العام ذات المسؤولية، قال ان المحاكمات تكون علنية، والتحقيق سري، وما عليكم كصحفيين الا حضور الجلسات لمعرفة الفاسدين ونشر اسمائهم، لكن كيف سأفعل ذلك ان كان تسجيل الاسم ممنوع، ليس من الضرورة التشمير بالفاسدين حتى يكون ذلك عقاباً ورادعاً لهم، فهل تكفي عقوبة الغرامة المالية بمبالغ محددة لتأجير او شخصية فاسدة سرت الملايين من اموال الشعب، ونشرت الآثار الدمرة للمواد الفاسدة التي روجت في الضفة وغزة وهي غير صالحة للاستهلاك البشري؟ هذا هو نص قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعمول به حالياً، «يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من خمسة دنانير الى خمسين ديناراً أو بادى هاتين العقوبتين: أ. من غش مواد مختصة بذلاء الإنسان أو الحيوان أو عاقير أو اشربة او منتجات صناعية او زراعية او طبيعية معدة للبيع. ب. من عرض احدى المنتجات او المواد السابقة ذكرها او طرحها للبيع او باعها وهو على علم بانها مغشوشة وفاسدة... الخ.

السؤال الأهم، ماذَا لو كان هذا الغشاش قد ربح الملايين من غشه، وغم بخمسين ديناراً!!، لو كنت تاجرًا فاسداً الضائع تجاري، «والله لا يردهن فالخمسين دينار». مادة ٣١ من قانون حماية المستهلك الفلسطيني في فرعها الثاني تقول: تأمر المحكمة بنشر اي حكم تصدره في هذه الجرائم في صحيفة او اكثر من الصحف المحلية على نفقه المحكوم عليه.

ماذا عن قانون حماية المستهلك لعام ٢٠٠٥ الذي يتعامل مع قضايا الفساد على انها جنح وليس جنایات؟؟!!

### ماذا حضر جلسات المحاكم...

اذا كان حضور صحفي لجلاسة محكمة يحتاج لكل هذه الرقابة وكل هذا التعقيد، اذاً ماذَا يلومنا القضاء على عدم التغطية الاعلامية لقضاياها؟؟، السؤال الآخر، بما انه لا يحق قانونينا منع الصحفي من حضور جلسات المحكمة، اذن ماذَا لا يجعل القضاء يعتمد على وجودنا، وخاصة الصحف اليومية والاذاعات، فوجود صحفي في القاعة يربكهم لهذه الدرجة، لكن في حال الاعتداد على حضور الصحفيين سيسريح الامر طبيعياً.

تأجييل القضايا ايضاً مثير للاهتمام، واعتقد انه لو كان هناك متابعة جدية للموضوع من قبل وسائل الاعلام لاختلف الموضوع، ولكن الفساد أقل، ولكن الفاسد اقل جرأة على متابعة فساده، كذلك لكان هناك جدية اكبر في القضاء وحرضاً اكبر على تحقيق العدالة.

لماذا لا نسمع بند اعلامي وتحليل للقوانين المعول بها فلسطينياً، وخاصة اذا كانت لا تلائم حالتنا كفلسطينيين كونها أردنية وقديمة تم التعامل بها منذ الستينيات حتى الان؟؟... الامر الاكثر اهمية، لماذا يمنع نشر اسماء الفاسدين،ليس هذا تسترا علينا على جرائمهم؟؟

ابقي سؤالى مفتوحاً لوسائل الاعلام الفلسطينية، اين انت من السلك القضائي؟؟!!!

## المبادئ الأساسية لتفطية أخبار المحاكم»

بناءً على تكليف من «مساواة» أعد الاستاذ ماجد العاروري من المركز الإعلامي في وزارة العدل والمسؤول السابق في دائرة الإعلام القضائي التابعة لمجلس القضاء الأعلى، ورقة بعنوان «المبادئ الأساسية لتفطية أخبار المحاكم»، قدمها في الدورة المذكورة.

وبالنظر لأهمية ما ورد فيها تنشرها «عين على العدالة»:

### أهداف التفطية الإعلامية للمحاكم:

- اعداد تقارير اعلامية حول جلسات المحاكم.
- حضور الصحفيين لجلسات المحكمة يجعل القضاة وأعضاء النيابة يدركون أنهم يخضعون لرقابة، وهذا يحthem على الانصاف.
- يساعد وجود الصحافة في جلسات المحاكم على تحقيق العدل.
- حضور الصحفيين يثبت في نفس المدعى عليه ومحامي الدفاع احساساً بالثقة.
- تساهم عملية تغطية أخبار المحاكم في تعريف المواطنين والمسؤولين بآراء مؤسسة القضاء ومدى قيمتها دورها.
- مراعاة المحاكمات ونشر ذلك، يشكل وسيلة لتقدير احتياجات النظام القانوني.

### كيف يمكن الحصول على معلومات تخص المحاكم:

- بناء علاقات مع الأشخاص الذين يمكنهم العمل كهزمات وصل في الموقع الذي ستجري فيه المحاكمة.
- يجب التعرف على تواريف المحاكمات المهمة وأماكن انعقادها والقوانين التي تقدّم بموجبهها.
- بناء علاقات مع المحامين ذوي العلاقة بالقضايا.
- البحث عن الأسباب المحددة التي أدت إلى المحاكمة.
- اجراء مقابلات مع الأشخاص الذين يمكنهم تقديم معلومات وتفاصيل ضرورية تساعده على فهم القضية.
- يجب أن تكون لدى الصحفي غير متاح، مستقل ومتخصصاً نوعاً ما.
- يجب أن تكون لدى الصحفي فكرة مسبقة عن الأشخاص الذين يجب مقابلتهم.

### تواجد الإعلاميين في قاعة المحكمة:

- يفضل إذا كان وضع المحكمة يسمح بذلك، أن يجد الإعلاميين مكاناً للجلوس، بحيث يظهرهم غير متاحين ومحابين في قاعة المحكمة.
- للصحفيين الحق في دخول قاعة المحكمة لأن القاعدة العامة أن المحاكم علنية.
- لا يحترم الإعلاميين في فلسطين إلى إذن خاص للدخول إلى قاعة المحاكمة، لكن استخدام الكاميرات أو أدوات التسجيل أو الخلوصيات يحتاج مثل هذا الإذن.
- يمكن للصحفيين السعي للحصول على إذن لحضور جلسات المحاكم العسكرية والتي تكون عادة مغلقة أمام الجمهور.
- يفضل أن يقوم الإعلاميين بتدوين ملاحظات أثناء المحاكمة ويجب السعي للحفاظ على أمن المعلومات المدونة.

### العلومات التي يجب أن يتضمنها أي تقرير صحفي:

- تاريخ المحاكمة ومكانها.
- خلفية القضية والتهم المنوبة.
- وقائع القضية والقوانين المطبقة.
- هل وجد مراقبون أثناء المحاكمة.
- الحالة العقلية والبدنية للمتهم.
- تقدير للإنصاف في إجراءات المحاكمة.
- تعلقات مختصين حول المحاكمة.
- معرفة هل محامي الدفاع أو النيابة نية لاستئناف قرار المحكمة.
- رد فعل ذوي المتهم على المحاكمة.
- السجن الذي ينقل إليه المتهم بعد المحاكمة.
- معرفة هل تعرض المتهم للتعذيب، وهل أثير ذلك أثناء المحاكمة.
- معرفة هل تعرض المتهم للإساءة قبل أو أثناء احضاره للمحكمة.

## محاكم غزة .. بنى شحيحة متهالكة وفوضى إدارة تزيد واقع القضاء مراارة

**تقرير الإعلامي: حامد حرز الله**

وكان القضاء الفلسطيني في قطاع غزة الذي يختنق او يكاد في ضيق، عدا عن الصخب في مقار المحاكم القديمة المكتظة بالاجساد وبالضجيج والملفات المتراكمة، وتعمق الفوضى الادارية والشجار الدائم بين رجال الأمن والمرأجين وممثليهم، كي تتباطئ العدالة وتتكسر القضايا، ويزداد الواقع المر مرارة.

شح الأمكانات وضعف البنية التحتية لجهاز القضاء ظاهرة تبادر وتنحدر عن نفسها في محاكم القطاع دون ان تنتظر من يوضحها للوفد الصحفي المحلي الذي زار محاكم غزة بتتنظيم من المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) بالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية، للوقوف على الوضع القضائي في القطاع وابرز المشكلات التي تواجه عمل المحاكم.

لا قاسم مشترك اكبر او اصغر يجمع حال المحاكم الغربية الاكثر من حالة الاختناق التي تجدها بفعل المقار المنفصلة وقدم المبني الاول بعضها للسقوط، والازدحام والاكتظاظ في الغرف والردهات والممرات وضيق الغرف والممرات، وقدم الاناث مقرونا برؤدة المكاتب وسوء ادارة الوقت والعمل وترتيب وتدليس الملفات، الأمر الذي يعرقل سير وسلامة العمل.

**المحامون .. من يعين عبد المعين؟**

يعاني المحامون والمفترض انهم الجهة التي تعين المواطن واصحاب الحقوق والداعوى على نيل واسترداد حقوقهم الى عبد المعين كي يعيّنهم اليوم في المرات الضيقة، التي تشهد شجارات لا تقاد تنتهي مع رجال الأمن، وجراء مشقة الانتظار بانتظار رسماع المثادة عليهم بفعل الحاجة الى التنقل الدائم بين المحاكم في البنية المنشطة، والتي يحتاج التنقل بينها الى عبور الشارع المكتظ بالمركبات او الانتظار تحت اشعة الشمس لتابعة عملهم، فقد يتتصادف وينادى عليهم الى محكمة وهم في المحكمة العليا أو محكمة البداية أو الاستئناف الكائنة في المبني الآخر.

### عمل متكامل

ومن اللافت تفضيل المحامين الذين التقيناهم عدم نشر اسمائهم على التصريحات التي افضوا بها ردا على الاستئلة: المحامي (م.ف) تحدث عن طبيعة وتكامل عمل المحامي في اطار القضاء وتحقيق العدالة، مذكرا بدور المحامي الكبير والفعال في المحكمة، ورأى المحامي الذي فضل الاشارة الى اسمه بحروف، أن تكامل الاطراف الاساسى لا يستقيم ولا ينجح التقاضي ولا تتحقق العدالة بغيابه، واردف: لا تعمل المحاكم دون محامين أو قضاة أو نواب، فعمل الاطراف الثلاثة ضروري حتى يتوصى إلى حكم وإثبات الحقوق لأطراف الدعوى من مدعى ومدعى عليه أي الموكلين، ومن البديهي «مضي في توضيح الفكرة بلغة بسيطة» ان تتبعق جلسات يحددها القاضي وبينما الجلوس والراغفة حتى يتوصى القاضي للقرار بعد سماع الدلائل والبراهين وابراز الأوراق المتعلقة بالقضايا المعروضة أمام المحاكم المختصة.

### أوضاع مأساوية

وعدد المحامي (م.ف) الظروف والصعوبات التي يواجهها المحامي داخل المحكمة في المبني القديم واحتلاله للسقوط والغرف الضيقة جداً التي لا تتسع سوى لشخصين، وصعوبة تنقل المحامين جراء ضيق وازدحام الممرات التي لا توفر لهم متسعاً وخاصة المحاميات، اللواتي يضطربن الى قضاء اوقات طويلة بانتظار الجلسات في المرات الضيقة المزدحمة بالخصوص والمرأجين وأصحاب القضايا، وبين المدخين في تلك المساحة، وسوء تعامل رجال الأمن مع المحامين والشجار الذي لا يكاد ينتهي معهم، وهو ما دفعه للتساؤل باستغراب ومرارة عن دور رجال الأمن في المحكمة ، وهل هو فقط للتشاجر مع المحامين؟

### فوضى الملفات

وأثار المحامي (م.ج) قضية الايثان وفوضى ترتيب وتحضير الملفات للقضايا، ومحنة المحامين في العثور على الملف المطلوب واللازم لسير العمل في الوقت المتأخر لتصوير أقوال الشهود أو أقوال المدعى عليه أو المدعى، نتيجة وجودها في خزان غير مفتوحة الأبواب، وعدم ترتيبها وفق رقق تسلسلي، ما يسبب فضفاضتها او تأجيل القضايا. قد يقول المتعلمين بالاعذر أنها كثيرة هي المطالب كي ينهض القضاة بمسؤولياته في تحقيق العدالة وسيادة القانون كما ينبغي وفي ظل مبدأ استقلال السلطة القضائية، ولكن ماذا يقولون ازاء مطالب محامين من القائمين على زمام الأمور في غزة لتوفير مجمع محاكم فعلي يليق بالقضاء .. وبيان يقف الجميع أمام مسؤولياته لتنظيم العمل بما تيسّر، للحلولة دون عدم تراكم القضايا وتعطيل مصالح الناس وحجز الحقوق.. ولو من باب .. وذلك اضعف الامان.

## تعاميم

أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى تعديماً يتصل بالعملة القضائية، وذلك بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٠، مما أحدث ارباكاً في إجراءات التقاضي، وهو ما دعاه إلى إصدار تعليم آخر بتاريخ ١٨/٧/٢٠١٠، لتوضيح بعض ما ورد في التعليم الأول، وإزالة الارتباك الناتج عنه.

وبالنظر للأهمية القانونية الكامنة وراء مثل هذه التعديمات، فإن «عين على العدالة» تنشر التعديمين:

 National Authority لجنة العدالة لجنة العدالة	 السلطنة العُمانية السلطنة العُمانية سلطنة عُمان بحسب التقليد العُثماني
<b>رئيس المحكمة العُمانية</b> رئيس مجلس القضاء، الأستاذ	<b>القائم / قرير المهام</b>
 سلطنة عُمانية العُمانية لجنة العدالة رئيس مجلس القضاء، الأستاذ ١٣-٢٠١٠ ٩٤٢	
<p>بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية رقم ١ لسنة ٢٠٠٢          وتعديلاته العظام العادة والعدالة من هذا القانون          أصدر التعميم التالي:</p> <p>لهمّة، إنّ السلطة القضائية بمقتضى المادة ٣٥ من قانون السلطة القضائية، مستثناً من ملائكته، هذا التعميم          النموذج ١٥/٧/٢٠١٠، وذلك باولية شهر آب من ذات العام.</p> <p>فيما ينشر المحكمة العُمانية في نظر الأمور المتعلقة بالمحكمة العُمانية، فلقد رشح          بمحض اختياره الأهلين.</p> <p>لذلك، ينبع نظام العدالة في عمل القضايا إثباتها وإثباتها بغير ترتيب وترتيب رئيس مجلس كل          محكمة، وبما يليق وتحقيق العدالة العادلة وطمأن حسن سير العمل.</p> <p>(إيهـ) برفع التعليم العدلي بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٦ رقم ٦٠٦ بشأن إجازة المحامين اعتباراً من          ٢٠١٠/٩/١٥ حتى ٢٠١٠/٩/١٥ بناءً على طلب مجلس نقابة المحامين.</p> <p>فيما يليه، مع ما ذكره العلامة، برفع عن عدم شطب أو إسقاط الدعوى التي يمثل فيها المحامون، لا مما          ينتهي من المحظوظ باسم المحكمة التي تنظر دعواهم، وذلك في الفترة الواقعة ما بين ٢٠١٠/٩/٣١          و ٢٠١٠/٩/١٥، حيث تغادر هذه الفترة بمثابة صلاة العدالة بالنسبة لهم.</p> <p>مع تأكيد المودة والتقدير.</p> <p></p> <p>القائم / قرير المهام          رئيس المحكمة العُمانية          رئيس مجلس القضاء، الأستاذ          سلطنة عُمان بحسب التقليد العُثماني</p> <p></p>	

Palestinian National Authority  
Judicial Authority  
Chief Justice Office



السلطة الوطنية الفلسطينية  
السلطة القضائية  
مستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى

### التعزير



الصادرة / رئيساً، ومستشار المحاكم المدنية المحترمين

النوع: تعزير

عليهما علی التعميم الصادر عن مجلس القضاء الأعلى رقم ٩١٤/٢٩ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٣ ينصب ما ورد في البند الأول والرابع منه كتعزير لنحوه إلى فن:  
 أولاً: بتصويم ما ورد في البند الأول من التعميم فيما جاء ذاكه على حكم القانون وما ورد في بعض العادة (٣٥) من فقرة السلطة القضائية بشأن السلطة القضائية.  
 ثانياً: بتصويم ما ورد في البند الرابع من التعميم سالف الذكر تضمنه المحاكم في النظر في بعضها، وبخصوص ما ورد في البند الرابع من التعميم سالف الذكر تضمنه المحاكم في النظر في بعضها التي سبق وأن تم تعديها بالذكر ما بين المحاكم والمحكمة في الفترة الواقعة من ٢٠١٩/٦/١٣ ونهاية ٢٠١٩/٧/١٣.

يعود المحظوظ

القاضي: رئيس المحكمة  
رئيس المحكمة العليا  
مستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى



سلطة القضاء



ويذكر أن «مساواة» علمت بأن الإرباك المشار إليه أعلاه أدى إلى تأجيل عدد من القضايا الهامة، وأعتمد السير في الدعاوى خلال تلك الفترة على اجتهادات القضاة والهيئات القضائية، الأمر الذي أثر سلباً على حُسن سير التقاضي وانتظام العمل لغايات النظر في الدعاوى، التي كان قد تم تعين موايد النظر فيها خلال الفترة الواقعة بين ١٥/٧/٢٠١٩ و ٨/٧/٢٠٢٠ من العام الجاري.

**قرارات المحاكم النظامية أيضاً لا تنفذ**

ووجهت «مساواة» مذكرة إلى دولة رئيس الوزراء، طالبت من خلالها بالإفراج الفوري عن مواطن مدنى، تم توقيفه من قبل النيابة العامة، وتمت إحالته إلى محكمة البداية التظامية، بموجب لائحة اتهام قدمت إليها من قبل النيابة العامة، حيث قررت المحكمة إخلاء سبيله بالكافلة. وبعد إتمام شروط الكفالة واستصدار أمرًا بالإفراج عنه، توجهت أسرته إلى مكان توقيفه في مقر الأمن الوقائي، الذى قام بإعاده احتجازه بعد إصالحه إلى بوابة المقر.

ونظرًا للأهمية المذكورة، لاتصالها بعدم تنفيذ قرارات المحاكم الصادرة عن القضاء النظامي في الدعاوى الجنائية المحالة إليها، فإن «عن العدالة» تنشر المذكرة بمنصتها الحرفي:



القانون و عدم الاتساع لاختصاص القانون والقضاء ، والاستبعاد عن شفاعة المحكمة المختصة الاحترام ما يخص  
بالحكم القانوني الأساسي ويشمل في الواقع و ملطفاً لمصريح نصوص القانون الأساسي العدل الذي يتغافل  
جريدة يعاني فيها بالحق والعزل من الوظيفة إضافة إلى قرارات السلطة التشريعية .

### دولة رئيس الوزراء

ستندا لما ينادي به أعلاه وتقدير التطور؛ البالغة القراءة على استمرار ظاهرة عدم احترام القانون، و عدم تقدمة  
قرارات القضاء، توجه إليكم بحكم سلطاحتكم وسلطاتكم والختاماتكم بطلب اصدار الأمر الفوري  
المتحجز في العروض العاجلة وذلك لأمور الباهة ببيان سراحه دوراً ودوراً ودون إعطاء

وإثبات بذلك الاستلام والتسلیم .

برفقان المحنة - عز

- حكم المحكمة ، أمر الأفراج
- شكرى العذانى للعلن لمسلم

تحريراً في 2010/2/22

للعلم والإطلاع وتمت المقتبس القانوني لسنة البر

- معايير ورؤى الشاملية
- تقييم واصفاته مجلس التربية السادس
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

«مساواة» تلقت جواباً خطياً على مذكوريها صادراً عن المساعد الأمني لوزير الداخلية، جاء فيه:



«مساواة» تشير إلى أن إجابة المساعد الأمني تنطوي على موضوع ورأي مثير للجدل، ويستحق الوقوف أمامه، لبيان مدى مطابقته لصحيح حكم القانون. وكانت «مساواة» قد توجهت بذكرة مماثلة، طالبت فيها بتنفيذ حكم محكمة العدل العليا القاضي بالإفراج الفوري عن طالب جامعي، تم توقيفه على خلاف حكم القانون، جاء فيها:



وشكل في الواقع وطبقاً لتصريح نصوص القانون الأساسي المعجل السياسي المعمول به عليهما بالمعنى والعمل من الوظيفة إضافة إلى إزام السلطة بالتعريف

### دولة رئيس الوزراء

ستنال لما يليه أعلاه، ولنظر الخطورة الشديدة على استقرار ظاهره عدم احترام القانون، و عدم تقييد فوارات النساء، توجه إليكم بحكم سلطاختكم وسلطاتكم وأختصاصاتكم بطلب اصدار الأمر الفوري لمحظى المواطن المدني الذي حدد أسمه هاشم ياطلاق سراحه فوراً ودون إبطاء، حيث أنه ملتبس بـ جائحة مبررية في الفصل الآخر من السلطة الرابعة

والتي هي فلق الاحترام والتقدير

برفق سلطة من

- حكم المملكة
- شكرى شرابلى "مسؤولاً"
- كتب المكتب العام
- جهة مسؤولة عن جائحة مبررية

تحريرها فى 22/2/2010

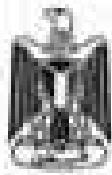


للمراجعة والتقديم للجهة المختصة القانونية سلطة إلى:

- مختار وزیر الشابکة
- رئيس واعضاء مجلس إدارة الصندوق
- الهيئة المستقلة لحقوق المواطن

«مساواة» تلقت ردًا خطياً من المساعد الأمني لوزير الداخلية، جاء فيه:

Palestinian National Authority  
Ministry Of Interior



سلطة الوطنية الفلسطينية  
وزارة الداخلية

## إطلاع الأوصي المقرر

Minister's Security Assistant

التاريخ : 2010/03/10

الرقم: 2010/03/MSA/372



الأخوة / المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة» ... خطأه الله،

تحية الوطن ويعود

### الموضوع : تلقي قرارات المحاكم

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وطبقاً على كتابكم بتاريخ 2010/02/22 بشأن شكرى السيد/حمد  
أحمد خالد رائد العذاب الجامعي/لاري حمد أحمد خالد من بين زملاء، ثنيتكم بأنه تم إيقاف العذور بتهمة  
الإخلال بالأمن والتعدي العام في سجن المخابرات العامة منذ تاريخ 20/12/2009، حيث بقي مرفقاً لمدة  
شهرين، ثم تم إخلاؤه سليماً من سجن المخابرات العامة تنفيذاً لقرار محكمة العدل العليا.

ونحن نحيطكم ببيانكم الشفهي

المساعد الأمني للوزير

البراء / محمد جابر



«مساواة» تتساءل عن الصلاحية القانونية لجهاز المخابرات العامة في توقيف الأشخاص لمدة شهرين دون إحالتهم إلى النيابة العامة، خاصة وأن قانون الإجراءات الجزائية لا يمنح الصلاحيات العدالة، ومن ضمنها الأجهزة الأمنية، صلاحية القبض على الأشخاص لأكثر من (٢٤) ساعة. كما تشكر «مساواة» الجهات ذات العلاقة لالتزامها بتنفيذ حكم محكمة العدل العليا، متمنية تواصل هذا الالتزام، وانسحابه على كافة القرارات القضائية، إعمالاً لحكم القانون الأساسي، وقانون السلطة القضائية، اللذان ينصان على: أن عدم تنفيذ الأحكام القضائية، أو المماطلة، أو التباطؤ في تنفيذها، أو تأخير تنفيذها، يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، موجبة للعزل من الوظيفة. إذا كان مرتكبها موظفاً عاماً، وضامنة لتعويض المواطن المتضرر جراء تلك الجريمة.

## حتى البلديات ترفض تنفيذ قرارات المحاكم؟

وجه المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، مذكرة إلى معالي وزير الحكم المحلي، طالباً الإيعاز للجهات ذات العلاقة في بلدية الخليل التقيد والانصياع لحكم محكمة العدل العليا القاضي بإعادة أحد موظفي البلدية إلى عمله حسب الأصول.

ونظراً لأهمية المذكورة من الزاوية القانونية، فإن «عين على العدالة» تنشرها:



البلدي، إلا أن المجلس البلدي (السلطة المحلية) لم يتم تنفيذ قرار محكمة العدل العليا، ما يشكل مخالفة جسمية لحكم القانون ويمثل الامتناع عن تطبيقه. مع أن الامتناع عن تنفيذ قرار القضاء يعنى جريمة وفقاً لأحكام القانون الأساسي للعمل السياسي المعمول.

### معلى وزير الحكم المحلي

إن الامتناع عن تطبيق قرارات المحاكم لا يصب إلا في الاتجاه المعاكس للتوجهات التزام الدولة بحكم القانون، وعليه نتوجه إلى حضرتكم أهلن منكم لأخذ الإجراءات اللازمة من أجل تنفيذ قرار القضاء، والإيمان لمجلس بلدية الخليل بضرورة الاصناف التوري لحكم محكمة العدل العليا حسب الأصول، ووضعه موضع التنفيذ هنا بعدها سيدة القانون وتطبيقها للتكتبات العلية الصادرة عن فخامة الرئيس وحكومة رئيس الوزراء والمستشارية التزام السلطة بتنفيذ قرارات المحاكم دون تأخير أو إغلاقه.

مع الاحترام،

تحرير: 2010/2/1

وزير الحكم المحلي

شلم وامتناع رحمة القدس القانوني سامي دائز دبور

وزير الحكم المحلي

الستار القانوني لخدمة الرئيس

بالمقدمة - معالي رئيس المحكمة

- معاذ رفيف مطر

- عبد الرحمن مطرن رئيس القضاء الأعلى

- رئيس وأمين مجلس نقابة المحامين

- رئيس مجلس النقابة، الأوصاف



وكانت «مساواة» قد توجهت بمذكرة مماثلة إلى دولة رئيس الوزراء مطالبة بالإيعاز الفوري إلى جهاز الاستخبارات العسكرية للإفراج عن المواطن المدني ضياء حمدان على مصلح، الذي قضت محكمة العدل العليا ببطلان قرار توقيفه. وكذلك الأمر بالنسبة للإفراج عن المواطن المدني شادي خميس براش من مخيم الأمعري، الذي قضت محكمة العدل العليا بالإفراج الفوري عنه، على اعتبار أن إجراءات توقيفه من قبل جهاز المخابرات العامة مخالفة للقانون، وواجبة الإلغاء.

ونظراً لأهمية المذكرة من الزاوية القانونية، فإن «عين على العدالة» تنشرها:



المركز الفلسطيني المستقل للأبداء والقضاء - مساواة  
Building an independent and free Palestine - Musawaat

دولة رئيس الوزراء، الدكتور سلام فياض الع豕ّر

ال الموضوع: تقبلاً لقرار المحكمة

تحية طيبة وبعد:

نعم السوفلن حمدان على حدث مصالح من سبعة ملايين، بتاريخ 2010/1/13، متكون إلى العراك الفلسطينيين لاستقلال المقدمة والقضاء، «مساواة» حول الارتفاع عن تقبلاً لقرار محكمة العمل العليا رقم 2009/829 الصادر بتاريخ 2010/1/10، والت至此 بالإفراج الفوري عن فيه المواطن شادي الع豕ّر المتضرر من قرار هذه النساء العسكريين، حيث أدين حمدان على حدث مصالح.

ورفقاً للشكوى، وقرار محكمة العمل العليا (المرفقان مع هذه الشكوى)، فإن المواطن شادي حمدان على حدث مصالح موافقة من قبل هيئة النساء العسكريين، حيث قرار توقيفه من قبل جهاز الاستخبارات بتاريخ 2009/8/27، ولم يتم الإفراج عنه حتى الآن. وقد توجهت وسائل المتضرر العاملين لدى البرغوثي، المحكمة العليا العليا ملائعاً بقرار توقيفه، وبذلكما الإفراج عنه، وقد استجابت محكمة العمل العليا لطلبه وأصدرت حكمها بتأييد قرار وليو غرامات توقيفه السوفلن حمدان على حدث مصالح والإفراج الفوري عنه من مكان توقيفه، إلا أن ذلك لم يحدث، وما زال متضرر على تاريخ كتابه ضد الشكوى، مع أن ل Sovlen استطاعة رفع دعوى قرار عن محكمة العمل العليا يختص بالإفراج عنه، بتشكيل مذكرة جسمية واتباعها على مدار ٣٢ شهراً من التقويم، لا سيما القانون الأساسي الذي يطلب كل التشريعات، وذلك ٣٢ منه تنص على أن «كل انتقام على أي من العروض الشخصية والغيرات العامة التي يكتسبها القانون ، جريمة لا تستقطع الدعوى الجنائية ولا تحددة الثالثة عليها بالاتفاق، وبحسن السلطة الرقابية تجريضاً عادلاً من وفتح طاولة الإعداد».

البررة - البرج - السابع عشر السادس - مقابل مدخل قاعة المحكمة العليا  
14 March Al Sabaa Al Sevda Street, in front of Shafiq Al Khayat Business Center  
تلفون: 00970 2 342 8870 - فاكس: 00970 2 342 8866  
E-mail: [musawaat@musawaat.ps](mailto:musawaat@musawaat.ps) - [www.musawaat.ps](http://www.musawaat.ps)

والسادة ١٠٦ من نفس القانون والتي تنص على: أن «الإعفاء الضريبي ولجمة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أن تحو جريمة يعذب عليها بالتعذيب، والعزل من الوظيفة، ويعذب من السلطة الوطنية تعزيزاً كائلاً له»، وكذلك المواد ١١ أو ١٢ من نفس القانون، وبذلك إن إخلالكم المسرّع بتنفيذ الأحكام القضائية.

**دولة رئيس الوزراء المعذّر م**

إن لستم لتجازف ببراءتي أنتو رسم صدور قرار قضائي يطعن بالإذراجه عنه، يكتفى عن سلسلت خطورة فسادكم الشروع عن القانون من الجهات التي يقع من مسؤوليتها تعذيب القرويين وأخركم قرارات القضاء والاعتراض عليها، مما يشكل تهديداً لدولة العدالة ولقروين التي تشندها، ويضرّب عرضه العاطل بهذا سلوككم القرويون.

**دولة رئيس الوزراء المعذّر م**

لستانا لما يهدىء أهلنا في المركز الفلسطيني لاستئصال العصابة والقضاء، نسألاً توجيهه إلى دولتكم أهلن منكم لتجازف الإجراءات الالزمة من أجل تنفيذ قرار القضاء بالإذراجه عن المواطن العربي منهاء الدين مدنان على مصالحه، الصادر عن محكمة العمل العليا بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٥، وذلك على وجه السرعة الممكنة، ووضع سياسكم للدولة موسيع للتنفيذ، والأخركم بتنفيذ كافة أحكام القضاء النهائي.

مع احترامكم  
مسعود

مع الاحترام،

٢٠١٠/١١/١٦

العلم والامتناع وفتحة العصافير لقانون سنة ١٩٣٦

- مطر زعيم العصافير  
الدائم ٢٠١٠/١١/١٧  
- سعادارين مجلس القضاء الأعلى موجود في منزل رئيس مجلس

## استجابة مقدرة

وجه المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة» مذكرة إلى فخامة الرئيس، طالب من خلالها اعتبار الثامن من آذار عطلة رسمية مدفوعة الأجر للنساء العاملات في الوظيفة العمومية، عملاً بالمرسوم الرئاسي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، المنشور في العدد ٦٤ من الوقائع الفلسطينية بتاريخ ٣١/٥/٢٠٠٦، وجاء في المذكرة أن عدداً من الوزارات والدوائر الحكومية لم تلتزم بالمرسوم المذكور، مما يُعدّ مساساً بحقوق النساء العاملات بالوظيفة العمومية مادياً ومعنوياً.

 <b>المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء - مساواة</b> Building on Independence and Just Palestine - مساواة	<p><b>فخامة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية</b>  <b>رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية السيدة مهروة عباس المحترم</b></p> <p>المرسوم الرئاسي رقم ١٣ / ٢٠٠٦ المنشور في الوقائع الفلسطينية عدد ٦٤ بتاريخ ٣١/٥/٢٠٠٦          والخاص باحتلال الثامن من آذار يوم عطلة رسمية مدفوعة الأجر  <b>للنساء العاملات في الوظيفة العمومية</b></p> <p>الغالية رئيسة دولة،          مثلك على السادة من سلطتها من يعززها إلى فلسطين، والسلطنة بالاعتبار الثامن من آذار يوم عطلة رسمية          مدفوعة الأجر للنساء العاملات في الوظيفة العمومية، والاتصال بمنشورة المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه، وعلى          الرغم من تكبيدهن يوم الرئيس بين المرسوم مثلك ساري المفعول ورثب ذلك، إلا أن الوزارات          والدوائر الحكومية لم تلتزم به، الأمر الذي يهدّد خروجاً على المكتوم الرسوبي، وما يتطرق النساء          العاملات في الوظيفة العامة معاشرها وبعذرها،          إذا فوجئت بأحد من المنشورات العقد المكتبي الكاريدي المذكور وما يليها من تعليم النساء العاملات من عطلة          الثامن من آذار لهذا العام، وإبلاغه لغير يوم الثامن من آذار لهذا العام إلى مذكورين السابعة، والإيمان          بالحكومة بمحض رضاها والاتصال بمنشورة المرسوم الرئاسي مثلك          على رئيسة لائحة المنشورات والمذكرة المرسومة الرئاسي من قبل كلية العدالة الرسمية للسلطة بفتحها          حسب الأصول.</p> <p style="text-align: right;">وتحتفل باليوم العالمي للإنتفاضة والتحرير</p> <p style="text-align: right;">٢٠١٩/٣/٨</p> <p style="text-align: center;">العنوان: المنشورات العقد المكتبي مكتب رئيسة لائحة المنشورات          Al-Balad 1, the upper floor of Majlis Al-Aqsa Building          Tel: 022970 2 2429879          Fax: 022970 2 2429886 - بيت المقدس -          msa@msawat.ps - www.msa.ps</p>
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

وقد علمت «مساواة» أنه وفي أعقاب إرسال مذkerتها إلى فخامة الرئيس، استجاب عدد من الوزارات للمذكرة، كما خصصت بعض الوزارات الأخرى، ومجلس القضاء الأعلى يوم الثامن من آذار كيوم احتفالي. وتثمن «مساواة» الاستجابة المذكورة، وتأمل الاستمرار بها احتراماً للمرسوم الرئاسي، وتقديراً لدور المرأة العاملة، بحيث يعتبر يوم الثامن من آذار يوم عطلة رسمية مدفوعة الأجر، وفي حال قيام المرأة العاملة في الوظيفة العمومية بالعمل في هذا اليوم لمقتضيات مصلحة العمل، يُصرف لها أجراً ماضعاً سندياً لأحكام المرسوم الرئاسي النافذ.

## الى متى....

ووجهت «مساواة» مذكرتين إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، طالبت في الأولى إعادة النظر في قرار رئيس المجلس القاضي بتخصيص سيارتين من سيارات الحركة التابعة للمجلس، إحداهما مدير مكتبه، والأخرى لرئيس قلم المحكمة العليا، وذلك بالنظر للتداعيات السلبية المترتبة على القرار المذكور، وما قد يثيره من تغيير في معايير التخصيص، وما يثيره من حساسيات. وطالبت في مذكرتها الثانية بالإيعاز للسادة القضاة، بإزالة الالتفات عن مكاتبهم عندما كانوا محامين، والتي لا تزال معلقة عليها حتى الآن، الأمر الذي من شأنه المساس بمبدأ استقلالية القاضي، والخروج عن قواعد السلوك الناظمة لعمله.

وبالنظر لأهمية المذكرتين من الزاوية القانونية، تنشرهما «عین علی العدالۃ»:



المؤتمر الشعبي الفلسطيني لبناء دولة مستقلة وعادلة - مساواة  
Building an Independent and Just Palestine - Musawa

سعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى المحترم

ال الموضوع عن تخصيص سيارات العرفة التابعة لمجلس القضاء الأعلى

تحية طيبة وبعد...،

نُحيت «مساواة» إن سعادتكم بصدور قرار بخصوص تخصيص سيارتين من سيارات العرفة التابعة لمجلس القضاء الأعلى لبعض المحامين مكتبةكم وثانية لرئيس قلم المحكمة العليا

إن «مساواة» ترى أن لهذا القرار تداعيات سلبية خطيرة لكافة معنيين قانوناً ، ومتطلبات العمل في مجلس القضاء الأعلى ، وإنما ذلك من التغير في معايير التخصيص وما قد يثيره من حساسيات ، إن معاشر وحى هذا القرار موضع التطبيق الودائى إلى انتخاب خطيرة لرئيس القلم ومجلس القضاء الأعلى في ظل هذه الامر الذي يهدىنا إلى مطالبتكم باصدار قرار مسرىج بالغداة وعدم رفعه موضع انتهاها بغيرها وقت ممكن .

والبلورة معاً لبيان الاعتراض والشكوى

لحررها في : 2010-9-2





المركز الفلسطيني لاستقلال، الأمانة والقضاء "مUSAWS"  
Building an Independent and Just Palestine - MUSAWS

السادة رئيس واعضاء مجلس القضاء الاعلى المحترمين

الموضوع: ازمات مكاتب السادة القضاة الموضوعة على مكتبيهم ایان ان كانوا محظوظين قبل انتقالهم  
بوظفهم القضائية

الحية طيبة وبعد،،،

لقد "مسؤولاً" العديد من الملاحظات والتسليات المتعلقة بالاسباب الدافعه لبقاء ازمات مكاتب السادة  
القضاة الموضوعة على مكتبيهم ایان ان كانوا محظوظين وقبل انتقالهم وظيفتهم القضائية واستمرار وجودها  
حتى اليوم ، هنا في مركز "مسؤول" نرى ان استمرار تعليق ازمات السادة القضاة ایان ان كانوا محظوظين  
على مكتبيهم حتى اليوم امراً يختلف تأثيره المحظوظ ومتغيرات ووجهات الوظيفة القضائية ، ويعنى  
بعدها استقلالية القاضي وقواعد الشرك الناطقة لعمله وحيث ان السادة القضاة لم ينذروا بالغصيم لازلة تلك  
الازمات فللترا نرى بن مجلسكم الموقر تلك مسلاحة الطلب من السادة القضاة لرثتها وعليه ذلك تأمل من  
مجلسكم الموقر الارسال في الطلب خطاباً من السادة القضاة لرثتها الفورية ودون ابطاء مما يعزز تلك  
جهود المتظلمين بزيادة القضاة وحيثه .

والبيان ماذا قائل الاحترام والتقدير



مكتب موسى بن علي - ٢٠١٠

العنوان: ٥-٦-٣٠٩



العنوان: ٤-٣-٦٣٧، شارع ابي القاسم، مقابل مدخل متحف دمشق للتحف  
(Al Biyara-Al Balad's-the court str, in front of Al-Baqaaq Antiques flower shop)  
تلفظ: ٠٩٧٣ ٢ ٢٤٢٤٨٦٦ - تلفون:

## تهنئة

تلقى أسرة تحرير «عين على العدالة» التهنئة التالية من المحامي شفيق شلش من رام الله:

### بسم الله الرحمن الرحيم تهنئة من أعماق القلب

الأخوه - هيئة تحرير مجلة / جريدة عين على العدالة - بكم فيكم هنئها -  
لقد إطاعت على ما جاء في مجلتكم من متابعة لاعمال أجهزة السلطة الوطنية  
التنفيذية منها والقضائية والادارية بكافة مساراتها ومتابعكم للحكم القضائي  
والمثابرة على تنفيذها حسب الأصول ومتابعة المسؤولين .  
وكذلك اعتبار مجلتكم تلك متبرأة على إلزام وابصال صوت المظلومين  
للمسؤولين .

بصراحة تامة لقد فوجئت بهذا الصوت الحر الذي يصبح بكلمة الحق دون خوف  
من ردة فعل الجائب الآخر مما أثلج صدرني وأصبح عندي بريق أمل في أن هذا  
الوطن لكل هذا الشعب وهذا الشعب لن يرتكب وسيبقى صادقاً وآتياً شاملاً علينا  
صلباً كأشجار الزيتون لا ترهبه العاصف .

لأنني أشد على أيديكم في أن تبقى مجلتكم بصوت الحق نافذة ولبناء الوطن  
ومن مساراته ناصحة ومصلحة وإن لا تتجزأ وراء الأصوات الناعنة التي هي شمعة  
وضاءةً وعلبة للعلم والمعلومات وعلى الحق سترة .

مرسلة

وفكيم الله وسد خطاكِم ،،،  
والله من وراء القصد ،،،

أخوكِم  
المحامي  
شفيق شلش



وكان المحامي شلش قد أرفق مع التهنئة المذكورة مقالة بعنوان «الى أين يسير قضاؤنا العسكري والمدني». وبالنظر لأهمية المقالة من الوجهة القانونية، فإن «عين على العدالة» تنشرها كما وردت إليها:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ويالختصار نجد:- ١- تهدىء معظم الدول التي تجعل للقضاء العسكري دوراً في الحياة العسكرية ان يجعل للقضاء العسكري والنهضة العسكرية اختصاصاً معيناً يكون فيها مرتقب القتل مجرم قاتلونا هو

إذ التي لم يسع فقط أن دولة مهما كان نوع وشكل نظامها السياسي والقضائي التي ينبعونه منها تتحكم شخصاً منها أسلماً معاشرها العسكري عن فعل جنديه بذاته فيها لفترة زمنية يختلف بأصناف بعض التهم مثل الجبلة العظمى والتزوير ..... الخ وهي غير ملائمة للحكم

لقد فوجئت في الأونة الأخيرة، أن معاشرنا العسكريه تعلم شئام ما بيني وبين  
برتقليتهم فعل مزعجه ومحرمه للتوأى ذا كان لطرف الآخر عصراً.

و هذا ما حصل فعلا لدى محكمة ..... العسكرية عندما ثبتت محكمة موكلها  
انها بتهمة ملؤمه رجال الشرطة والشئون والتحفظ بطرد الشرطة .....  
و عندما تناقضت مع وكيلى النيابة حول الموضوع القانونى لموكلى وإن تناقضت المحكمة  
سلم المحكمة العسكرية مختلف للأصول والبيانات ولكن قرارد العدالة لا تهمها ورغم  
تناقضها لقليل ما تقرره من أمر قانوني إلا أنها وبالمدعى بينهن حسما الأمر بقولهما  
- هناك تناقض بين التهابين العسكرية والمدنية - وهذا خطور سعاده الملايين  
العسكرى وهو يحظر على شهادات جامعه عطا - (( لكن لها مثل الاحترام)) و لكن اذا  
تناقضت الشخص سعاده الملايين مثل الاحترام - لما يتبع به من سلسلة المقال و يتحقق  
بالاتهام والاقلاق وهذا ما ظهر وبظاهر جنبا اليه ابراءات المحكمة وكيف كان يتعامل  
مع المحاسين والمتهمين وطرد الشرطة والنيابة بالنظر المأموره ومسؤوليه ودون تفرقه  
بين هذا و ذلك - لقد تم فتح واستئصال النقاش معه وكان رأيه يقترب كثيرا من وجهة  
نظرى إلا أنه فى التهابه يجذب بهم بذلك فرزات وأوامر متلقي عليها بين التهابين  
المدنية والعسكرية رغم عدم قناعته القانونيه لهذا العمل والقرار .

الى لسوق وسطت ما سلطته للتنكيد على ماجاه في مجلتكم العدد رقم (١) شهر العاضن يخصوص هذه القضية بررتك الاعتراض او ذكر تبرير ما جاء في عرائسك .

والتي أشرف بها وقبل نهراً مذكورة موكلي فقد ثبتت محكمة ثلاثة الشخصيات  
الغرين "شناه وإبراهيم عبودة" بنفس التهم التي استندت لموكلي وقد صدر بحقهم فراراً  
بنفس يومها

ويشهد له والمحظوظ به - هو عاصفكم مع ثانية العصافير ومراسك طوفان الانان  
لورطبه والجهات العنكبوتية الفعل على وضع الامور في تحصيلها ولا يهمه الجهز  
الكتابي العصري بضم جواز بل والحكم ببطلان لامة البراءات لكتابه وتحقيقه  
نهى بها العذاب ، الكتابة العسكرية به مع قوى منهن ، مصالحهم متنفس ، الحديث به ...

卷之三

شنبه، ۲۷

卷之三

## استبعاد غير مبرر

وجهت «مساواة» مذكرة الى رئيس مجلس القضاء الاعلى حول الرقابة على المسابقة القضائية حيث لم تتمكن «مساواة» من القيام بدورها في الرقابة، وتم استثنائها من ذلك دون سبب، او مبرر مقبول قانوناً، جاء فيها:



المركز الفلسطيني لاستقلاله ونزاهته - Misawa  
Building an independent and free Palestine - Misawa

سالحة رئيس مجلس القضاء الاعلى - رئيس السلطة العليا - رئيس فريق العدالة المستلزم

### الموضوع: الرقابة على المسابقة القضائية

تحية واحتراماً وبعد:

علمت «مساواة» من المساحة الضالية ان محكماً تورقر نظم مسابقة قضائية لاتصال وظيفة الشخص سلاح طون ابن داعي مركز «مساواة» للرقابة على المعاشرات القضائية وفقاً لائحته المنعطفة في العلاقة من مجلس التورقر و«مساواة».

لذا لا نعرب عن اطلاع احمد سليمان من القائم بدورنا في الرقابة، شاكراً في ذلك شكر موجبات مجتمع مدني اخر في ملكية الاصرار الذي اثار قلقنا ، مهدداً وان علاقتنا مع محكماً تورقر علاقة ايجابية بذاته السليمة التي عززت ثقورنا بما يخدم قضية مبدأ حقوق الانسان .

لذا نشك من محكماً تورقر ان يشكل معاشرة من ذاته واميناً في الرقابة على المعاشرات القضائية بالاجنة حسب الامر.

وفي هذا النطاق نذكر محكمكم بذكره «مساواة» السريعة لكم بتاريخ 17-5-2010 ، والتي تم تشكيل «مساواة» في رد عليها من محكمكم حتى تاريخه ، تمهلاً سريعاً ونذكر عليها حسب الامر، «مساواة» تتطلع باستغفار الى تعزيز او اصرار المعاشرات البناءة معكم، ما يفهم في تمهيد بهذا مبدأ حقوق الانسان وتنميته على الكلمة

مع الاحترام

التاريخ في: 2010-6-7



مساواة  
المركز  
للحوكمة  
والعدالة

## لا للقتل.. نعم للحق في الحياة

في الخامس والعشرين من تشرين الثاني من كل عام، تحتفل البشرية باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، والذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩٩.

ويأتي الاحتفال في سياق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في العالم، وتحث الحكومات على اتخاذ كافة التدابير، والإجراءات الازمة للحد من هذه الظاهرة، بوصفها انتهاكاً صارخاً للحقوق الإنسانية للمرأة، وأحد أشكال التمييز القائم على أساس الجنس، والمتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبوصفه من أسوأ أعمال العنف التي تمارس ضد فئة اجتماعية بعينها.

والعنف ضد المرأة لا يقتصر على العنف الجسدي، وإنما يمتد إلى المساس بشعورها الإنساني، مما يجعل من استمرار الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد النساء، مهمة انسانية من الدرجة الأولى، ووسيلة ناجعة لحمل الحكومات على اتخاذ التدابير التشريعية، والإدارية، والسياسية، والقضائية للحد من هذه الظاهرة المشؤومة، وصولاً للقضاء عليها قضاءً مبرماً، خاصة وأنها ظاهرة منتشرة في مختلف النظم السياسية في المجتمعات البشرية، على اختلاف ثقافاتها وقوانينها.

والعنف ضد المرأة يزداد سوءاً، وأياماً، عندما يكون مقوياً بأنواع أخرى من العنف، كما هو حال المرأة الفلسطينية، التي تتعرض للعنف المجتمعي، في الوقت الذي تعاني فيه مع بقية فئات المجتمع الفلسطيني من العنف الدائم، والمتواصل من الإحتلال ومقاومته، بالإضافة إلى قيامها بواجبها الوطني بكل ما تقتضيه هذه المقاومة إلى جانب الرجل.

إننا في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة» ننضم إلى منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، متطلعين إلى تطوير، وتفعيل جهد سائر مؤسسات المجتمع المدني في العمل، والنضال معاً، نحو الحد من العنف ضد المرأة الفلسطينية، ومواجهة ظاهرة القتل على خلفية الشرف، أو القتل لغایات حرمان المرأة من حقوقها الإرثية، وجرائم التعذيب، والإغتصاب، والحرمان من الحرية، والتمييز في العمل، وفي المساواة في التشريعات، وخاصة تلك المتعلقة بالتشريعات الجزائية والأسرية.

فلنجعل من الخامس والعشرين من تشرين الثاني فرصة للوقوف على واقع المرأة الفلسطينية، وصياغة خطة وطنية شاملة لصيانتها حقوقها، والحد من انتهاك تلك الحقوق.

## خطوة هامة

علمت «مساواة» أن جمعية القضاة الفلسطينيين بهيئتها الإدارية وال العامة قررت الإنداجم مع جمعية نادي القضاة الفلسطينيين، وأن مجلس إدارة النادي قرر بدوره الإنداجم مع الجمعية ليشكلان معاً جمعية واحدة، وأن الطرفين قد توافقا على نظام أساسي للجمعية الجديدة الموحدة لهما، وأن الهيئة الإدارية للنادي ستعرض النظام الجديد على هيئتها العامة، بغية إقراره والمضي في إتخاذ إجراءات التسجيل للجمعية الجديدة. ومن المتوقع أن تضم الجمعية الجديدة في عضويتها القضاة، على أن يتم دعوة أعضاء الهيئة العامة للجمعية الجديدة لإختيار مجلس إدارة «هيئه إدارية» للجمعية وفقاً للأصول القانونية المرعية.

## خطوة بالاتجاه الصحيح

علمت «مساواة» أن مساع حثيثة ونقاش عميق يجري بين مؤسسات المجتمع المدني والإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية والشؤون العامة لوزارة الداخلية، بهدف إعادة النظر في اللائحة التنفيذية الصادرة بمقتضى قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وإجراء التعديلات القانونية الازمة عليها بما يتوافق واحكام القانون من جهة، ويعزز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية من جهة أخرى.

## قصة نجاح

فاز المحامي غسان مساد عضو مجلس إدارة «مساواة» ببرئاسة المنظمة العربية للمحامين الشباب، وجاء هذا الفوز بإجماع الوفود العربية المشاركة في أعمال المؤتمر العام الرابع للمنظمة العربية للمحامين الشباب، والذي أُقِدَ في مدينة الرباط المغربية يومي ٩-١٠ من شهر تموز الماضي. ويُذكر أن ولاية الزميل مساد أربع سنوات.

كما فاز المحامي موسى الصياد بمنصب الأمين العام المساعد عن فلسطين، في حين فاز المحامي محمد شمامو من المغرب بمنصب الأمين العام، ويفُذَّكر أن المنظمة العربية للمحامين الشباب هي منظمة مسجلة أصولياً، تُعنى بشؤون المحامين الشباب على المستوى العربي. من ناحية أخرى التقى المحامي مساد الوزير حسن العورى المستشار القانوني لفخامة الرئيس، وأطلعه على نتائج أعمال مؤتمر المنظمة.

## كي لا ننسى أن الكرامة أساس العدل والعدل أساس الملك

تحتفل البشرية في العاشر من كانون أول من كل عام بالذكرى السنوية لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بصفته وثيقة مرجعية للأسرة الدولية ترقى إلى مرتبة القانون الأساسي، إن لم تعلوه بوصفها قانون قيم، وأخلاقيات، وقواعد سلوك، ومعيار للمستوى الحضاري، والإنساني لكل دولة ونظام، ومؤشر لموقع كل سلطة في خريطة الدول المتحضرة، العادلة، والانسانية والمستحقة للبقاء، أو تلك الظلامية، المختلفة، الهمجية، التي تقع تحت مظلة الدول المستحقة للإذراء.

وبمناسبة مرور ٦٢ عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجدد المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، انضمامه للملاليين من البشر المطالبين بالإلتزام الحقيقي، والفعلي بخصوص وأحكام الإعلان العالمي، كأولوية للأسرة البشرية، ومن ضمنها الأسرة الفلسطينية، ويتعلّم إلى تكثيف الجهود المجتمعية، وفي مقدمتها جهد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني، وصون قدسيّة تلك الحقوق، تعبيراً وتوكيداً عن تمسكه بقانونه الأساسي، الذي أفرد بباباً خاصاً من أبوابه لتوفير السند القانوني، الحامي، والضامن لتلك الحقوق.

إننا في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، وإن نعيid التأكيد على أن الكرامة الإنسانية، وصيانتها أساس العدل، وأن العدل أساس الملك والحكم، فإننا نؤكد على أن الإعتراف بالكرامة المتأصلة لأعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية الثابتة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وأن تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها، أديا إلى أعمال همجية، أذٰت، ولا تزال الضمير الإنساني، ومست بحرية القول والعقيدة، وأسهمت في إثارة الفزع، وانعدام الأمان، وأعاقت الرقي المجتمعي، وخرقت المباديء، والأسس، والقيم التي تضمنتها المواثيق الأممية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إننا في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، نرى بأن المطالبة بالإلتزام الحقيقي، والفعلي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال تتتصدر أولويات الأسرة البشرية، ومن ضمنها أبناء أسرتنا الفلسطينية، إذ لا يزال أبناء شعبنا شأنهم في ذلك شأن معظم أبناء المعمورة، يعانون من إهار تلك المباديء، وانتهاك أحکامها. ما يستدعي تكثيف الجهود المجتمعية، وخاصة جهد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، في السعي الدؤوب، والمطالبة الحثيثة بضيّان حقوق الإنسان الفلسطيني، بدءاً بحقه في الحياة، والحرية، والانعتاق من الاحتلال، وتقرير المصير، مروراً بتجسيده ببني دولة العدالة والقانون، على الصعيد الرسمي والأهلي، وتوفير الإرادة السياسية الصريحة، والعملية من أولياء الحكم في بلادنا، بالتزامهم بحقوق الإنسان واعتباره الثروة القومية.

أن توفر هذه الإرادة يتطلب التقدّم الصارم بمبدأ سيادة القانون على الكافة حكامًا ومحكومين، والإقرار بمبدأ فصل السلطات، وبناء قضاء نزيه، حيادي، مستقى، شفاف، قادر على فرض أحكام القانون على الكافة.

كما أن توفر هذه الإرادة يستدعي إعادة النظر في بناء أركان العدالة، وأداؤها، وفقاً لأحكام القانون، بما يمكنها من أداء رسالتها، وممارسة سلطتها، ووصلحياتها، بشفافية، ونزاهة، وحيادية، وجرأة، واستقلال. إضافة إلى أن توفر هذه الإرادة؛ يتطلب منع التعذيب، وتحريم الإعتقال السياسي، والاعتقال الإداري، والعنف ضد المرأة الفلسطينية، والمس بحقوق الطفل الفلسطيني، وحماية الحق في الحياة، والتعبير، والعمل، والمشاركة، وبوصفها من بديهيّات الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الفلسطيني الأساسي.

فلتكن ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لهذا العام، فرصة للتأمل، والوحدة، والبناء، وحماية الكرامة الإنسانية، كأساس للحرية، والعدل بوصفه أساس الحكم.

## مذكرة تفاهم بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين

وقع رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى مذكرة تفاهم مع نقيب المحامين الفلسطينيين لتبادل المعلومات الإلكترونية بين مجلس القضاء والنقابة، بحضور القاضي سامي صرصور نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى، والقاضي عزت الراميني رئيس إدارة المحاكم، وأعضاء مجلس نقابة المحامين، ومجموعة من الصحافيين والإعلاميين وممثل عدد من مؤسسات المجتمع المدني.

وأكد القاضي فريد الجلاد أن مجلس القضاء يهتم بتعزيز التعاون مع كافة أطراف قطاع العدالة ولاسيما نقابة المحامين لاتصالها الدائم والمباشر بعمل المحاكم، وقال إن المحامي سوف يستطيع اللووج إلى معلومات الدعاوى الخاصة به المرفوعة أمام المحاكم الفلسطينية من خلال شبكة الانترنت بما يوفر عليه العناية والمشقة ويسرع من إجراءات التقاضي و يجعلها أكثر ديناميكية وفعالية، وأضاف أن هذه الاتفاقية هي أولية في رام الله وسيتم توسيعها لتشمل كافة محافظات الوطن، وعبر عن شكره للجهود التي بذلتها وحدة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى لتوفير برنامج محوسب يستفيد منه كافة المحامين بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات في نقابة المحامين. من جانبه أكد نقيب المحامين المحامي علي مهنا أن توقيع هذه المذكرة هو خطوة في الاتجاه الصحيح لتعزيز التعاون بين أركان العدالة، وعبر عن أمله في زيادة التعاون مع مجلس القضاء الأعلى للنهوض بمنظومة العدالة في فلسطين مشيراً إلى أهمية تطوير هذا التعاون ليشمل كافة المحافظات الفلسطينية.

وجاء في المذكرة أن وحدة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى تعمل على تدريب موظفي دائرة تكنولوجيا المعلومات في نقابة المحامين على استخدام البرنامج المحوسب وتوفير الدعم الفني اللازم، كما تقوم وحدة التكنولوجيا في مجلس القضاء بتزويد نقابة المحامين ببرنامج وقاعدة بيانات خاصة بمعلومات المحامين على أن تقوم نقابة المحامين بتحديث البيانات بشكل مستمر.

القاضي عزت الراميني أمين عام مجلس القضاء الأعلى رئيس إدارة المحاكم صرخ لـ «عين على العدالة» أنه وبعد أن إزدادت الحاجة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في شتى مناحي الحياة، كان لا بد من استخدام أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات، لتطوير أداء السلطة القضائية، وتاتي هذه الاتفاقية كإحدى علامات الطريق الرئيسية في تعزيز التعاون المستمر بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين الفلسطينيين، والتي من خلالها وبجهود مشتركة بين دائرة تكنولوجيا المعلومات في المجلس ونظيرتها في النقابة، أصبح من الممكن لكل محامي مزاول الاستفادة من الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر موقع مجلس القضاء الأعلى على الإنترنت، ومن هذه الخدمات الاستعلام عن جميع ملفات الدعاوى الخاصة بالمحامي في المحاكم النظامية، من حيث أرقامها ومواعيدها، ومحاضر ضبطها، كما يمكن للمحامي الحصول على كشف تفصيلي بالدعوى الخاصة به والمفصلة خلال عام، واستلام التبليغات الخاصة بملفاته، والاستعلام عن حالة الدعوى الخاصة به سواء كانت مؤجلة أو مفصلة أو مستأنفة أو ما إلى ذلك. وأضاف وبالنسبة للمحاكم فإن هذا الرابط الإلكتروني الجديد واستخدام السادة المحامين له سينعكس إيجاباً عليها، من حيث تقليل عدد المراجعين لأقلامها، وتقليل تكاليف الطباعة والتصوير للملفات ومحاضر الضبط، وتوفير معلومات دقيقة ومحددة عن وضع المحامين المزاولين، وبيان من له حق المثول أمامها. وأعرب عن أمله بأن يستمر هذا التعاون لتحقيق المصلحة العامة، والرقي بمؤسسات القضائية الفلسطينية.

وقد حصلت «عين على العدالة» على نص مذكرة التفاهم:



التاريخ: / /

### مذكرة تفاهم

الطرف الأول: مجلس القضاء الأعلى بدولة السلطة الوطنية الفلسطينية / رئيس مجلس القضاء الأعلى  
الطرف الثاني: نقابة المحامين الفلسطينيين بصفتها الأستاذة السجيفي، على مهامها تعقب المحامين الفلسطينيين.

#### المقدمة:

في إطار التفاهم والتعاون المستمر بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين الفلسطينيين وإيماناً منهم برؤى دولة التي يمثلونها وبنطاقها العامة وبرأي المؤسسات القضائية الفلسطينية تم التفاهم والاتفاق بين الطرفين على إنشاء المعلومات الإلكترونية بين الطرفين حسب البنود الآتية:

أولاً: تقرر مذكرة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقراً معها ككل من يندرج تحتها  
ثانياً: تقرم كل من وحدة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى ودائرة تكنولوجيا المعلومات في نقابة المحامين بتوسيع الصال الإلكتروني منعاً لبيان الطرفين وبطريق ما من الطرفين وبتحصل كل طرف من جهة مسؤولية المحافظة على هذه الاتصال.

ثالثاً: تقرم وحدة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى بتزويد نقابة المحامين بنموذج وفاصلاً بذلك مذكرة  
بعلومات المحامين على أن تقرم نقابة المحامين مستخدمة البيانات وتحتفظ بها يومياً  
رابعاً: تقرم وحدة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى بتزويد مسؤولي دائرة تكنولوجيا المعلومات في نقابة  
المحامين على استخدام البرنامج المتضمن أدلة وتوثيق النعم التي تلزم

مسؤليها تحصل دائرة تكنولوجيا المعلومات في نقابة المحامين المسؤولية الكاملة عن نسخة وترافق المعلومات الموجهة  
على البرنامج فيما يخص المحامين وذلك الاستخدامها كمراجع أساسى لعلومات المحامين التي توفر في برنامج إدارة  
مورثة الحقوق المدنية بالمحاكم

الخامس: تقرم وحدة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى بتزويد السلطة القضائية العلائقية بمعلومات التحول  
الآنفة لاستكمال من الخدمات الإلكترونية الخامسة وهو الذي يوفر هذا البرنامج الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى وذلك  
على مسؤولياتهم الشخصية وبتحفظ على مسؤولية المعلومات المتعلقة ببيانهم من خلال المحافظة على سرية  
معلومات التحول.

Sixth: هذه الاتفاقية تأتي من أجل الامتثال من الضرورى عقد من مجلس القضاء الأعلى نقابة المحامين الفلسطينيين  
للتعدى: يجوز لمجلس القضاء الأعلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع العمل بين المحامين و نقابة المحامين بما يحل  
الطرفين من الاستخدام الأمثل للخدمة المقترن عليها.

الطرف الأول

رئيس مجلس القضاء الأعلى

مستشار رئيس مجلس القضاء الأعلى

شکوی انسانیۃ

تلتقت «مساواة» الشكوى من المواطن نضال عدوان، تشير الى مخاطر العمل البيروقراطي لدى اللجنة الطبية، وبخاصة الإجراءات الواجب اتباعها بشأن التحويلات المرضية. وننتظر الأهمية الشكوى من الزاويتين القانونية، والإنسانية، تنشرها «عين على العدالة» بالصيغة التي وردت فيها:

تامٌل «مساواة»، من أصحاب القرار الإداري اتخاذ الإجراءات الإدارية الملاعبة، بما يحول دون تكرار ما حدث مع المواطن المذكور، وبما يمكن اللجان والدوائر الرسمية من أداء عملها حسب القانون والأصول، ما يعزز ثقة المواطن بادانتها.

## الإنتهاكات الخاصة بالمحامين المتدربين داخل أروقة نقابة محامي فلسطين «فرع غزة»

**بِقلم المحامية فلورا المصري- غزة**

ما أجمل أن يشعر المحامين ببنقابتهم، والأجمل من ذلك أن تشعر النقابة بالمحامين. فالمحامين يشعرون ببنقابتهم من خلال ترسير مبدأ الديمقراطية، وفتح باب الإقتراع، وانتخاب الزملاء أعضاء مجلس النقابة، سواء الحالي أو المقبل، بمشاركة المحامين بأكملهم، للمحافظة على العمل المهني، والبعد عن العمل الحزبي، وذلك تطبيقاً للمثل الشائع «وضع الشخص المناسب في المكان المناسب». كما أنهم حريصون دائماً على التقيد بالأنظمة الداخلية للنقابة، والمحافظة على وضع ومكانة النقابة. لم يُقابل هذا الجهد بشيء من الاهتمام من قبل مجلس النقابة المصوته «البيت الثاني للمحامين».

لقد بدأت بهذه السطور البسيطة، لكي أشير إلى المعاناة التي يعانيها المحامون، وخاصة المتدربون منهم، الذين يمرون بمرحلة بناء، وصفل شخصيتهم، وهذه المرحلة كما نعلم، ويعمل الجميع، بحاجة ماسة إلى الاهتمام، والعناية من قبل مجلس النقابة « رب الأسرة» للخروج بمحامين، وقانونيين، يستطيعون أن يقودوا أركان العدالة والمنظومة القضائية، للرقي بمرافق القضاء، وعكس صورة مشرقة عن المحامي الفلسطيني، وتمكينه من أداء رسالته السامية.

فالنقابة فرضت على المحامين لاختتام مرحلة التدريب، أن يقدم كل محامي متدربي بحث قانوني، إلى جانب أدائه الامتحان التحريري، والشفوي. كل هذا جميل جداً، لأنه يقوي المحامين، ويجعل المحامي يبحث ويمتلك المعلومات القانونية، ولكن غير الجميل بال موضوع، أن الأبحاث التي يقدمها المحامون المتدربون خلال فترة تدريبهم لمجلس النقابة، لوحظ بأنها وبعد مناقشتها من قبل المجلس لا تلقى اهتمام النقابة بالمحافظة عليها، ووضعها في مكتبة النقابة، لتكون مرجعاً في الحاضر والمستقبل، لجميع المحامين. أليس من الواجب على النقابة أن تهتم بجهد هؤلاء المحامون المتدربون؟ خصوصاً بالأبحاث المقبولة من اللجان النقابية المختصة؛ لأنها أخذت من وقتهم ومالهم وجدهم الكثير، علماً بأن قبول اللجان المذكورة للأبحاث عادة ما يتم بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها لأكثر من أربع إلى خمس مرات، وكل ذلك يرتب تكاليف مادية باهظة على المحامي المتدربي، الذي لا يجد من يهتم بوضعه وانتاجه.

لقد تضرر المحامون من هذه الظاهرة، بعد فقدتهم مكتبة النقابة، وسؤالهم عن مصير أبحاثهم، الذي لم يجدوا له إجابة. والضرر سيعود على نقابتنا وبيننا الثاني، حيث تفقد الثقة والمصداقية من جميع المحامين، الذين أبدوا لها الولاء، والإهتمام، ولم يبخروا عليها بأي جهد، في سبيل تطوير هذا الصرح القانوني النزيه، كما يعود بالضرر على المحامين المتدربين، ويدفعهم للتراجع عن اتقان أبحاثهم، لشعورهم بعدم الاهتمام بها من قبل مجلس النقابة.

## تعليمات غير قانونية يجدر الغاؤها

تلت «مساواة» نسخة عن مذكرة المحامي مورييس زياده مطلع العام الحالى إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، بشأن عدد من التعليمات المطبقة في أقلام المحاكم، والخاصة بإجراءات قبول تسجيل الدعوى ومتطلباتها، وكذا متطلبات الحصول على نسخة مصدقة عن الحكم القضائى، ورسوم الطعون القضائية، وقرارات الحكم المختلفة التي قد تصدر عن أقلية هيئة المحكمة، وضرورة ارفاقها بالحكم الصادر عن هيئة المحكمة.

وبالنظر لأهمية المذكرة من الزاوية القانونية، فإن «عين على العدالة» تنشرها بالصيغة التي وردت بها:

**ZIADEH LAW OFFICE**

**مكتب زياده للمحاماة**

Moussa K. Ziaadeh, LL.B./C.U./Egypt; Khaled M.Ziaadeh, J.D./FCB/USA; Majdi M.Ziaadeh, LL.B./A.A.U./Jordan

مورييس زياده كوكسي زيده مجدى زيده

Al-Mahoud St. Ramallah , Palestine ; P.O.Box (907) : Tel (9702) 2995 67388 ( +970 2 2995 67388 ) ; Fax ( +970 2 2995 6187 )  
شارع العروض - رام الله - فلسطين منب ٩٠٧ ، مكتب ( +970 2 2995 67388 ) ( +970 2 2995 6187 ) فاكس : E-Mail: Ziaadeh.psl.law@yahoo.com

عنصرة الرئيس التنفيذي لمساواة المحترم

تحية واحتراماً وبعد،

ال موضوع: كتابنا العوجه إلى عطرفة رئيس مجلس القضاء الأعلى

أرجو أن أرويكم بمقدمة عن كتابنا المذكور أعلاه إن تزدادي متابعة الموضوع مع حلوله  
الرئيس إلى غاء التعليمات المشكوا منها وأسئلتها.

وتحطموا بقول ذلك الاحتراز،

المحامي

تحرير في ٢٠١٠/١/١١

# ZIADEH LAW OFFICE

# مكتب زيادة للمحاماة

Maurice K. Ziaeh, LL.B / C.S.I / Egypt; Rami M. Ziaeh, J.D./CSU/USA; Mojdi M. Ziaeh, LL.B / A.A.M / Jordan

موريس زيادة كوميشن زياده مجدى زياده

Al-Masri St. Birehah , Palestine ; P.O.Box (993) : Tel (970) 298 8733 ; Fax (+970 298 8732) ;  
شارع شعيب - بيرهه - فلسطين تلفون: ٩٧٠ (٩٧٠ ٢٩٨ ٨٧٣٣) فاكس: (٩٧٠ ٢٩٨ ٨٧٣٢) E-Mail: Ziaeh.jud.jaw@yahoo.com

خطورة رئيس مجلس القضاء الأعلى المفترض  
مجلس القضاء الأعلى

تحية ولعلكم مأربعة،

**الموضوع:** التعليمات التطبيقية في قلم المحكם بخصوص:-

- ١- حافظة المستندات
- ٢- نسخة مختلة عن القرار
- ٣- رسم الطعن
- ٤- رأي ولو فقر المختلة

بخصوص الموضوع أخلاقه أرجو أن أعرض عليكم ما يلي:-

وعلم أن التعليمات التطبيقية في قلم المحكם بخصوص الأمر العينية أعلاه لا يوجد لها لسان في قانون أصول المحاكمات الجنائية والتجارية.... إلا أنها تطبق من قبل موظفي المحكمة وكلها تشريع ولابد الاحترام ولا يجوز مخالفتها.

## ١- حافظة المستندات

ما هي حق وواجب الموظف في قلم المحكمة فهو لائحة الدعوى أو اللائحة الجوبية ما لم تكون مرفقة بحافظة ثمين صور المستندات وتقتصر مطابقة للأصل وإنما الشهود وعلويتهم، حتى لو كان الأمر يتعلق بالائحة جوبية وتعذر فيها على المحامي معرفة شهرة مقاشه في الدعوى، وقليل أن يتم مسامع بعينة المدعى؟

ومثلاً لو كانت لائحة الدعوى مكتوبة في آخر يوم من الصيام للتلوينية المحضة لتقديمها؟ إن الموظف سيرفضها حيث إن لم يرقق بها حافظة مستندات، سيرفضها حتى ولو كانت خالية فقط من خطوات شهادة واحد من الشهود المذكورين في تلك الحافظة، ومن يكون مسؤولاً عن ذلك؟  
قبول الدعوى في هذه الحالة وما يتحقق المدعى من ضرر جسيم نتيجة ذلك؟

وبالتالي ستر موظف القسم علا بالتعليمات التي يطبقها هو الذي يقرر مصير لائحة الاتهام ومحضر اللائحة الجنائية وقبل أن تعرض الاتهام على المحكمة.

إلا يمكن من شكليات ورثت في القانون الأصول بخصوص منكرات الاتهام والاختلاف ومتكررات حصر المادة ١٩٩٩ لمختلف إلى كل ذلك متكررة اتفاق بحقيقة الحالات تتحقق كلها في المتهمة لم يحلف المحكمة تزويدي بما إلى رفعه لائحة أو قبولها، إن قلم محكمة يذهب إليه رغم أنه أسر على رفعه فهو لأن حتى الجنائية في المرة الأولى لعدم اتفاق حقيقة الحالات، وفي المرة الثانية لعدم وضع علويين الشهود مما انتبهنا إلى تكرارها كي يقبل القلم لأنها في الجنائية.... فتى لم يجد يمكنني لقولها، الكشف الذي ينطوي في المرة الأخيرة منها بالشكل الآتي

وارفقا بها صوراً عن جميع الحالات

#### ٤- نسخة مصلحة عن القرار

حصل مع مكتبي أن تم رفع نموذجاً بصورة مصلحة عن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف .... إلا عندما تقدم لائحة الطعن في القلم لم يصدر إلى إرثاق صورة مصلحة عن القرار بها ... لما قبل ذلك لهذا شيء متزوج لا يجوز للمحامي عليه لأنه يكون بذلك قد ارتكب خطأ جسيماً بحق تلك التعليمات.

#### صادرات المحكمة

لا نجري كيف يمكن أن يحصل ذلك، وإن تكون هناك تعليمات من هذا القبيل والمادة (١٧٧) من الأصول تعطى الحق لأي شخص ولو لم يكن له شأن في الاتهام أن يحصل على صورة من نسخة الحكم الأصلية بعد نفع الرسوم... في الوقت الذي تلزم فيه التعليمات العديدة على وكيل في الاتهام الحصول على صورة مصلحة عن القرار هل تقتضي لائحة الطعن؟

#### ٥- رسم الطعن

حصل أيضاً أن تم رفع إعلاناً عن قويم المقرن عن الطعن المنسوب، كي نؤمن بحضور مقداره من مرتكباً لانتها في الطعن الذي كان تزمع على تقديمها..... وكان الرد أن هذا الرسم يحرر على لائحة الطعن عند تقديمها..... لما قبل تقديمها للتعليمات يدو ل أنها تمنع انتها هذا قسر لا يكيل في الاتهام ..... ويعنى ذلك أن على المحامي أن يدفع الرسم المطلوب من جهة عند تقديم طلبه..... ومن ثم يستجدي موكله بالرسم المنزوع منه.

#### ٦- رأي وثائق القرار المختلفة

التعليمات تقتضي بعدم تزويد الوركيل في الاتهام بصورة عن رأي القاضي العامل ..... وربما عدم مطابعة ذلك الرأي، وعدم اعتباره جزءاً لا يتجزأ من القرار الصادر عن المحكمة ..... وعلى المحامي أن يحصل على الإنذان كي يسمح له بفراءة مسودة رأي المحكمة

للوكلات، فين الدخور بوجوب التعليمات مموج عليهم الحصول على رأي المحكمة المسئولة  
في دعوتهم، وبكله صادر عن الناس لا عائلة لهم بالدعوى، وليس عن قضاء يقرأ الملف  
وتوصلوا إلى اتجاههم في الرأي المخالف.

إن ما يجري بهذا الفحوص من أمر مستغرب لا يقله أي سلطان للقانون، ولا يُعرف لمن لا  
ما الغاية أو الحكمة من حجب رأي المخالف، وعدم إشعاره جزءاً لا يتجزأ من الحكم الصادر  
في الدعوى يتم تأييده لوكلاء حجب الأصول.

#### صاحب الطفرة

إن هذه التعليمات ولعلها ولتي وجهتها معظم المحلفين ويفاجئوا بها أسماء موظفي  
法庭 المحكم، قد نفذت القانون الروماني القديم في إنغرافها بالشكوك، وصارت عبئاً لا يتحمل.  
لما ان كانت هذه الأمور هي الأصول المزوج لحقها ومراعاة اتباعها لمثل قانون المحكم،  
لشورانا جميعاً سيكون شفلاً وطويلاً

#### صاحب الطفرة

من الجمل ما يمكن أن تقوله بهذا الفحوص ما جاء في حكم محكمة العدل  
اللسلالية في معلن بذلك ٢٠٠٦/١٦٧٠ تاريخ ٢٠٠٦/١٦.

“إن الآخر في الشكوك والمفاجأة فيها خروج يتنفس من غيبة المشرع والسلطة  
المشرع ربها أكثر مما يتحمل وليس ذلك ضياع المطرد”.

ونخترا بقول مثل الاعتراض،  
**المحامي**  
سرير باربارا (٢١)  
**مودع بن زيد**

تحرير في ٢٠٠٦/١٦

سلطة / السلطة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المحلفين / المحلفون  
سلطة / رئيس مجلس التكبيري المحلفين / المحلفون

ووجهت «مساواة» بدورها مذكرة الى رئيس مجلس القضاء الاعلى، طالبت من خلالها بإعادة النظر في التعليمات المذكورة حسب الأصول:



المركز الفلسطيني للاستقلال والقضاء والعدالة "مساواة"  
Building an independent and just Palestine - MUTAWWA

ساعة رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الاعلى، القاضي فريد الجاده المحترم

**الموضوع: التعليمات المطبقة في أقسام المحكمة - موضوع الكتاب المرجح لمعاكم من  
القاضي السابق المحامي موزيب زيدان.**

العنة علوية ويعده:

لدى المركز الفلسطيني للاستقلال والقضاء "مساواة" القاضي السابق المحامي موزيب زيدان مذكرة به مذكرة عن كتابه المرجوه إلى سعادكم وتاريخ بتاريخ ١٢/٣/٢٠١٥ ، والمتعلق بالتعليمات المطبقة في أقسام المحكمة، فيما يشمل بمقتضى المسندات والآئحة الصادرة عن قرار الحكم، ورسوم الطعن بالقضى، وقرار العدالة، وقد اخضى الكتاب المرجوه إلى "مساواة" مذكرة تضليل كبيرة لكتابه موضوع كتابه المرجوه إليكم بهبة إسقاف الإفريقي الثالث من سعادكم بما يخص إلغاء العمل بالتعليمات المشرفة عليها ولائتها، مما نعم قانونها من جهة، وقلل التجاذب الشريعية على التصرف العمل بها، والأضرار التي قد تتحقق بالقرار الشريعية للقانونيين ومحلفتهم، واصحاقتها الشاملة وكثوبتها الشريعية، فيما على اعتقاده وحسب المسندات الآئحة الشرعية، لما تضمنه في الواقع الحال من تحويل القانون لسرى المحكمة العادلة والعادلة، الأمر الذي يخرج بالقانون عن مساليمه واعتراضاته مجلس القضاء الأعلى وإلزامه مع تلك الإعتراضات.

ساعة الرئيس،

إن موضوع كتاب القاضي السابق موزيب زيدان هو موضوع انتهاه واسع من قبل السادة من  
نحو طريله من الزمن، وبذاته أنه يهدى لإجهائه شائعاً بضرر بعض العاملين المسؤولين القانون من  
جهة، ومنطليات هنية القضاء وبذاته التي أتت بالنتائج من العذاب قرار العدالة بما أسلأه من قرار

الحكم. وكذا فإن رفض أهالك المحكمة تزويج المحاربين بصورة مسيئة عن طريق الحكم، لم ينافى  
لتلذعن مدخلة جميمة تتعذر به توجيه الاتهام.

كما أن تقريراً تقييمياً مدققاً من قبل وكيل المدعى عليه كثيرو طبع، فيه اقتضى على حقوق  
النفاذ، كما هو الحال فيما يتعلق برسوم الطعن، زاعمه عن إلزم المدعى بالحضور على ابن مسيق  
للاتصال على طلب الحكم أو مسودة قرار المحكمة، فخلافاً عن أن إبقاء قرار المحكمة عن ثلاثة، زاعمه عن  
إدخالها عن دوكلانه لترافع قرار في الدعوى لا يقبله في مطلق الأحوال، وبهذا يتحقق بحق القاضي  
وفسادكته.

سعادة الرئيس.

إنما في المركز الفلسطيني لاستقلال المحاكم والقضاء "مستواً" ليس في كتاب القاضي السابق المحامي  
موريس زيانة، ما يتقدّم إلى استمرار حالة العقل الكبير في التقييمات التوجيهية للأهالك المحكمة ثلاثة عن  
قرار إداري منهم ومخالف لأحكام القانون ما ينطبق إعده على الفور، فهو تمثيلاً للإجراءات المسبقة،  
بل لاعتراضها والتزمماً بحكم القانون.

لذا فإننا نقدم إلى مكتب القاضي السابق المحامي موريس زيانة أربعين ملتم سرعة تصريح الوضع  
للتلذعن بالقرب وقت محكمن، وذلك بالنظر إلى جوهر طلب المحامي موريس زيانة، والذي هو قضية خاصة  
لتحصل بالالتزام العلم والاحترام القانون، وفي ما ورد فيها من لائحة ما هو إلا مؤشر لحالة العلامة، وبشكله  
محسّن موزكته، وما وتجده شخصياً من إجراءات إدارية ملتبسة بحقوق المحاربين من جهة والموكلين من  
جهة أخرى، وللتلذعن من حيث الأنس والعوهر، الأمر الذي يطلب، وحيث الأمور في تصديقها حسب  
الأصول والتلذعن.

تحريراً 2009/7/21

مع الاحترام،



وبعد مرور ما يقارب ٤٠ يوماً على إرسال المذكورتين، تلقت «مساواة» نسخة عن رد رئيس المجلس عليهما، جاء فيه:



ورغم انتصاء عدة أشهر على صدور الرد المذكور، عادت «مساواة» ووجهت مذكرة أخرى إلى رئيس المجلس، ضمنتها إضافة إلى ضرورة الإسراع في إلغاء تلك التعليمات، شكرًا للمجلس على استجابته لطلباتها الخاصة بإزالة الكاميرات من قاعات التقاضي في المحكمة العليا، وكذلك إعمال المجلس لحق القاضي المخالف بإعلان رأيه، واعتباره جزءاً لا يتجزأ من الحكم القضائي، طالبة بتعيم هذا القرار إلى رؤساء أقسام المحاكم للتقيد به لغايات تزويد المحامين، والمقاضين بالحكم القضائي، وحكم المخالفة معاً. مشيرة كذلك إلى عدد من الإجراءات التي يلجا إليها عدد من السادة القضاة، والتي من شأنها تأخير النظر والفصل في الدعاوى، والتاثير على علاقة المحامين بموكلיהם؛ مثل الشطب البكير للقضايا، والتأخير في النظر في الدعاوى الجزائية بسبب عدم مثول ممثل عن النيابة العامة لدى قضاة الصلح، وضعف التنسيق بين أقسام المحاكم وشرطة التنفيذ، ما أدى إلى تنفيذ مذكرات إحضار، أو أحكام صادرة عن المحكمة، أو كتاباً صادرة عن أقسامها، أو أوامر صادرة عن دوائر التنفيذ رغم انتهاء مفعولها، ما يمس بحقوق المواطن، ويؤثر على حسن تطبيق حكم القانون.

وبالنظر لأهمية مذكرة «مساواة» من الزاوية القانونية، فإن «عين على العدالة» تنشرها:



البركل الفلسطيني لاستقلال العدالة والقضاء - مساواة  
Building an independent and just Palestine - MUSAWA

*شدة ثورة  
درى المدى*

سعادة رئيس المحكمة العليا - رئيس مجلس القضاء الأعلى

القاضي فريد العجلان المختار

الموضوع: آ - مذكرة الصالحي موريين زينة البرغوثي الحكم بتاريخ 2010/11/4

ـ 2 - مذكرة "مساواة" البرغوثي الحكم بذات الموضوع بتاريخ 2010/11/13

ـ 3 - رسم على المذكرة السرير بتاريخ 2010/2/11 تحت رقم 237/17

تحية طيبة ويعود

صلوة على العدالات المغاربة بخصوص المذكرة آعلاه، فلما يطالع يشكى لكم في اقراركم العادل بالاستجابة للطلب "مساواة" بزينة البرغوثي من قاعات التقاضي في المحكمة العليا، وكلها استطاعتم الحق القاضي المختار بالاعتراض عليه واعتباره جزا لا ينبع من الحكم القضائي وإن لم يكن قد يطلع بعد لرواده للحكم العادل الذين ينتظرون العدالة خطأ من سعادتكم لافتاركم به العدالات لزينة البرغوثي العادل بالحكم القضائي وحكم العدالة معا والتي نأمل منكم الارتفاع في رسالتكم لرؤسائكم لسنة 2010/2/17

ومن ذات الوقت بدور الاشارة إلى أن جهة موريين ورثت في مذكرة القاضي الصالحي موريين زينة، ومذكرة "مساواة" الشارف إليها أعلاه، والمتعلقة بعلاقة المستشار، والطبع المصطلحة عن الحكم القضائي، ورسوم الطعن، إلى جانب التطبب الم Becker للقضايا من قبل هذه من فحصة الصالح، وتغيير النظر في الدعوى العدلية بسبب عدم ملؤه مللا عن الزيارة العامة لدى فحصة الصالح، ومنظف الكتبين من الحكم العادل، وشرطة التقاضي، ما الذي التي تقولها مذكرة اصحابي في الحكم صاردة عن المحكمة لو اقامتها أو دوائر التقاضي زهرة الذهاب مناورتها ما يدفع إلى تنظيم العلاقة وسرقة تدارك المعلومات بين الحكم العادل ودوائر التقاضي من جهة، وشرطة التقاضي من جهة أخرى سراقة لظهور الوالدين وبصمل لحسن تحويل الحكم القاضي دون الحق ضرر بالمتضررين وأقوى الموالين.

لا يزال هذه الاشتباكات تطلق من قبل الحكم العادل، وتعيق السير العادل في الدعوى، وتعيق سيرها بالمتضررين والمحضرى على حد سواء، وتعيق على خلاف حكم القاضي، الآخر الذي ينادي بصدره العدالة في السريع لحكم العادل، وفتحها الصريح العدول عليها باسم رقت ملك، والغاية التي فرق مذكر مصلحة القضاء الأخرى على خلاف ذلك.

**سعادة رئيس المجلس:**

إن التعليمات المطبقة من قبل القائم المحاكم والمعتمدة بالتزام لطراز التحوى بتقديم حافظة المستندات كشريك مع لوانع الدعاوى و اللوائح الجنائية لا يوجد ما يسدّه قانون، ولا أسلن له في قانون أصول المحاكم المدنية والتجارية الساري المعمول، وكل ماقيل الأمر ورود الحكم ناظمة لها في القرار يقانون المعنى للقانون أصول المحاكم المدنية والتجارية، والذي تم الغاءه صريحاً من قبل رئيس السلطة الوطنية، وبالتالي لم يعد موضع تطبيق . الا ان رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق استرعى اهتماماً "متزايداً للقانون" ومعدلاً لقانون أصول المحاكم المدنية والتجارية، وصالح عن جهة غير مختصة بتعديل التوازن والتشريفات، ما يوسمه يوم حن الفضروجيه وحكم التسورية، ما يتطلب طرحه جدياً وحكم الالتفات اليه سذا الحكم القانون، والغيرات العملية، وحقوق المتقاضين المبنية تفصيلاً في مذكرة الصحامي سوريس زيدان.

**سعادة رئيس المجلس:**

وما ينطبق على حافظة المستندات ينطبق بدوره على التعيم الصادر عن رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق على خلاف حكم القانون و المتعلق بتزوييد المحامين بنسخة مصلحة عن الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف او اي محكمة اخرى حيث ان التعيم المشتكى منه يتشرط تقديم لائحة طعن بالقضى . ونفع رسم الطعن بالقضى كشرط مسبق للحصول على نسخة مصلحة عن الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف.

**سعادة رئيس المجلس:**

والمخالفة القانونية ذاتها تتصرف الى التعيم المتعلق برسوم الطعن.

**سعادة رئيس المجلس:**

الاشارة الى ما ذكر اعلاه فإن العديد من المحامين يشكرون من القائم قضية صلح على شطب الدعاوى المعينة للنظر في ساعة محددة دون الالتفات الى اشتغال المحامين امام هنالك اخرى ويذكرون بأن حالات عديدة من الشطب تمت في ساعات مبكرة من النهار ، الامر الذي يلحق بهم و بموكليهم ضرراً فادحة، ويؤدي الى تأخيرات في النظر وللصل في الاعمال بغير مبررة، ان مثل هذا الامر يستدعي تقويمها مثابلاً بين القضاة والمحامين وحل اشكاله وفقاً لقواعد التعاون الامثل في تحقيق العدالة ويعينا عن اتخاذها خطوبة تضر بالمتقاضين ولا تضر عمل القضاة، وتسهم في تعزيز ازمة التراكم القضائي لانها تشكل في حقيقةها فسلاً وهما للقضايا

وكان الامر على العديد من المتقاضين يشكرون من استدعائهم الى مقرات شرطة التنفيذ او القائم المحكمة بناءً على مذكرات اصحاب او مكتور اثنين مفهومها ولا يندر للتوسيع لها ما يلحق محرراً بالضرر للمواطنين ومساندهم ، ما يدعو الى اعادة النظر في تنظيم العلاقة وسرعة تبادل المعلومات بين القائم المحاكم ونواذر التنفيذ من جهة وشرطة التنفيذ من جهة اخرى.

ويشكو المحامون والمعتمدون كذلك من تأخير تزويدهم بنسخ عن الأحكام الصنائية الصادرة عن محكمة العدل العليا في قضايا العطيات رغم افتتاحها مدة زمنية طويلة على صدور واعلن تلك الأحكام

والخبر أن المحامين يشكون أيضاً من تأخير شهادة بوصي الاعفاء هيئة محكمة الصلح في الدعوى الجزائية بسبب تخلف أو تأخير معاونات النيابة العامة عن العدول أمام القضاة ، ما يستدعي التقادم السريع بينكم وبين النيابة العامة، بما يضمن حل مثل هذه الاشكالية، والتي تتحقق بالمتطلعين لضررًا كبيرة وتزيد من الرمة تكهن القضايا دونما مبرر أو سويع فالرولي، وتزادي إلى تأجيلات متعددة في النظر و الفصل في الدعوى.

لذا في المركز الشطبلي لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" ومنذ لما بحثنا معكم واستدانا إلى كل لكم الموجه إلى المحامين زيادة ونقابة المحامين و "مساواة" والصالح بتاريخ 2010/2011 والذي يشير إلى أن مجلسكم الموقر بحسب مراجعة كافة التعليمات الصادرة عنه ، وبالنظر إلى افتتاح فترة زمنية طويلة على تلك، وبالنظر إلى بطلان تلك التعليمات، وبمخالفتها للقانون، وللتتحقق السلبية المترتبة عليها، فلذا نأمل منكم سرعة إلغائها، وأصدر التعليمات الصريحة والواضحة بالغايها التوري حسب الأصول، وإبلاغ الكلم المحاكم في هذا الإلغاء في السرعة الممكنة، وإنما ما يلزم بشأن الحد من تحطيم الدعوى على الطريقة التي تم حالياً، وضمان حضور ممثل عن النيابة العامة لدى كافة قضاء الصلح، لضمان السير في إجراءات الدعوى الجزائية حسب الأصول.

كلنا نأمل في سرعة معالجتكم التقريرية والحكيمة للشكوك والمعيبات والمخالفات القانونية الواردة في هذه المذكرة، ما يضمن حسن تطبيق القانون، ولغاية كل ما يتعلق من مع المحكمة وبملائمه، ونأمل سرعة الرد على مذكرةنا هذه حسب الأصول.

مع الاحترام

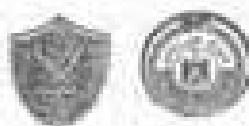
تحرير في: 2010-5-17



## مذكرة تفاهم بين النائب العام ومدير عام الشرطة

علمت «مساواة» أن النائب العام الاستاذ أحمد المغنى وقع مذكرة تفاهم مع مدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء حازم عطا الله، وتظريأً لأهمية المذكرة التي حصلت «مساواة» على نسخة منها فإن «عين على العدالة» تنشرها:

بسم الله الرحمن الرحيم



مذكرة تفاهم

ال-government المترافق بشأن تعزيز آلية التعاون في مجال العدالة العجزية

صادر بتاريخ ٥ آب ٢٠١٠

الصفحة

### ١. التمهيد العدلي

### ٢. دور الشرطة العدلية

(يشار إليها فيما يلي بالطرفين.)

تم الاتفاق والتوقيع على مذكرة التفاهم هذه بتاريخ الخامس من آب ٢٠١٠ في مدينة رام الله.

### المادة ١: ترتيبات

تحكى هذه الاتفاقية البرامجو التي تمت مناقشتها والاتفاق عليها خلال حلقة من جهة غالبية المستويين  
المترافقين ممثلين عن القيادة العامة و مدير الشرطة العدلية، وقد اعتمدت المذكرة المراسلة إلى مديرية  
رام الله - الأراضي الفلسطينية المحتلة بتاريخ ٢٠ و ٢١ جويلي ٢٠١٠ بعد تعزيز آلية التعاون  
بين القيادة العامة و مدير الشرطة في مجال العدالة العجزية.



وللتنبؤ بهذه المذكرة على الاتجاهات الاتية المتعلقة بالعلاقة في الأراضي الفلسطينية

#### النهاية ٢) القرارات التي تناولت العلاقة بالعدالة الجنائية

استناداً لهذا الشرحية الفرعية، وإن العلاقة الظاهرة بين مذادات العدالة الجنائية على أنها ملخصة لبيانها المذكور، فقد

- أ) القرارات الأساسية الصادرة في سنة 2001 وتحديثاته
- ١- قانون الإجراءات الجنائية رقم ٣ لسنة 2001.
- ٢- قانون العقوبات الجنائية رقم ٩ لسنة 2001.
- ٣- قانون العقوبات الإسرائيلي رقم ١٦ لسنة 1960.
- ٤- قانون السلطة القضائية رقم ١ لسنة 2002.
- ٥- قانون تشكيل المحكمة الجنائية رقم ٥ لسنة 2001.
- ٦- قانون الجندي ذات العلاقة ببيان التصريح

#### النهاية ٣) تحمل الأحكامات الجنوية بمقتضى التأكيد المذكور بين التربية العامة وجهاز الشرطة

١.١- يطلب من هذه مراجعت مذكرة القائم هذه، يذكر مذكرة اعتماد للتعاون المشترك في كافة مخالفات الأراضي الفلسطينية بين رئيس التربية المسؤول في المساقلة ومبادر شرطة المساقلة ووجه رئيس الجنة الجنائية في الشهر الواحد على الأقل، على أن يتم هذه اعتمادات اعتمادها إذا دامت لفترة دراسته، وفي حال عدم توافق رئيس التربية ومنسق شرطة المساقلة من الكتاب، يتم تشكيل مكتب حلهم لهذه الغاية

٢.١- تضمن تفاصيل من الأحكامات الجنوية الصادرة على سبيل التأكيد التعاون بين الشركين في العمل بالمخالفات الجنائية (مذكرة اعتماد الإجراءات الجنائية بمقتضىها) كما وأن الأمور التي ستم مذكورة في تكون مطبقة، بل يمكن أن تحسن تطبيقها وعملاً بذلك على حد سواء

٢.٢- يقترح رئيس الجنة في المساقلة ترتيب موعد الاجتماع، إلا أن ذلك لا يتعارض مع مواعيد شرطة المساقلة من ذلك، بعد اعتماده إذا نشب في ذلك

٢.٣- مثلما أعلاه، يفضل مثلك الاجتماع بالتدوين، دون مكتب رئيس التربية و م مدير شرطة المساقلة و يترتب على النهاية التي تناهت الأحكام لتصبح مكتب رئيس المدير معاً لاجتماع الاجتماع و يمكن تحويل هذه القرارات إلى ذلك رئيس التربية و مدير شرطة المساقلة، على ذلك

٢.٤- متوجه على المدير المسؤول عن إعادة المعاشر توزيع سوانة على الشرف الآخر خلال ٢٤ ساعة من الاجتماع من قبل المساقلة عليها، وحد العلامة في الحالات التي يدخل فيها تعديلات على المعاشر، بهدف إشعار الشرف المسؤول عن إعادة بذلك في البرج وقت ممكن، يتم الترقيع على المعاشر من قبل رئيس التربية و مدير شرطة المساقلة بعد الترقية عليه



٣.٦ حد الانتهاء من اعداد معاشر الاجتماع، يرسل رئيس التهابية لبعثة جهة الى مقرنطة المسائل اذنائب العذر كما ويرسل مذكرة شرطة المحافظة لبعثة اخرى الى الاخ الترايمبر حام التردد، وفي حال عدم تزويده ببعض المسائل التي يثبت اكتفاء اجتماع رئيس التهابية وسهر شرطة المحافظة يتم رفعها الى المستويات الاعلى لتربيته

#### النقطة ٤: قرار نظم المدارسة

٤.١ يتم اقرار نظم مدارسة لأصحاب التهابية العامة في كافة مكاتب التهابية في المحافظات (الإقليمية) بحيث يمكن منع انتشار شرطة السورين عن طريق طلاقى في المحافظة من التواصل المباشر مع حسون التهابية المكتب (يشار اليه فيما يذهب "حسون التهابية المدارسة") على مدار الساعة لمعاليه لـ ملئات ملحة والمحصول على التشورن (القانون)، او (المساند المفترات الفارغة) ((الفقرة المدارسة))

٤.٢ في فترة لا تتجاوز يوم الاخير عاه من كل اسبوع بعد رئيس التهابية المسئول في كل محافظة لـ التهاب اصحاب التهابية المدارسين خلال الامسح العائلي (من الاحد الى السبت) ووزارتم هرواتهم المدارسية، ويرسل هذه القائمة على الفور الى مقرر شرطة المحافظة الذي يحصل بدوره على تعميمها على مرؤوسيه، ويتم بذلك تعيين القائمة في مكان ظاهر العياق في كل من مكاتب التهابية ومرافق الشرطة للاطلاع عليها بسهولة

٤.٣ في حال عدم تحمل مقرر التهابية المدارس من القيام بهذهه خلال فقرة المدارسة له بسبب تورطه او لاي سبب اخر، يقوم رئيس التهابية على الفور بالكشف عن مقرر شرطة مسئول برئاسة شرطة المحافظة بذلك، والتي بذلك دوره من انتشار حبسه عليه يتم حسون التهابية المدارس قبل النيل.

٤.٤ خلال ساعات الدوام الرسمي (من الساعة ٠٨:٥٠-١٥:٥٠ من الاحد الى الخميس) (الزوج) ووجود مقرر التهابية المدارس للتقارب الفوري مع امير طاريء، ففيها: وخارج ساعات الدوام الرسمي، (من الساعة ٠٨:٥٠-١٥:٥٠) خلال أيام الامسح والاجازات، وعملة تهابية الامسح) يتواجد حسون تهابية ملحوظ للتقارب الفوري مع العاملات الوراثة من شرطة المحافظة خلال فقرة المدارسة.

٤.٥ في كافة الازلقات خلال فقرة المدارسة يجب ان يكون حسون التهابية المدارس قادر على اذنائب الفوري الى مقرر التهابية او الى اسرع طريقة او الى مقرر شرطة المحافظة او الاستجابة الى اذنائب رسمي بفتحه اذن دخواشة الشرطة

٤.٦ بعد رئيس التهابية وسهر شرطة المحافظة سهلا يدوين فيه كافة المفاسد الاهمية، والاذمات، والمستلزمات الالكترونية، او اي نوع من الاتصالات الوراثة من ابي من مناطق الشرطة او مقرر التهابية المدارس خلال ساعات المدارسة

٤.٧ يسمح لحسون التهابية المدارس استخدام ملامة التهابيي الدافع خلال فقرة المدارسة إلا انه يتوجب عليه ذلك من عدم اذلةه، ومن تفعيل بطارية العجل، وإن فعل العجل بطارية سلبة، وإن يكون في ملائمته بفتحه المدارس على كافة المفاسد الوراثة



٤.٥ يدور المطروقة المستثار الكتب تعلم والأيام النواة مدار حم الشرطة الفلسطينية (مسار) في المدنيات إنسانية يذكر فيها مذكرة لليك من أن المقام المقاومة يصل بغيرها كلية في مدار

المحافظات

#### النقطة ٥: تفعيل وتوسيع الإجراءات القانونية في سير العروض

١.١ تفعيل الشرطة حالياً إلى حلية شعبية وشلوبين وخلف الأشهر والمعوقات القائمة بروف التحال الشرطة المحلية الفلسطينية من الإزلاقات يذكر فيها لليمة الكتب والمصطلح على المعوقات المحلية الظاهرة لخطتها، كما أنها سوف تساعد في تطبيق معايير القيمة بجهود التحرير والتغيير في سير العروض بما رأته من الواقع إصلاح هوية التشكيلات الجالية لدى جهاز الشرطة، وكذلك إنشاء وحدات متخصصة بغية تعزيز فرقها في التعامل مع العروض

٢.٥ من الممكن لشعار سلك الكتب العلم كلاماً من كتبة تشكيلات التحرير، المعوقات المحلية في هذا العمل، وإعطائه بالطبع من سير العمل ولكنها يمكن، توجيه الشرطة المحلية الفلسطينية الدورة التي مثلت واحدة أو أكثر عن سلك الكتب العلم المشاركة في التشكيلات التحريرية حول التشكيلات المحلية من فعل العصر على لهم ذكر لكتابات الكتب لزوجها الشرطة ودول العزيز ذكرها وهذا ما سيعزز تحقيق العدالة العادلة

٣.٥ أنه بموجب قانون الاجراءات العجزية رقم ٣ لسنة ٢٠٠١، يكون المكونين تحالف العنصري القسم بمحاسبة سير العروض النافر، إسلامي، كما يدور لهم القيمة بعدة إجراءات لوضع داخل سير العروض وبذاته في الأمور الفنية، هنا بالإمكانية التي تجري عليهم بالقسم يحصل من أجل التشكيل عدلاً بأحكام المادة ٢/٢ من قانون الاجراءات العجزية وذلك في التجاكم غير مثمن به

٤.٥ في حالة الشفاعة بمحاسبة لوحظ (حسب بعض المعاشر) من قانون الاجراءات العجزية، بوضع المطرقة بما يلى

٤.١.٥ يتوجهون خطط الشرطة بمحاسبة من ملوك في المسيرة التي سير العروض لمحاسبة والخطاط على إله العروض، وإثبات في انتقال العروض، والتخطيط واستئصال الأسلحة المزدهرين لم سير العروض، وإنجاز أيه تأثير لعربي يضع بها التكتون

٤.٦ يتم العمل على إنشاء وحدات إدارة التسائل مع سير العروض لدى جهاز الشرطة من وحدة تحقيق الأدلة العجزية والعمل العادي، يمكنها بذلك تأثير ملايين القبور داخل سير العروض كل يوم بذاته ذلك العداء أو يغير منها تحت اشتراك الهيئة العامة

٤.٧ على الشرطة هذه عليها عن وجود بعالة ليس في جريمة ما أن تقطع الهيئة العدة على العروض بمحاسبة وتقربها بكافية المعلومات المتوفرة ومن لفظ اسم قدر الأدلة أو تقويم، وبعد ذلك من إشعار الهيئة ذاتها عن حالة وليس، ولكن حمل في المسماة العادلية المتوجهين في سير العروض والذائدين على الكتب المتخصصين والمخالفين تضرر في من سير العروض (ـ تحريرـ) سير العروض (ـ) ليس صحيحة ومحض الأدلة بقافية تسليم التحقيق وبعد الانتهاء من محاسبة سير العروض ضمن قليل خبراء سير العروض، ويقع تقرير بالنتائج إلى سير الهيئة المسؤول والتي

بدوره يرافق النتائج في سلطنة العدل بعد التكليف بذلك من قبل محتوى القيمة المطلوب الذي يهدى لغيره يكتفى من مسرح الجريمة حيث الأصول المكرورة.

٥.٤.٣ ضد وصول محتوى القيمة المطلوب إلى مسرح الجريمة فإنه يتولى المسؤولية الكلية على بعثة بعثة له إصدار التوجيهات التي يراها ضرورية، إلا أنه يتوارد عليه كذا كان ذلك ممكناً احترام انتهاكات القيمة المطلوبة مسرح الجريمة والباحث لهم بالذلة مهاتمه القيمة دون حرق.

٥.٤ في حال عدم تحken الشرطة من احتلال مسرح القيمة المطلوب من وقوع الجريمة، يتشرأ الشرطة في عملية مسرح الجريمة كما هو الحال في الفقرة ٥.٤.٢ أعلاه إلا أنه يتزاحم منها القوائم بالإجراءات القانونية الأخرى المنبهة في المادتين ٢٧ و ٢٨ من قانون الإجراءات الجزائية على بإمكان محتوى القيمة من معاشرة الإجراءات القانونية.

٥.٥ فيما يتعلق بإجراءات ملئور العنصر الفيقي في مسرح الجريمة (إما في ذلك بعثة مسرح الجريمة والغيراء الآخرين)، يمكن الشرطة إمساك إجراءات مثل مراجحة بالتشاور مع مكتب القاتب العام يكون من شأنها أن توفر للناسيل تفسير عن العيام التي يتوارد عليها، على أن تقتصر تلك الإجراءات وأحكام القانون.

#### المادة ٥٥: التعليق وإجراءات الاستعالة بمفهوم الضبط القضائي أثناء التحقيقات

١) أنه ببرهان المادة ٥٥ وغيرها من قانون الإجراءات الجزائية الساري المعمول، تخضع القيمة المطلبة دون غيرها بالتفريق في العبرات، إلا أن القولين يلخص على إمكانية فيما ملئور في العينة القضائية بالتفريق من الإجراءات القانونية في الحالات التالية:

١.١.١ ضد وقوع حرام متلبس بها في العabilitات والصلع ببرهان المواد ٢٦ - ٢٨ من قانون الإجراءات الجزائية

١.١.٢ ضد قيم محتوى القيمة المطلوب يكتويون أحد المراد التضليلية القضائية القائم بعمل من المحتوى التكليفي ببرهان المادة ٥٥ الفقرة ٢ من قانون الإجراءات الجزائية الساري المعمول.

٢) يقر العروض أن حتى إثبات الشرطة بإجراءات التتحقق الإبتداة بذل الهراء غير المتلبس بها وأصل التضليل التي تقوم القيمة المطلبة بتوريدها إلى الشرطة يهاتك من معاشرة القيمة المطلوبة لمن العبرة، إما عدوها تلبساً في الأراضي القضائية يتبع العيال لاستغاثة تضرر من العبرة المعنوية المتوفرة للطرفين.

٣) يتم توسيع البند، الثانية بشأن العيال غير المتلبس بها.

٣.١ ضد تقييم بلاع أو شکوى حول جريمة غير متلبس بها إلى ملئور الضبط القضائي (يعنى التذرع بما إذا كانت هذه الجريمة جنحة أو جنابة)، وببرهان المادة ٢٢ (٢) من قانون الإجراءات الجزائية تكون الشرطة مسالمة بمتذرعة كافية الإجراءات الاستدلالية ويشكل ذلك بالذلة مهاتمه لجهة التهديد التكليفي، شريطة أن ينظر القيمة العيال بذلك، ويتوارد على ملئور الضبط القضائي إهانة العيال

**التحقق** التي تم إتخاذها وإرساله غيرها إلى الهيئة العامة التي يقررها تفاصيل معايير معاشر جميع الأسلحة ذات التصريح التي قالت بها الشرطة على قرار بإصدار لائحة الأسلحة في المدة ٥٣ لعام ٢٠١٧، وإن وجد معاشر الهيئة السادس أن المعاشر غير ذلك، يوجهها إلى الشرطة الإسنادية للوقوف في الاعتراضات بموافقتها.

**٦.٣.٢** عند تقديم بلاغ أو شكوى حول جريمة غير ملتصق بها إلى الهيئة العامة وهذه المعرفة تتلخص في وجوب على صدر الهيئة السادس من التصريح الكبير إلى الصنف بدرجة سكانه إلى إعلان التصريح إلى ملوري الحديث الفوري لاتخاذ الإجراءات التطبيقية المترتب بها بموجب المدة ٢٢ (٢) و المدة ٥٣ قرار ٢ من قانون الإجراءات الجزائية، وفي هذه المدة تقوم الشرطة باتخاذ أحد القسطط معاذرياً الفعل على القضية ولا يدخل الشرطة رفضه بذلك القضية المسجلة فيها، وعلىها أن تبتور في القيام بالإجراءات الكاملة، كما وردت في الشرطة ذات كلية الإجراءات التي تقوم بها في معاشر رسماً يتم إرسالها إلى صدر الهيئة السادس من التصريح الذي يقرر إعتماد لائحة باسم يحقق التحريم من هذه، وإن وجد وكيل الهيئة أن التصريح امتناعاً أكبر، يجوز له إعلانها إلى ملوري الحديث الفوري ويطلب منه العزمه من الإجراءات أو مبتورة الهيئة العامة التطبيق بنفسها لسدلاً.

**٦.٣.٣** عند تقديم بلاغ أو شكوى حول جريمة غير ملتصق بها إلى الهيئة العامة وتحتفل هذه المعرفة عليه، وعليه الرفع من أن الهيئة هي الهيئة التي تتمتع بالصلاحيات المطلقة للتطبيق في الحالات فيما تلي معايير تلك العقوبة والعقوبة التي حصل بها، التطبيق بما يتعذر وكفاءة عالية، يجوز تحضير الهيئة السادس عن التصريح الإسنادية ملوري الحديث الفوري دون موافقة المعاشر بموافقتها لإجراءات التطبيق.

**٦.٤** في الحالات الثالثة نسبة في الغرائب (٦.٣.١-٦.٣.٢)، عند تقديم الشرطة ببيان التصريح للهيئة، يزوجب عليها أن الصنف قد سلك الملك من الأداء على نفس ملوري الحديث الفوري الفعل على التصريح من بدايتها حتى نهايتها من أجل صنف الصنف حد من الاستقرارية، وهذا من شأنه أيضاً أن يحسن الاحتفاظ بالمعلومات.

**٦.٥** يمكن طرح السؤال على الهيئة وحسن الإجراءات التي تقوم به الشرطة تجاه التطبيق لتأثره على إحداثيات التعاون الدولي بين رؤساء الهيئة ومتواه الشرطة في المعلومات.

### المادة ٧: القرارات الجديدة للتعامل مع المستويات والمظاهر

**٧.١** سوف يتم إنشاء نظام أمن ومنظمه للتعامل مع المستويات ومحظتها في كافة سلطات الوطن، بحيث يتواجد في كل محافظة مرافق واحد لحفظ المستويات بطريقة آمنة (ـنظام حفظ المستوياتـ)، ويختبرن النظام إنما إذا ما يتم من خلاله تسليم المستويات ومحظتها في سهلات معمولة بما يتعذر على تحفتها واسترجاعها بأسرع وقت في كافة الأرجف.

**٧.٢** سويفت المدة ٧٢ من لائون الإجراءات الجزائية، يدفع على عاتق الهيئة العامة المسؤولية للحماية الإلزامية والهيئة في التعامل مع المستويات، غير أنه يوجب المدة ٧٢ (١) من المدة، تقوم الهيئة العامة باتخاذ الشرطة إدارية المسؤولية بشكل يومي والإحتفاظ بها ضمن نظام



خطف المحتويات، وسرقة يتم تحكيم محاكمه عمل على مستوى جنوب نصري منظرين عن الهيئة العامة، والشرطة، وبعثة الشرطة الأوروبية (التي تتمثل الجهات المساعدة) من أجل إعداد الخطط وتطور، وتتفق لتلائم خطط المحتويات، وإصدار تعليمات إضافة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

7.3 تكون الشرطة مسؤولة عن توفير الأمان على حدود الساحة لاتفاقية المحتويات الموجودة في نظام خطف المحتويات، وكذلك تلك من خططها بطريقة آمنة، وتقوم الشرطة بإخطاب وترميز المحتويات من أجل سهولة التعرف عليها، كما ويتم التعامل مع العواد المطرد والسمينة وخططها بطريقة آمنة.

7.4 تنشر الشرطة مسلاً موسماً الثالث من توقيع كافة المحتويات التي يتم حفظها ضمن نظام خطف المحتويات ومن ترميزها للتعرف عليها بسهولة في جميع الأوقات.

7.5 أن حضور الهيئة الشخص أن تلك حاجة لرئاسة جهة من العواد المحتويات، أو لارسالها إلى المحكمة، أو إلى أي مكان آخر، يطلب من مساعد الشرطة التحالف بالقصبة بذلك المحتويات إلى المكان المحدد ومن إعلانها عند الضرورة.

7.6 تكون الشرطة مسؤولة عن تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن حضور الهيئة الشخص والداعية إلى إعلان أي من المحتويات إلى الشخص المعني.

7.7 تكون الشرطة مسؤولة كذلك عن تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن حضور الهيئة الشخص أو المحكمة الخاصة والداعية إلى إثبات أي من المحتويات أو التصرف فيها.

7.8 ولتحقيق تلك الغاية يتم إنشاء مخازن للمحتويات في كافة مديريات الشرطة في المحافظات تكون المسئولية الإدارية عليها والتصرف بالمحتويات من سلامة ومسؤولية الهيئة فيما الأمور الفنية والعناية على المحتويات والحماية الدائمة والخارجية للمخازن فهي من مسؤوليات جهاز الشرطة المكلفة بذلك.

#### **المادة 8: تفعيل آلية مباشرة العدالة الفورية**

8.1 يطلب أحد ملوكي الحديث التمهيلي من حضور الهيئة الشخص بأصدر مذكرة تذكرة من أجل القيام بإجراءات معاين (على سبيل المثال مذكرة قبض، أو مذكرة تفتيش، أو مذكرة ضبط مواد، أو مذكرة مناقبة التحالفات الهامة، وما إلى ذلك) بمباشرة التحقيق الإستدلالي المدعولة بمحررها وإن على ملوك حضور التواجد الشخص من الإذن بفتحة تطلب تقديمها، يتضمن أن توجيه تحريرات حية من ملوكوري الحديث الشخص الذي يقرر حضور حضور الهيئة الشخص القرارات المنصوص، وحين يحضر التحريرات الذي يقوم به ملوكوري العميد الشخصي أن يدعم هذا الطلب حيث أنه وهي تكون من الأدلة يفتقر الطلب أو يحضر التحريرات الداعم له إلى معلومات تكافية وروابط تتمكن وتأتي الهيئة من إتخاذ قراراً منزراً، مما يتيح عليه رفض الطلب أو إعلانه إلى الشرطة من أجل الحصول على ملوك من الآباء والأمهات.



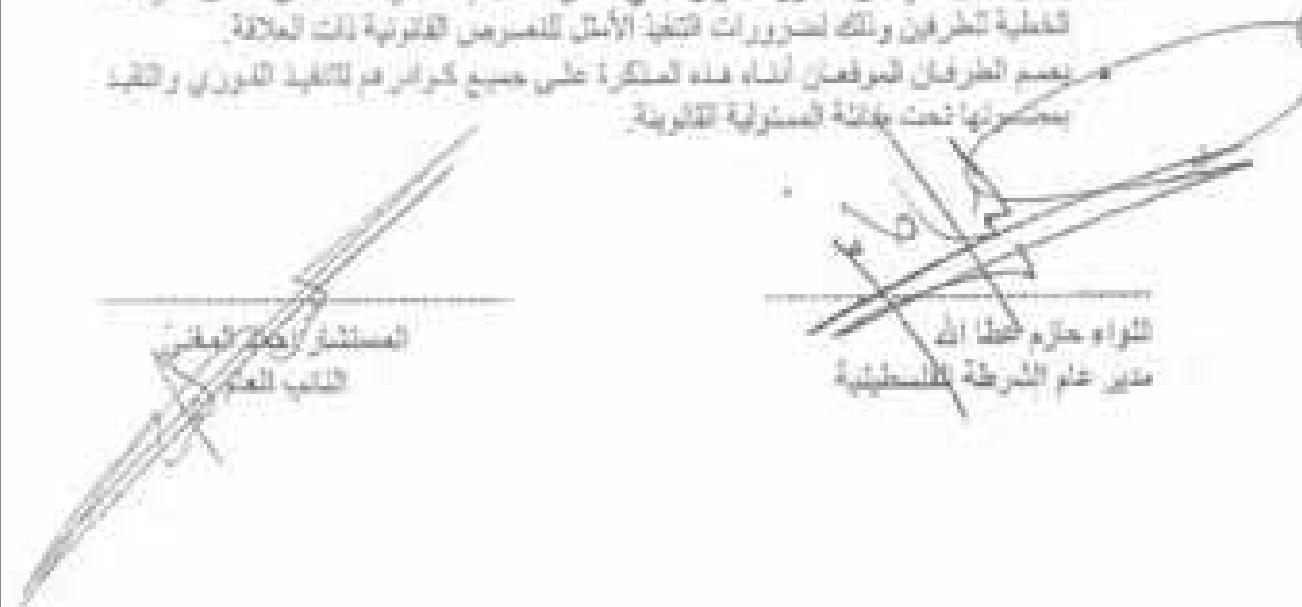
8.2 سوف تقوم الشرطة الى اقصى حد ممكن من خلال التدريب وهذه اهمية اجراءات العمل الموحدة والعمل على تطوير المفهوم بذلك من ان الطالب الناجحة لاتقدر الاجراءات الفنية للنفس العدد الاخير من المعلومات التي يكتسبها عضو الهيئة المدربين كي يتم بعدها تنفيذها حسب المسؤول في سير العمل، هذه مطلب اصدر من قبل رئيس مجلس ماوري للسيطرة الفيدرالية في حين الانجاز التزام القافية المعاشر من عليها في المعاشر من تكون الاجراءات الفنية التي تقوم الشرطة بتنفيذ اسم تلك المعاشر الفراز تقليدية، وتطور المعاشر، وموسم الفنون، والاسم هو هو المساعدة التقنية التي سوف يقوم بالتقدير، والمفهوم المقرر اجراءات التقليد

وعلاؤة على ذلك ينوب على الشرطة في الصيحة ممكناً تقديم آلية معلومات لتحقيقها باعتماد حسـرـة الـثـيـاهـةـ المـخـصـ، مثل سبـبـ تـقـديـمـ الـطـلـبـ رـاتـبـةـ الشـرـطـةـ فيـ وـقـوعـ هـرـبـةـ، وـالـأـسـنـ

٤٤٦ في حل واقع حضر الذهاب المتعذر على الطلب واستمر سلوكها المباشرة الإجراءات المقرية بالوجه على حدايب ملوري الخطيب الفقلي المتعذر شتم المذكرة الشخصية إلى مختار الإجراءات التي تجعلها المذكرة إلا أنه في الحالات الاستثنائية في حالة المغيرة والإستعمال (على سبق التمثال العامة إلى إتخاذ إجراءات عملية، أو استعماله تسليم المذكرة إلى ملوري الخطيب المتعذر الشخص)، يمكن لعضو الهيئة المذكرة برسالة المرافقة إلى ملوري الخطيب الفقلي المتعذر، أو بواسطة الثالثين، أو برقية الإلكترونية للمباشرة في تقديمها إلى مختار الإجراءات، وفي هذه الحالات، يمكن حضر الذهاب المتعذر من وصول المذكرة الالكترونية إلى ملوري الخطيب المتعذر الشخص في أول أفرصة متاحة، والتي عادة ما تكون في اليوم التالي.

للمزيد

- ٤ لا يمكن احتلار على حمل من الاعووال سكره القائم لها بانتيل عن التبرير المترتبة على  
العلالة بالعذابة المزدوجة، وقساً تتعذر الامة مثل تتحقق نفس المعاذق المعنوي.  
٥ يمكن لعميل اي من الشرروطين المزدوجة في مستكرة الدافع هذه او المفهوم من حمل المسوقة  
الخطية تطرفين وذلك لصراحت التباين الاصل للضرر من التقويم ذات العلالة  
٦ يضم المطرفل المزدوجين اثناء هذه المعاذق على معيون كثرة هم الاتجاه التورى والقدر  
بمسارها تحت عذابة المترتبة المترتبة





## هل صحيحة

- أن مجلس القضاء الأعلى جدد وثيقة تفاصم سبق لرئيس مجلس القضاء الأعلى السابق وووها مع عدد من المؤسسات؟؟  
**القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** الوثيقة غير محددة بزمن.
- أنه تم إفشال مساعي «مساواة» في لم شمل كافة الكتل النقابية لخایات اجراء انتخابات مجلس نقابة المحامين وتتجاوز حالة الإنقسام؟؟  
القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى: لا جواب.
- أن خلافات شخصية بين القضاة يتم الكشف عنها أو التعبير عنها على مسمع المتqaضين والمحامين، والتعبير المذكور عن الخلافات ليس محصوراً بمحكمة واحدة أو مكان واحد؟؟  
**القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** لا جواب.
- أن الضغوط متواصلة على القضاة حتى بعد إعلان الدراسة الاستطلاعية لمجلس القضاء الأعلى؟؟  
**القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** لا جواب.
- أن قاضي بداية تعرض لضغط من مرجع قضائي أعلى للتصديق على معاملة قدمت إلى كاتب العدل التابع لمحكمته، وهي غير مستوفية للشروط القانونية بدعوى أن المعاملة تعود لشخصية عاممة؟؟  
**القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** لا جواب.
- أن قاضيين من محكمة بداية قدما استقالتهما مع قاضيين آخرين على إثر إنقضاء مرجع قضائي أعلى لإجراء قضائي اتخذه، وأنهما عادا عن استقالتهما بعد تسوية الأمر معهما وديا؟؟  
**القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** لا جواب.
- أن أحد الأجهزة الأمنية يعقل مواطنًا للمرة العاشرة، وأن الإعتقال الأخير تم بعد شهرین من الإفراج عنه من قبل الجهاز نفسه تنفيذاً لقرار محكمة العدل العليا؟؟
- أن محامين يشكرون من سحب قضاياهم لغايات توكييل زملاء محامين من أبناء القضاة؟؟  
■ أنه تم تعديل تشكيل هيئة محكمة مكافحة الفساد على خلاف التشكيل الصادر عن رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى؟؟  
**القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** صحيح.
- أنه رغم زيادة عدد القضاة، إلا أن المحامين ما زالوا يشكرون من التأجيلات الطويلة للقضايا؟؟  
**القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** صحيح، ولا بد من معالجة هذا الأمر بما ينسجم وتجهيزات دائرة التفتيش القضائي القاضية بعدم تجاوز مدة التأجيل لأكثر من شهر.
- أن عدداً لا يصدق من القضاة مسند إليهم مهام غير قضائية؟؟  
**القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** فقط قاضيان، وهذا الأمر مرتبط بقرار مجلس القضاء الأعلى وهيكليته، علماً بأنهما يمارسان العمل القضائي إلى جانب عملهما الإداري، وأن من مهام دائرة التخطيط والتطوير، التواصل مع الجهات المانحة.
- أن النيابة العامة ضمنت نشرتها الخاصة بعنوان «النيابة العامة سلطة قضائية يرأسها النائب العام»؟؟  
**الأستاذ عبد الغني العويسي مساعد النائب العام:** صحيح، هذا رأي شخصي لكاتب المقال.
- أن توافق بين النيابة العامة والنيابة العسكرية يقضي بصمت النيابة العامة اتجاه امتداد صلاحية النيابة العسكرية لتشمل المدنيين؟؟  
**الأستاذ عبد الغني العويسي مساعد النائب العام:** غير صحيح، وهناك إشكاليات، ومطالبات عديدة من قبل النيابة العامة بوجوب خضوع الأشخاص المدنيين للقضاء المدني.

- أن هناك تساؤلات في أوساط القانونيين عن ثمار زيارات وفود قضائية فلسطينية لعدد من الدول الأجنبية، وعن سبب اصطحاب عدد منهم لزوجاتهم في بعض تلك الزيارات؟؟؟
- **القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** الزيارات تقع في إطار خطة مجلس القضاء الأعلى ودائرة التدريب القضائي من أجل تبادل الخبرات وإكتساب المعرفة، واصطحاب الزوجات جاء في سياق الدعوة الموجهة لمجلس القضاء الأعلى.
- أن اللجنة المركزية لانتخابات مجلس المحامين تقرر عدم امكانية إجراء الانتخابات، بسبب عدم اكتمال العدد المطلوب من المرشحين في غزة، ورغم انخفاض مدة طويلة على عدم تحديد موعد آخر لإجراء الانتخابات، المرشحون والكتل النقابية لم يحركوا ساكناً بعد؟؟؟
- **القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** لا جواب.
- أن قاض يمتنع عن العمل في أعقاب تسمية قاض آخر رئيساً لهيئة المحكمة التي يدعى القاضي الممتنع عن العمل باحقيته في ترأسها للأقدمية، ورفض القاضي الجديد الإقرار بهذا الإدعاء؟؟؟
- **القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** لا جواب.
- أن عدد من الدعاوى المرفوعة من قبل السادة القضاة للطعن بالقرارات المتصلة بترقيات قضائية وبحقوق وظيفية لا تزال تنتظر تحديد ميعاداً للنظر فيها، رغم مرور عدة أشهر على رفعها، ورغم تقديم طلبات متتالية من القضاة الطاعنين للسير فيها حسب الأصول؟؟؟
- **القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** لا جواب.
- أن حفظ القرآن الكريم من شروط الترقية للوظائف العامة في قطاع غزة؟؟؟
- أنه قبل اصدار التشكييلات القضائية الجديدة، كانت القضايا المرفوعة الى محكمة العدل العليا تحال الى رئيس مجلس القضاة الأعلى صباح كل يوم ليقرر تشكييل الهيئة القضائية التي تنتظرها، الأمر الذي أدى الى تغيير متكرر في الهيئات القضائية؟؟؟
- **القاضي عزت الرامياني أمين عام مجلس القضاء الأعلى:** لا جواب.
- أن تزويراً في سجلات إحدى دوائر الأراضي أعقبه بيع قطعة أرض من قبل أحد موظفي الدائرة بعد تسجيلها باسمه وهو رب من البلاد بعض قبض ثمنها؟؟؟
- **الاستاذ عبد الغني العويسي مساعد النائب العام:** صحيح، ولكنني لست متأكداً إن كان مرتكبه موظفاً أم لا، وقد أحالت الدعوى الى المحكمة.
- أنه تم اعتقال ثمانية أشخاص في إحدى محافظات شمال الضفة الغربية بتهمة الانتماء للقاعدة، الموقوفون صرحو أنهم يتبعون الى الحركة الإسلامية العالمية؟؟؟
- **الاستاذ عبد الغني العويسي مساعد النائب العام:** أحيل الملف الى المحكمة المختصة بتهمة الانتماء الى مليشيات مسلحة وحيازة أسلحة ومتغيرات والاتصال بتنظيم أصولي خارجي.
- أن النيابة العامة استعانت بقاض سابق لاعداد مراقبتها في دعوى إدارية هامة؟؟؟

«هيئة تحرير «عين على العدالة» حرصت كل الحرص على تدوين اجابات النيابة العامة والقضاء، على التساؤلات موضوع هذا الباب كما هي حرفياً، وارتات عدم نشر عدداً من التساؤلات الأخرى التي قد تثير نشرها حساسيات واشكالات وفهم على نحو يخالف قصدها والغاية من نشره، كل ذلك توكيداً من «مساواة» على مهنية دورها الرقابي ورسالتها المجتمعية».

## أثناء الطبع ::

### تأييد قرار مجلس الوزراء القاضي بسحب سيارات الموظفين العموميين

أصدرت محكمة العدل العليا يوم الخميس الماضي ٢٠١٠ / ١٢ / ٩ حكمًا يقضي بتأييد قرار مجلس الوزراء القاضي بسحب السيارات من الموظفين العموميين. ورد الطعن المقدم من نقابة الموظفين العموميين بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء القاضي بسحب السيارات من الموظفين العموميين.

علمت «مساواة» أن محكمة العدل العليا استندت في حكمها إلى أن قرار مجلس الوزراء له طبيعة تنظيمية، ما يمكن مجلس الوزراء من تعديله في أي وقت.

ويذكر أن حكم محكمة العدل العليا قد جاء متماثلاً فيما استند إليه من أسباب مع رأي «مساواة» القانوني بشأن القرار المذكور، والمنشور على الصفحة الثانية من هذا العدد.

## مساواة في سطور

جمعية أهلية غير حكومية مستقلة، تأسست بتاريخ ٢٠٠٢ / ٣ / ١٨ بمبادرة من محامين وقضاة سابقين وشخصيات اجتماعية، أخذت على عاتقها تكريس جهدها لتعزيز ضمانات استقلال القضاء والمحاماة تشريعياً ومنهجاً وسلوكاً، عن طريق رصد وتوثيق ومراقبة ومعالجة كافة العوائق الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتشريعية، التي تحول دون التطبيق السليم لمبدأ سيادة القانون، وتعيق تفعيل عناصر ومقومات ومضامين استقلال القضاء والمحاماة وذلك بالطرق والوسائل القانونية.



## المراكز الفلسطينية لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»

دائرة البرامج  
أخي المواطن/ أخي المواطن

من أجل ضمان حقوق المواطن الفلسطيني ومن أجل قضاء نزيه راع وضامن للعدل والمساواة بين المواطنين. تعلن دائرة البرامج في «مساواة» عن مواساة اصدار نشرة «عين على العدالة» و «مجلة العدالة والقانون»، وللتكان تُعْدِيَان بكل ما يتعلق بأداء منظومة العدالة.

وتُبَدِّي استعدادها لاستقبال ونشر آية آراء، وأفكار، أو أخبار، أو مقالات، أو أبحاث، أو دراسات، أو تعليقات تتصل بكل ما يتعلق باستقلال ونزاهة منظومة العدالة، ويومنيات العمل فيها، وأداء القائمين عليها، مع تقديرها بقواعد السرية المهنية.

«مساواة»

### أعضاء مجلس إدارة "مساواة"

عضو	الاستاذة لبنى عبد الهادي	رئيس مجلس الإدارة	المحامي ياسر جبر
عضو	الدكتور علام جرار	نائب رئيس مجلس الإدارة/رئيس هيئة الرقابة	المحامي فهد الشويكي
عضو	المحامي غسان مساد	أمين السر / عضو هيئة الرقابة	المحامي يوسف بختان
عضو	المحامية علا الشريف	أمين الصندوق	الأستاذ سمير البرغوثي

الرئيس التنفيذي المحامي ابراهيم البرغوثي

بدعم من



### مساواة

البيرة - البالوع - شارع المحاكم

تلفون: ٠٠٩٧٠ ٢٢٤٢٤٨٧٠

فاكس: ٠٠٩٧٠ ٢٢٤٢٤٨٦٦

جوال: ٥٩٩١١٧٩٩٧

بريد الكتروني: musawa@musawa.ps

صفحة الكترونية: www.musawa.ps

غزة - شارع الجلاء - برج الجلاء

مقابل شركة جوال - الطابق ٥

تلفاكس: ٠٠٩٧٠ - ٨٢٨٦٤٢٠٦

### هيئة تحرير عين على العدالة

المحامي ياسر جبر رئيس مجلس الإدارة

المحامي فهد الشويكي نائب رئيس مجلس الإدارة

المحامي يوسف بختان أمين سر مجلس الإدارة

المحامي إبراهيم البرغوثي الرئيس التنفيذي

تدقيق لغوي: الأستاذة لبنى عبد الهادي

